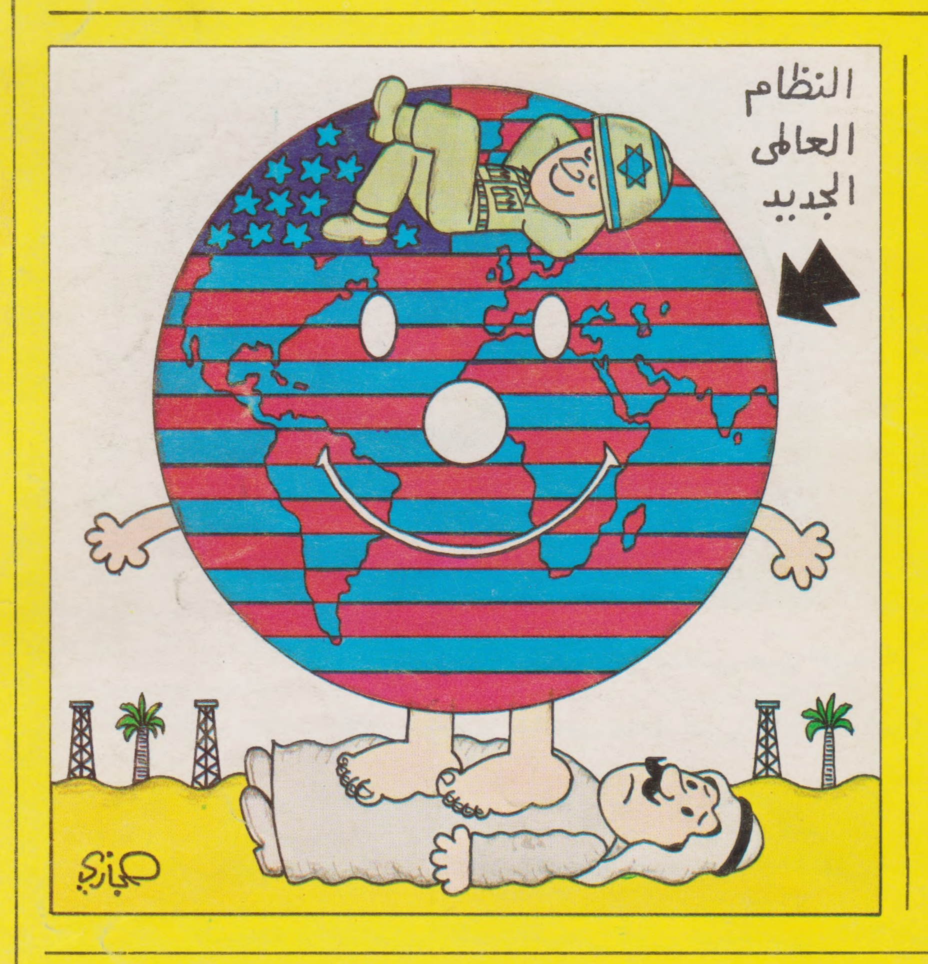


■ العدد السادس عشر / يونيو ١٩٩١ م / ذوالقعدة ١٤١١ هـ / الثمن جنيه مصرى ■



الاضراب مشروع.. مشروع

احزاب اليسار فى الخليج تتكلم

الفساد فى الجامعات المصرية

محمد عبد الوهاب رؤية من اليسار

التغيير

هل يصنعه حاكم فرد أم القوى الشعبية؟



ديمقراطيـة / عقلانيـة / اشتراكيـة
العدد السادس عشر / يونيو ١٩٩١ م

فى هذا العدد

موقفنا

التغيير .. هل يصنعه حاكم فرد
حسين عبدالرازق ٤

الجو السياسي

التجمع والحزب الشيوعى يطالبان بموقف حازم ضد السياسات الخاطئة
اسباب اقتصادية وعسكرية وسياسية وراء سحب القوات المصرية ٦

الفساد فى الجامعات

د . عبدالعظيم أنيس ١٠

الاضراب .. مشروع .. مشروع ١٤

محمد عبدالوهاب

رؤية من اليسار
د . جلال أمين ١٥

وجوه فى الأنباء

محمد عبدالوهاب .. كم من المواهب تفرق فى نهرك الخالد يا مصر ..
د . جهاد داود ١٨

كاريكاتيـر

الغـلاء
عمرو سليم ٢٠

احزاب اليسار فى الخليج تطالب بـ الديمقراطية والغاء الوجود الأمريكى والتمسك بالانتماء العربى ٢٢

الديمقراطية والوطنية بين حرب الخليج والنظام الدولى الجديد
صلاح عدلى ٢٤

الاتحاد السوفيتى

بين العودة للرأسمالية والثقة فى الاشتراكية
د . رمزى زكى ٢٧

إغتيال شهدى عطيه

عدل لابس طرابيش
صلاح عيسى ٣٨

مصـــر

عنف كافر يهدد عموم الديار المصرية
مصباح قطب ٤٥

قراءة فى ملف قضية المحجوب
هشام مبارك ٥٠

تجربة شركات الاموال والدروس المستفادة
محمود الخضرى ٥٤

الفلاح يا قاتل يا مقتول
مصباح قطب ٥٨

العـــرب

السودان .. اطلاق سراح المعتقلين إصلاح سياسى - أم مناورة للبقاء ؟
أمينة النقاش ٦٢

رسالة حيفـا ..
نظير مجلي ٦٣

رسالة القدس
حنا عميره ٦٦

العالـــم

رساله موسكو
احمد الخميس ٦٨

رسالة روما
مارسيل إسرائيل ٧١

رسالة واشنطون
سمير كرم ٧٤

فـــن

احمد يوسف ٧٨

رسالة لندن
فريدة النقاش ٨٢

تليفزيـون
ماجده موريس ٨٣

أرشيف اليسـار

عصام حفنى ناصف : رجل يتحدى الجميع
د . رفعت السعيد ٨٦

يمين × شمـال ٨٨

مشاغبـات

إنتصار الهزيمة
صلاح عيس ٩٠

إنفردت «اليسار» فى العدد الماضى بنشر أهم بنود «خطاب النوايا» الذى تقدمت به الحكومة المصرية إلى صندوق النقد الدولى. وأصبحت المعلومات التى نشرتها هى الأساس لكل المناقشات والأخبار الصحفية التى تناولت اتفاق الحكومة وصندوق النقد.

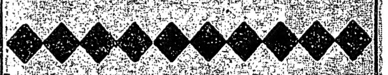
وقضية انفراد «اليسار» وهى مجلة شهرية بأخبار صحفية هامة، أصبحت أمراً متكررا وملفتا لنظر الكثيرين من القراء. وقد حرصنا منذ البداية أن نؤكد أن الرسالة والموقف لايتعارضان مع الإهتمام بالصحافة، وفى القلب منها المعلومات والأخبار.

وفى هذا العدد بالإضافة للمعلومات الهامة الواردة فى «الجو السياسى».. فلا يخلو تحقيق أو موضوع من خبر جديد وكم من المعلومات التى يحتاجها القارئ. فبدون المعلومات الصحيحة لايمكن للمواطن أن يكون رأيا صائبا.

ورغم كثرة المعلومات والموضوعات والتحقيقات فى هذا العدد وتنوعها، فقد اضطررنا- آسفين- إلى تأجيل العديد من الموضوعات الهامة... نذكر منها التقرير الشامل الذى قدمه «يعقوب زيادين» الأمين العام للحزب الشيوعى الأردنى إلى اللجنة المركزية، وتناول فيه بموضوعية وجرأة ومستوى رفيع من النقد والنقد الذاتى، أحداث الخليج بكافة أبعادها بما فى ذلك الموقف الأردنى الرسمى والشعبى وموقف الحزب الشيوعى الأردنى.. وكذلك التقرير الهام حول نفس القضية الذى أذاعه الحزب الشيوعى الفلسطينى، والذى تميز بمناقشة صريحة للأوضاع الفلسطينية - وخاصة المنظمة- والمصاعب التى تتعرض لها الثورة الفلسطينية... ودراسة عن التحديث والتنمية للدكتور السيد الزيات... على وعد بتناول هذه الموضوعات جميعا- وغيرها- فى العدد القادم.

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني:
محمود الهندى
المستشارون:
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسى



اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 3 MIDAN
EL MALEKA ZOBAIDA
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة.
الإدارة والتحرير: ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ - مدينة الطلبة - رقم بريدى ١٢٤١١ - إمبابة جيزة.
ت: ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣

موقفنا

التغيير..

هل يصنعه حاكم فرد..

أم القوى الشعبية المنظمة؟

حسين عبد الرازق

فى أول مايو، وفى كلمته فى عيد العمال أمام عدد مختار من القيادات النقابية.. تحدث الرئيس «حسنى مبارك» عن ضرورة التغيير. وقال الرئيس... «الشعب يطالب بما إصطلحنا على تسميته بالتغيير وأنا مع الشعب..» «التغيير ليس معناه إستبدال وجوه بوجوه، مع بقاء الحال على ماهو عليه، سواء فى الأداء التنفيذى، أو فى مجال التحرك السياسى الديمقراطى» «..إننى أنظر إلى التغيير الذى أراه واجبا فى هذه المرحلة نظرة موضوعية، هذه النظرة تتعامل مع الجوهر والهدف..» «إن التغيير الحقيقى الذى ننشده ونعمل جميعا متعاونين متكاتفين على تحقيقه، يجب أن يشكل صورة متكاملة، تشمل الأداء التنفيذى. كما تشمل نوعية الحياة التى نعيشها بكل طبقاتنا وطوائفنا.»

ويحدد الرئيس ساحات التغيير بثلاث هى:

- الساحة الإجتماعية
- الساحة السياسية
- الساحة الإقتصادية

فيقول..«إننى أضع التغيير الإجتماعى فى المقدمة، لأنه تغيير فى السلوك الجماهيرى».. ثم يأتى التغيير السياسى نحو منهج للحكم، يحقق عملا متكاملا.. دعم البناء التشريعى بتقاليد برلمانية راسخة... ويواكب ذلك كله بناء حزبى جديد، يجعل من التمدد الحزبى حلبة ديمقراطية متينة البنيان، تتصارع فيها الآراء والأفكار، وتولد الثقة فى الشارع السياسى. بحيث يكون العمل الجماهيرى درعا واقيا للمجتمع، وأداة دفع لكل القوى الوطنية إلى عمل ديمقراطى جاد يصل إلى القرية النائية، والمدينة الصغيرة، والأحياء الشعبية، حتى يتحقق الإلتحام الحقيقى للسير فى موكب حياة جديدة لمرحلة جديدة... ثم يأتى التغيير الإقتصادى...»

وأبلغ تعليق يمكن أن يقال فى هذا المجال، المثل الشعبى المعروف..

«**أسمع كلامك يعجبنى... أشوف أمورك أستعجب**» فلم تمضى أيام، بل ساعات، على خطاب الرئيس حتى إنهارت كل الآمال التى علقها البعض على هذا التغيير وروج لها الكتاب ورؤساء التحرير الرسميين. وتمخض «جبل» التغيير عن «فأر» أجرب.

ونبدأ بالتغيير السياسى والوعد بمزيد من الديمقراطية.

أصدر السيد رئيس الجمهورية قرارا بمد العمل بقانون الطوارئ ثلاثة سنوات أخرى اعتبار من ٣١ مايو ١٩٩١(أى حتى ٣١ مايو ١٩٩٤) مؤكدا بذلك العجز عن الحكم إلا بأقصى وأشد القوانين الإستثنائية عدوانا على الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.فقد بدأ «ولايته» الأولى فى ظل حالة الطوارئ، وسينهى «ولايته» الثانية (أكتوبر ٩٣) فى ظل حالة الطوارئ.

وحتى لايغرق البعض فى أحلام تعد بقصر تطبيق قانون الطوارئ على مواجهة الإرهاب، سارعت وزارة الداخلية لمنع إجتماع حزبى جماهيرى بمناسبة عيد العمال، والقاء القبض على أمين عام مساعد نقابة المهندسين بأمر اعتقال.

ومع إذاعة قرار الإتهام فى قضية إغتيال

المرحوم الدكتور رفعت المحجوب، رئيس مجلس الشعب السابق ورفع الحظر عن نشر التحقيقات تكشف حجم انتهاك حقوق الإنسان والتعذيب الذى تعرض له المتهمون وذووهم.

وتفضل الرئيس فى ٨ مايو بالادلاء بتصريحات صحفية، تعلن المكانة مفهوم الحكم للديمقراطية، فإذ بديمقراطيتهم هى حكم الفرد الملهم الذي يعرف وحده وحده فقط- كل شئ.

قال الرئيس...«أنا لا أخضع للضغوط من بعض القوى التى لا تستطيع أن تعى التقييم الحقيقى للظروف..فلدى تقييم شامل لهذه الظروف. ولدى رؤية شاملة لهذه الظروف وتقدير للتوقيت الذى يتم فيه تغييرها.. وأقول.. وأؤكد أن الضغوط الكثيرة لن تؤدى إلى شئ معى،لأننى فى النهاية المسؤول، وليس الذى يطالبنى بالتغيير هو المسؤول.. فإذا نفذت ماتريده هذه القوى تم تحدث مشكلة لاتعلم هذه القوى خيوطها الأصلية.. وأنا أقدر على تحديد توقيت التغيير لأننى أحرص على المصلحة العامة من الذين لايعلمون كل الخيوط...»

باختصار يقول لنا الرئيس حقيقتين..

الأولى أنه يحتكر المعلومات والحقائق ويخفيها عن القوى السياسية، ضاربا عرض الحائط بأول مبادئ الديمقراطية، وهو حق الناس فى المعلومات.

الثانية أنه وحده صاحب القرار، مذكرا بذلك من يخدعون أنفسهم، ويخدعون الناس بالحديث عن المؤسسات ومجلس الوزراء ورئيس الوزراء والحزب الحاكم ومجلس الشعب.. بينما الدستور الممارسة تقول أن صاحب القرار الوحيد فى مصر هو رئيس الجمهورية. وإلا فما معنى إنفراد الرئيس باتخاذ قرار ارسال القوات المسلحة المصرية للخليج، وقرار سحبها، ومامعنى أن ينفرد وحده بإختيار وزراء الوزرات السيادية...بحيث أصبح معروفا أن مجلس الوزراء لا صلة له بالسياسة الخارجية أو الأعلام أو القوات المسلحة.

وإذا تركنا قضية التغيير الديمقراطى جانبا. وإنتقلنا إلى التغيير الإقتصادي، فسنجد الرئيس يعلن بوضوح... «لقد بدأنا التغيير نحو تحرير الإقتصاد المصرى، منذ اليوم الإول الذى حظيت فيه بثقة الشعب...» أى منذ أكتوبر ١٩٨١. وإذا كان هذا هو مفهوم التغيير، فمعناه الوحيد، مزيدا من الأزمة الإقتصادية، مزيدا من إرتفاع الأسعار، مزيدا من الإنخفاض الفعلى للأجور، مزيدا من البطالة، مزيدا من إنخفاض مستوى معيشة الغالبية العظمى من المواطنين، مزيدا من الفساد والاستغلال والتضخم وعجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات.. فهذه بإختصار عناوين الأوضاع الإقتصادية فى ظل ١٠ سنوات من حكم الرئيس مبارك، والتغيير الذى بدأه منذ توليه السلطة.

ومرة أخري، وحتى لايسيئ أحد فهم هذا التغير.. صدر فى اليوم التالى لخطاب الرئيس قرار رفع أسعار البنزين والغاز ومنتجات البترول الأخرى، وكذلك الكهرباء، وبدأ تنفيذ قانون ضريبة المبيعات، والتهبت الأسعار وعم الكساد.. ومازال فى جعبة الحكومة سلسلة أخرى من القرارات التى ستؤدى إلى مزيد من التدهور فى مستوى معيشة المواطنين، عدا القلة المستغلة الطفيلية ومن يعمل فى خدمتها.

أما التغيير الإجتماعى، فهو بدوره وهما. فما نشاهده اليوم من أمراض إجتماعية مثل انتشار المخدرات، أو العنف، أو عدم الإنتماء، وفقدان الإحساس بالملكية العامة، وتدهور الأخلاق العامة والقيم السلوكية، وعدم المبالاة. نتيجة طبيعية لسياسات الحكم، وغياب الديمقراطية والاعلام الذى يزيف وعى الناس ويكذب عليهم، ويدفعهم إلى التفكير الخرافى، ولتزوير الحكم للإنتخابات العامة، وللسياسات الإقتصادية التى أدت إلى وجود ٣ر٥ مليون عاطل أغلبهم شباب مؤهل فى سن العمل، وانتشار الرشوة والإختلاس والعمولات والفساد

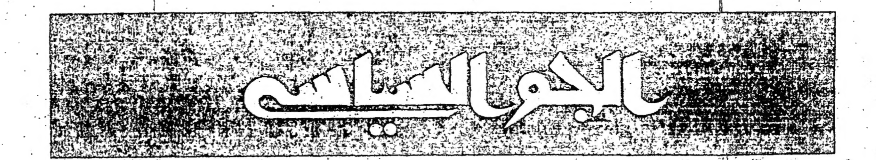
وقراءة متأنية لخطاب الرئيس فى أول مايو وما إحتواه من تناقضات، وتعارض كثير مما جاء فيه مع حقائق الواقع الذى نعيشه، يكشف عن أحد أسباب فجوة التصديق للخطاب الرسمى لدى الرأي العام المصرى. فلايوجد مصرى عاقل يصدق أن هناك ديمقراطية فى مصر... أو أن عملية الإصلاح الإقتصادي، عملية مصرية بحته لاتخضع لضغوط الدائنين وروشتة صندوق النقد الدولى وتم تدارسها «بأسلوب ديمقراطى كامل»!!.. وبالتالى أن هناك إمكانية لتغيير حقيقى، يقوم به الرئيس وأركان حكمه.

لقد سقط البعض فى خطيئة الرهان على الرئيس مبارك لقيادة تغيير حقيقى فى مصر، عقب توليه السلطة فى أكتوبر ١٩٨١. وتعلم بعضهم الدرس بعد سنوات. ولا أظن أن هناك وقتا نضيعه بتكرار الرهان مرة أخرى بعد ١٠ سنوات من التجربة، خاصة والرئيس تكفل بنفسه، بقراراته وتصريحاته، بتوضيح سراب الوعد بالتغيير.

ومع ذلك يظل التغيير ضرورة لتجنب مزيد من المآسى والكوارث. ولكنه التغيير الذى يصنعه ويفرضه الناس بأنفسهم. فمسؤليتنا كأحزاب ومنظمات سياسية وقوى ديمقراطية، أن نمسك الأمر بأيدينا. وأن ننسق جهودنا لنفرض تغييرا حقيقيا بالوسائل والأساليب الديمقراطية

ومن يتقاعس عن هذه المسئولية لايلومن إلا نفسه.





الحكومة سعيدة برد الفعل الجماهيرى والسياسى لقرارات رفع الأسعار والتجمع والحزب الشيوعى يطالبان بموقف حازم ضد السياسات الخاطئة

نقل أحد المسئولين عن الرئيس مبارك إحساسة بالإرتياح لرد الفعل الهادئ للشارع المصرى والقوى السياسية على قانون ضريبة المبيعات، وقرارات رفع الأسعار التى أعلنت فى بداية شهر مايو (البنزين والكهرباء). وكانت تقارير رسمية قد حذرت من ردود فعل عنيفة من الجماهير خاصة فى الأوساط العمالية وقد أصدر الرئيس تعليماته بالإسراع فى تطبيق القرارات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولى لتتواكب مع صرف العلاوة الإجتماعية والإستفادة من هذا المناخ الجماهيرى والسياسى الهادئ.

والمعروف أن رد الفعل فى الأحزاب السياسية إقتصر على ردود فعل منفصلة من كل من حزب التجمع والحزب الشيوعى المصرى، بينما صمتت الأحزاب الأخرى، واكتفت ببعض الأخبار والتعليقات فى صحفها.

وكان الحزب الشيوعى المصرى قد وزع بيانا فى أول مايو جاء فيه..«توصلت الحكومة بعد مفاوضات استمرت ٣ سنوات إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى، حول السياسات الإقتصادية فى مصر خلال السنوات الثلاث القادمة، تستجيب لكافة شروط الصندوق، والتى بدأت الحكومة فى تنفيذها بالفعل منذ عام ١٩٩٠.

وطبقا لما أذيع أو نشرهنا حول خطاب النوايا الذى قدمته حكومة الرئيس حسنى مبارك التى يرأسها د. عاطف صدقى، وتجلت فيه تعهداتها بتطبيق السياسة المطلوبة وفى تواريخ محددة... فمن الواضح أن البلاد ستشهد خلال هذا العام والعامين القادمين، كارثة إقتصادية حقيقية، وعدواناً رهيبا على دخول المواطنين ومستوى معيشتهم، وتركهم لمواجهة غول رأسمالية طفيلية سفيهة وعاجزة وتابعة، هدفها الربح السريع وتكديس الثروات وتهريبها، دون الإهتمام بتحقيق أى إنتاج حقيقى، مكتفية بدور ثانوى فى خدمة رأس المال الأجنبى (الامريكى خاصة).

* فالدولة تعلن تخليها عن دورها الإقتصادى والإجتماعى لصالح رأس المال الأجنبى والرأسمالية المحلية (التابعة)، متحولة بذلك إلى مجرد سلطة قمع ومجلس إدارة لتنفيذ مصالح القطاعات الرأسمالية المسيطرة على المجتمع.

فبينما تقرر حرية رأس المال فى الإستثمار والإستغلال وتصفية القطاع العام، وإطلاق حرية التسعير والأسعار... و...و... من الإجراءات التى تؤدى إلى سيادة علاقات السوق الرأسمالية فى الإقتصاد... ترفض التحرر السياسى والإجتماعى، الذى واكب وصاحب الرأسمالية فى العالم كله، فتتمسك بتقييد حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف، وباستمرار العمل بقانون الطوارئ، والقوانين الإستثنائية وتجريم حقوق الإنسان الاساسية فى تكوين الجمعيات والنقابات والإضراب والإعتصام والتظاهر السلمى.. وهى الوجه الآخر لحرية رأس المال.

خالد محيى الدين



* ويتجاهل التحالف الطبقى الطفيلى الحاكم الحلول الحقيقية لأزمات الإقتصاد المصرى، والتى تقوم على الإنتاج الصناعى والزراعى، فتلجأ مرة أخرى للإعتماد على القروض والمعونات الخارجية. فمع مطالبتها بجدولة وتخفيض الديون الأجنبية والتى تمثل- كما تقول الحكومة فى خطاب النوايا- أكثر من ١٠٠٪ من إجمالى الناتج القومى، كما تمثل أقساط خدمة الدين سنويا ٤٠٪ من حصيلة النقد الاجنبى المتحصل، تطالب الولايات المتحدة ودول الخليج بمزيد من القروض والمعونات والاستثمارات.

* وفى تحد سافر للدستور الذى ينص فى الباب الأول- الفصل الثانى مادة ٢٤ «يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج، وعلى توجيه فائضها وفقا للخطة التنمية التى تضعها الدولة»... وفى المادة ٣٠ «الملكية العامة هى ملكية الشعب وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام. ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات، ويتحمل المسؤولية الرئيسية فى خطة التنمية».

وفى مواجهة الطبقة العاملة وقرارات الجمعيات العمومية لإتحاد عمال مصر وعدد من النقابات العامة، التى أكدت التمسك بالقطاع العام... وبالتضحية بمصالح الإقتصاد الوطنى واستقلاله وحقوق جموع العاملين فى القطاع العام، يقرر الحكم- فى اتفاقه مع صندوق النقد- التصفية التدريجية للقطاع العام بدءا من بيع شركات القطاع العام الرابحة اعتبارا من ديسمبر ١٩٩١، للقطاع الخاص

* رفع أسعار السلع والخدمات المختلفة بقرارات حكومية، ثم تركها بعد ذلك ترتفع- دون حدود- طبقا لأوضاع السوق وآلياته. وسيشمل الإرتفاع المنتجات الصناعية والزراعية والطاقة (الكهرباء ومنتجات البترول) والمواصلات (النقل العام والسكك الحديدية والطائرات)، والمواد الغذائية بما فى ذلك الخبز والدقيق والزيت والشاى والسكر

والصابون. والغاء مجانية التعليم والعلاج المجانى. والخطوة الأساسية هى الغاء الدعم عبر تخفيضة فى ميزانية العام القادم ٩٢/٩١ بما قيمته مليار جنيه مصرى، إلى أن يلغى نهائيا فى نهاية السنوات الثلاث التى يستغرقها التحول إلى إقتصاديات السوق الرأسمالية.

* تجميد المرتبات والاجور بحيث لاتشكل الزيادة فيها أى ارتفاع حقيقى فى الدخل، بل تمثل على ضوء ارتفاع الأسعار انخفاض فعلى ١٥٪ عن مستوى الأجور فى العام السابق (كما اعترفت الحكومة وتعهدت فى خطابها إلى صندوق النقد الدولى)

ياعمال مصر وفلاحيها وموظفيها ومنتجيها وتجارها الشرفاء.. بل وبارأسماليها المنتجين الوطنيين الرافضين للتبعية لرأس المال الأجنبى...

إن الكارثة التى يقودنا اليها الحكم القائم فى ظل الإتفاق الأخير مع صندوق النقد الدولى، واستمرار إعلان حالة الطوارئ، والتبعية السافرة للعدو الأمريكى الإسرائيلى واستشراء الفساد بين الحكام بعد أن فاحت فضائح عمولات السلاح والمشروعات العربية والاجنبية والرشوة.

أن هذه الكارثة لايمكن أن تمر. ويجب أن نتصدى بكل قوة لوقفها... **لتتحرك جموع العمال والفلاحين والمهنيين والمثقفين الثوريين... ليقولوا:**

لا... لاتفاق الصندوق

لا... لبيع القطاع العام

لا... لسياسة رفع الأسعار وتجويع الشعب

لا... لتجميد الأجور وتخفيضها الفعلى

لا... لاستمرار العمل بقانون الطوارئ

ولنطالب جميعا.. كل العاملين بأجر برفع الأجور والمرتبات فورا بنسبة ١٠٠٪ وربط الأجور بالأسعار.

فاذا كانت الحكومة تعترف بأن هناك تضخما بنسبة ٢٠٪ فان المعنى الوحيد لهذا الرقم أن الأسعار تتضاعف كل ٥ سنوات أى تزيد بنسبة ١٠٠٪ أو اكثر، وفى نفس الوقت تنخفض القيمة الشرائية للعملة إلى النصف.

ومن هنا فان المطالبة برفع الأجور والمرتبات فورا بنسبة ١٠٠٪ هو الحد الأدنى لوقف التدهور فى مستوى معيشة غالبية المواطنين.

لتتحرك الطبقة العاملة المصرية تحت هذه الشعارات ، وتمارس حقها فى الإحتجاج الجماعى بالوسائل والأساليب الديمقراطية التى مارستها من قبل فى العديد من تحركاتها الجماعية.

وخصصت **الأمانة العامة لحزب التجمع** جلستها يوم السبت ٤ مايو ١٩٩١ لمناقشة تعهدات الحكومة المصرية لصندوق النقد الدولى والواردة فى خطاب النوايا المقدم من الحكومة إلى الصندوق والذى تم الأتفاق عليه يوم ٩ أبريل. وكلفت الأمانة العامة بإصدار تصريح لمتحدث رسمى يشرح للرأى العام الأبعاد الخطيرة لهذا الإتفاق كما أبرزته مناقشات الأمانة العامة. وقد نشر هذا التصريح فى صحيفة الأهالى يوم الأربعاء ٨ مايو، مشيرا إلى «إضفاء (الحكومة) **سرية غير مشروعة على نصوص خطاب النوايا. فأخفته عن مجلس الشعب والأحزاب السياسية- بما فيها الحزب الحاكم- وبالتالى عن الشعب كله..**».

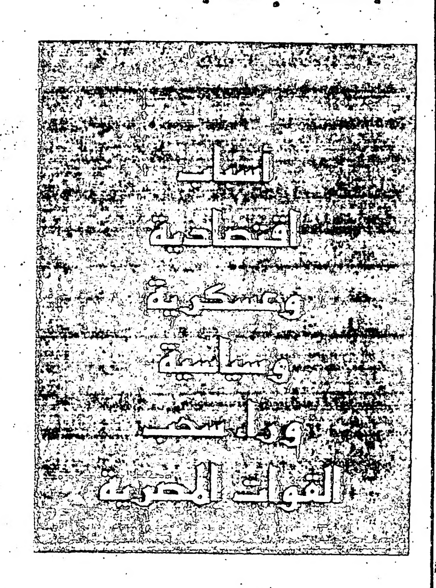
وتعارض الحقائق الواردة فى خطاب النوايا مع تصريحات أخيرة صدرت عن كبار المسئولين فى الدولة..«وهو أمر يرقى إلى مستوى تضليل الرأى العام».

وتضمن تصريح المتحدث الرسمى، تفاصيل التعهدات الحكومية والقرارات التى صدرت أو بسبيلها للاصدار، والتى ستؤدى إلى «**إطلاق الأسعار بلا ضابط أو رابط، بما يهدد بإرتفاعات فلكية أخرى فى مستوى جميع الأسعار بلا إستثناء**» و«**تجميد فعلى للأجور والمرتبات، بل وتخفيضها..**» و«**الغاء وتصفية القطاع العام**»..وأن هذه السياسة ستؤدى إلى زيادة البطالة فى المجتمع، ويواكبها إعلاء **شأن الدولة البوليسية القائمة**» وأعلن حزب التجمع رفضه لهذه السياسات، مؤكدا «أن الأمر ليس قدرا مفروضا علينا، ولكنه خيار من خيارات أخرى عديدة، من بينها البديل الذى أعلنه الحزب فى برنامجه الإنتخابى، ورده على بيان الحكومة...»

وتميز التصريح بتقديم أهم نقاط هذا البديل.. وطالب الحكومة بإذاعة خطاب النوايا ومناقشة هذه السياسات والتعهدات فى البرلمان ومع الأحزاب والإتحاد العام للعمال وإتحاد الفلاحين والنقابات، والعدول عنها «**إنقاذا للوطن وحماية لمصالح منتجيه**». ودعى التجمع الأحزاب والقوى السياسية والنقابات العمالية والمهنية والمنظمات الديمقراطية **للوقوف بحزم ضد هذه السياسات الخاطئة.**

وقد أصدرت الأمانة المركزية سلسلة من القرارات كبرنامج عامل للتحرك على ضوء هذا الموقف، شمل تقدم أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب بطلب إحاطة أو مناقشة عاجلة فى مجلس الشعب للإتفاق «لما يترتب عليه من آثار بالغة الخطورة على الإقتصاد الوطنى، وعلى مستوى معيشة الشعب المصرى..»، واعداد مشاريع قوانين لرفع الأجور وإصلاح الخلل فيها وربطها بالأسعار، والغاء المواد القانونية التى تحرم حق الإضراب، وحق المدعى العام الإشتراكى فى الإعتراض على المرشحين لمجالس النقابات ومجالس الإدارات، والتخطيط لتحرك جماهيرى ديمقراطى حول قضية الأجور والأسعار، وعدد آخر من الإجراءات العملية الهامة.

دوائر المعارضة تتوقع أن يتم تنسيق واسع بين مختلف القوى فى الأسابيع القليلة القادمة لتنظيم حركة الأحزاب والنقابات ضد هذه السياسات الإقتصادية



أثار التصريح المفاجئ الذى أدلى به الرئيس «حسنى مبارك» للصحفيين يوم الأربعاء ٨ مايو، وأعلن فيه قراره بسحب جميع القوات المصرية من السعودية والكويت، إهتماما واسعا فى الدوائر السياسية والشعبية المصرية. وقد كشف الرئيس فى هذا التصريح عن عودة كل قوات الصاعقة المصرية، وبدأ عودة قوات الدعم خلال فترة تتراوح بين شهرين ونصف و٣ أشهر.

وبالرغم من حرص الرئيس فى تصريحة على تأكيد أن القرار إتخذ منذ شهر بعد أن نفذت هذه القوات مهمتها وقوله «إن القوات المصرية ذهبت إلى منطقة الخليج بناء على



طلب المملكة العربية السعودية ، وتلبية لقرارات القمة الطارئة التى عقدت بالقاهرة يوم ١٠ أغسطس الماضى، ونفذت المهمة التى كلفت بها والتى انتهت بتحرير الكويت».. إلا أن الإعلام المصرى الرسمى، ومقالات رؤساء تحرير هذه الصحف، لم يتركوا مجالا للشك، فى وجود أزمة حقيقية فى العلاقات المصرية الخليجية، أدت إلى هذا القرار الذى فاجأ به **الرئيس مبارك الرأى العام المصرى والأحزاب السياسية**- بما فيها الحزب الوطنى- والمؤسسات الدستورية وخاصة مجلس الشعب ومجلس الوزراء. ولفتت دوائر سياسية النظر إلى أن إعلان دمشق الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول التعاون الخليجى، ومصر وسوريا (٦+٢) نص على اعتبار «**وجود القوات المصرية والسورية على أرض المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى من منطقة الخليج** تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها يمثل نواة لقوة سلام عربية تعد لضمان وأمن وسلامة الدول العربية فى منطقة الخليج...» وبالتالى فسحبها إعلان للكافة بوجود أزمة تهدد إعلان دمشق والحلف العربى الذى تكون بعد الغزو العراقى للكويت، كما أشارت هذه الدوائر إلى أن **قرار سحب القوات المصرية استثنى الوحدات الموجودة فى دولة الإمارات العربية المتحدة.**

وطبقا لمصادر مصرية مطلعة، فان قرار الرئيس مبارك إتخذ بعد أن تجمعت خيوط عديدة تقطع بإتجاه دول مجلس التعاون الخليجى إلى عدم الإلتزام بالوعود والإتفاقات التى تم التوصل اليها خلال الأزمة وبصفة خاصة إعلان دمشق، وبالتالى اسقاط الدور المصرى الذى راهن الرئيس مبارك والسياسة المصرية على جنى ثماره المادية فى الفترة



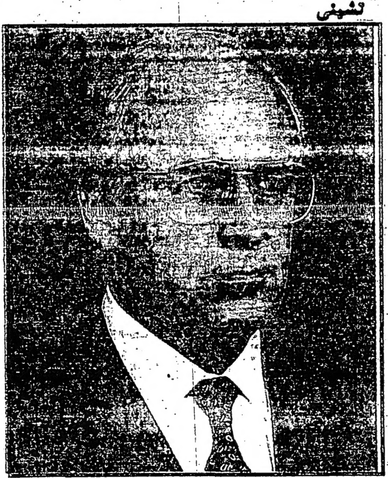
حسنى مبارك

الصعبة القادمة التى تواجهها مصر فى ظل تنفيذ الإتفاق بين حكومة مبارك وصندوق النقد الدولى.

وقام الرهان المصرى على وجود قوات مصرية كبيرة تكون أساساً لقوات عربية تحقق أمن دول الخليج، على أن تتحمل الدول الخليجية نفقات تجنيد وتدريب وتسليح وإعاشة هذه القوات (يتمركز جزء منها فى الخليج بصفة دائمة، ويبقى جزء فى مصر تحت الطلب)، وأن يصاحب هذه الترتيبات الأمنية تعاون إقتصادى إستثمارى تنموى بين دول الخليج ومصر، وتدعيم وتوسيع أنشطة الهيئة العربية للتصنيع لتحقيق أكبر قدر من الإكتفاء الذاتى فى أنظمة التسلح الحديثة.

** وكانت أول إشارة إلى رفض دول الخليج الالتزام بالوعود والاتفاقات هو **اعتذار الكويت عن عقد مؤتمر لقمة لدول اعلان دمشق (٦+٢)** والذى كان مقررا له أن يعقد فى الكويت بدعوة من أميرها «جابر الصباح»، ويشمل جدول الأعمال:

تشينى



- التوقيع على إعلان دمشق بوصفه صيغة التنسيق والتكامل بين الدول الثمانى(٦+٢).
- الاتفاق على أسس الترتيبات الأمنية، وبحث تطوير ودعم هيئة التصنيع العربية فى القاهرة.
- وسائل دفع عملية السلام فى الشرق الأوسط وإنهاء الإحتلال الإسرائيلى للضفة والقطاع والجولان وجنوب لبنان وحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه الوطنية والمشروعة.
- برنامج عمل التعاون الإقتصادى بين الدول الثمانية.

** ثم عبرت الكويت بوضوح عن رغبتها فى وجود قوات أمريكية وانجليزية وفرنسية على أراضيها ضمن ترتيبات الأمن فى المنطقة، **وعدم ارتياحها لوجود القوات المصرية** بل وقالت ذلك بوضوح داخل اجتماعات واتصالات دول مجلس التعاون الخليجى.. وكان منطقها أنه لولا الوجود الأمريكى المكثف والدور العسكرى الأمريكى لما أمكن «تحرير الكويت» وأن دور القوات المصرية كان دورا ثانويا . وأنه **لايمكن الإطمئنان لوجود قوات عسكرية مصرية فى الخليج، فرغم سياسة الرئيس مبارك فإن الاتجاهات التحررية والوطنية مازالت سائدة داخل صفوف الجنود والضباط المصريين، ولايخفى بعضهم عدائه للغرب ولاسرائيل، ووجودهم قد ينشر عدوى خطيرة فى الكويت والخليج، وينقل مكروب الإنقلابات العسكرية وتدخل المؤسسة العسكرية فى الحكم.**

** وانعكس هذا الموقف فى معاملة **غير لائقة مع القوات المسلحة المصرية فى الكويت** تمثلت فى تقصير واضح فى ظروف الإعاشة، وصلت إلى حد توزيع المياه عليها مرة واحدة فى الأسبوع، فى الوقت الذى يتم توزيع المياه يوميا على القوات الأمريكية. ونقلت القيادة العسكرية المصرية رد فعل الجنود والضباط المصريين الغاضب إلى القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية.

** وضاعف من الأزمة **موقف الكويت من العلاقات الإقتصادية مع مصر.** فبالإضافة إلى النتائج السلبية إقتصاديا المترتبة على رفض وجود القوات المصرية. حدث تباطؤ ملحوظ فى تسديد دول الخليج -

خاصة الكويت- لالتزاماتها المالية لمصر مقابل دورها فى أزمة الخليج، فى الوقت الذى أوفت بكل التزاماتها للولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء الغربيين، ودفعت لهم عشرات المليارات من الدولارات. وتقاعست الحكومة الكويتية عن تسوية مشاكل وحقوق المصريين العاملين فى الكويت وأموالهم ومعظمها ودائع فى البنوك الكويتية.

وفشلت كل الجهود المصرية للحصول على نصيب فى تعمير الكويت، الذى فازت به أمريكا وبعض الدول الغربية الحليفة.

وتبخرت وعود توجيه الإستثمارات الخليجية إلى السوق المصرى، خاصة بعد قرار وزراء مالية دول مجلس التعاون الخليجى فى الرياض، وتخصيصه مبلغ ١٠ مليار دولار لمدة ١٠ سنوات لدعم برامج التنمية فى الدول العربية بمافيها مصر وسوريا وستجمع هذه الإعتمادات فى صندوق دولى سيعرف بإسم «صندوق هيئة أزمة الخليج والشرق الأوسط» وسيتخذ قرار بانشائه فى الإجتماع السنوى لصندوق النقد الدولى الذى سيعقد فى منتصف أكتوبر القادم فى «بانكوك»... وسيركز الصندوق على مساعدة القطاع الخاص والتعاون (بشروط) صندوق النقد والبنك الدولى وهيئات دولية وإقليمية أخرى.

** وضاعف من إحساس مصر بالأزمة... قرار مجلس التعاون الخليجى الإسراع بإدخال «ايران» فى ترتيبات الأمن قبل قيام الترتيبات العربية بين دول اعلان دمشق (٦+٢). وكذلك مفاجأة قبول الدول الخليجية المشاركة فى المؤتمر الإقليمى للسلام فى الشرق الأوسط، وهو قرار فاجأ مصر، التى عبر رئيسها بوضوح عن عدم موافقته على الطلب الإسرائيلى بإشتراك دول الخليج بالذات، وأيدته فى ذلك السعودية، ثم عدلت عن موقفها بعد زيارة «بيكر» الذى دفعهم لقبول الطلب الإسرائيلى «كمكافأة لها عن موقفها فى حرب الخليج وعدم، ردها على الهجوم العراقى، وبالتالى تجنيب دول الخليج الحرج الناتج عن مشاركتها اسرائيل فى حرب ضد بلد عربى». المعروف أن أسرائيل تعتبر مشاركة دول الخليج فى مؤتمر السلام «يعنى نهاية المقاطعة العربية واعتراف مسبق من دول الخليج بها وبلامقابل.. وفتح فى المستقبل لأسواق الخليج أمامها، وإمكانية الحصول على جزء من عائدات البترول العربى». وجاء هذه القرار ليضعف الموقف المصرى فى الإتصالات، ويهدد دورها كوسيط بين اسرائيل من ناحية والعرب والفلسطينيين من ناحية أخرى، وهو الدور الذى يرى الرئيس مبارك أنه سلاح هام فى يد مصر للحصول على دعم غربى كبير.

وقال مصدر مصرى مسؤول ان هذه الأسباب مجتمعة بالإضافة إلى إشارات تؤكد أن التحرك الكويتى الخليجى لم يتم من خلف ظهر السعودية، وربما كان بموافقتها.. دفع الرئيس مبارك لإتخاذ قراره بسحب القوات المصرية وإعلان هذه القرارات بأمل تدخل أمريكى وممارسة ضغط على الدول الخليجية والكويت للعودة إلى الإتفاقات والوعود التى منحت أثناء الأزمة.

ونفى المصدر المصرى أن يكون القرار المصرى بسحب القوات من الخليج ردا على طلب وجود قوات أمريكية. وقال أنه من البداية كان واضحا لنا أن الأمن فى المنطقة «خليجى- عربى -دولى». وأن الدور الأمريكى أساسى.. وهو أمر كنا نعرفه ونوافق عليه فى الإتصالات الدبلوماسية والتصريحات العلنية. وقد أعلن «ريتشارد شينى» وزير الدفاع الأمريكى عشية إجتماع وزراء خارجية الدول الثمانية (٦+٢) فى دمشق وقبل إعلان بيان دمشق بأربعة أيام «أن الولايات المتحدة تفكر فى ترك دبابات وقطع مدفعية وأسلحة أخرى كافية فى مكان ما فى الشرق الأوسط تكفى لتسليح فرقة أسلحة ثقيلة... إن أحد الأمور التى تحدثنا عنها مع بعض بلدان المنطقة، هو إمكان ترك معدات منتشرة بالفعل لتسليح فرقة أسلحة ثقيلة، نستطيع إذا إضطررنا للعودة، أن نكون جاهزين فى فترة محددة». وأضاف أنه يتوقع أن «تعزز الولايات المتحدة وجودها العسكرى فى الخليج والذى يرجع إلى ٤٠ عاما مضت، كجزء من ترتيبات أمنية إقليمية أخرى فى فترة مابعد الحرب.. ونود الحديث لبعض الوقت مع أصدقائنا السعوديين والكويتيين ودول أخرى فى الخليج والمصريين، الذين أبدوا إهتماما بذلك..»

وأعلن الجنرال «نورمان شوارتزكوف» أن الأمريكيين سيحتفظون بمقر قيادة متقدم فى الخليج.

وقال «رولان دوما» بعد لقائه مع الشيخ «جابر الأحمد الصباح» أمير الكويت... أن الولايات المتحدة وبريطانيا وربما فرنسا، قد تقدم قوة جوية وبحرية لدعم مجموعة الثمانى التى تضم دول مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا»

وأعلن السيد عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون... الخليجى أن الترتيبات الأمنية فى المنطقة، ستكون لها أبعاد ثلاثة.. خليجى وعربى ودولى.

وتتوقع الدوائر المصرية أن تشهد الأسابيع القادمة- خاصة إذا مارست الولايات المتحدة ضغطا على دول الخليج، مقابل عدم تشدد مصر فى مساندة الموقف السورى من مؤتمر السلام- انفراجا فى الموقف، وإعادة الإتفاق على كل الخطوات العسكرية والإقتصادية الواردة فى إعلان دمشق، وفى هذه الحالة سترسل مصر قوات عسكرية جديدة فى ضوء هذه الترتيبات.

وتؤكد دوائر قريبة من الرئاسة المصرية، أن عدم الوصول إلى حل إيجابى للأزمة، سيكون بمثابة لطمة قاسية للحكم فى مصر، وفى تعبير آخر.. «سيكون الحكم قد أخذ خازوقا» نتيجة لرهانه فى حرب الخليج.

عودة القوات المصرية من الكويت

الفساد في الجامعات المصرية

د. عبد العظيم أنيس

رغم حسن نية أعضاء مجلس الشعب الذين أثاروا قضية دخول مئات الطلاب كليتي الطب بالقاهرة والمنصورة دون وجه حق وبشهادات مزورة من جامعات أجنبية بالدول الإشتراكية (سابقا)، فإنني غير مقتنع بجدية المسؤلين عن التعليم في معالجة هذه القضية بالحسم المطلوب، فليس من السهل على عاقل أن يتصور أن وزير التعليم العالي (السابق على الأقل) لم يكن على علم بحدوث مثل هذه التحويلات مقابل التبرعات المالية، ولا من السهل على عاقل أن يتصور أن عمداء الطب يتصرفون في مثل هذه الأمور دون علم رئيس الجامعة وموافقته. ولعلهم جميعاً كانوا يأملون- لا أدرى كيف- أن يمر الموضوع في هدوء وتكتم دون أن يصل إلى أسماع الناس والصحافة.

وبالطبع فإن هذا القفز فوق أسوار كليات الطب على طريقة اللصوص سواء في مرحلة البكالوريوس أو مرحلة الدراسات العليا قد افتضح أمره ووصل إلى حد الفضيحة القومية، فحاول وزير التعليم أن يبرأ ساحته بالقول بأنه لم يكن يعلم، وأنه على أية حال حديث في منصبه مما يعني ضمنا أن المسؤول هو سلفه رئيس مجلس الشعب الحالي الدكتور فتحي سرور. وحاول أمين المجلس الأعلى للجامعات التنصل أيضاً من المسؤولية بالقول بأن هذا ليس من اختصاصه. واليوم تفيدنا الصحف أن ثمةمعركة في دوائر التعليم العالي والجامعات بين معسكرين.. أحدهما يريد استبعاد قيد هؤلاء الطلاب من سجل الدراسة والإمتحان، والآخر يعلن أن لهؤلاء الطلاب حقوقاً مكتسبة ماداموا قد جلسوا في مقاعد الدراسة ودفعوا المعلوم حتى ولو كان هذا تم على طريقة عصابات شيكاغو!

والمعركة لم تحسم بعد، وعلى مجلس الدولة أن يدلي بدلوه، وأمين المجلس الأعلى للجامعات يعلن أنه من الصعب أن يعرف عدد من تسللوا إلى الجامعات دون وجه حق، ومجلس الدراسات العليا والبحوث بجامعة القاهرة يجتمع ويرفض «استمرار قيد الطلاب الذين قبلوا بدرجة الماجستير في كلية طب القصر العيني بينما هم حاصلون على البكالوريوس بتقدير مقبول»، وهو الأمر المخالف للوائح والقوانين الجامعية. وليلاحظ القارىء تعبير «يرفض استمرار قيد الطلاب» الذي ورد في قرار المجلس لأن معناه أن هؤلاء الطلاب كانوا قد سجلوا بمعرفة المجالس المختصة، فلما افتضح الموضوع سارع مجلس الدراسات العليا إلى سحب موافقته!

ومما يزيد الطين بلة أن الموضوع بأكمله قد أحيل إلى لجنة التعليم في مجلس الشعب، وهي اللجنة التي يرأسها النائب د. طلبة عويضة رئيس جامعة الزقازيق السابق وهو الذي كان معروفا طول رئاسته للجامعة بأنه ملك الاستثناءات غير القانونية، حتى أن صحيفة الشعب كتبت في عددها الصادر بتاريخ ٧ مايو الماضي تحت عنوان «باب النجار مخلع» تعليقا على هذه المسألة قالت فيه إن طلبة عويضه هو أحد أبطال هذه المهزلة. ففي عهده تم تحويل اثنين من أبناء كبار الصحفيين من جامعة الخرطوم إلى جامعة الزقازيق أيام رئاسته لها، ومنها انتقلا إلى طب القصر العيني، وفي عهده أيضاً تم تحويل أوراق ابن أحد أمناء الحزب الوطني في أسيوط ورئيس جامعة إقليمية ليدخل طب أسنان الزقازيق قادما من رومانيا!

والحقيقة التي لامفر من ذكرها هي أن الفساد الذي تفشى في جامعات مصر في مسألة القبول هو أولا ثمرة سياسة الإنفتاح التي إتبعتها الدولة منذ عهد السادات. وكثيراً من رؤساء الجامعات الذين تقلدوا هذه المناصب في مناخ الإنفتاح قد أثبتوا أنهم لم يكونوا جديرين أصلا أن يكونوا أساتذة في الجامعة. ومن الطبيعي أن يشك المرء في أنهم قد اختيروا من جانب السلطات الأعلى وفي الذهن أنهم أصحاب «صفات خاصة» تسهل التفاهم معهم!

هناك مثلا قصة رئيس جامعة المنصورة السابق وأمين الحزب الوطني الذي حول مع أمين عام الجامعة.. وثلاثة من أساتذة الهندسة إلى القضاء بتهمة الرشوة، وهناك قصة رئيس جامعة الإسكندرية السابق المتهم صراحة بالتلاعب في نتائج الإمتحانات وفي تعيين المعيدين، ولقد قامت لجنة من المجلس الأعلى للجامعات بالتحقيق في هذه الإتهامات فوجدت بعضها صحيحاً ولم تجد السجلات المتعلقة ببعضها الآخر! وهناك قصة رئيس جامعة القاهرة السابق الذي كان معروفا منذ الستينيات أنه يعطي الدروس الخصوصية للطلاب مقابل السيارات والعملة الصعبة. وهناك قصة رئيس جامعة إقليمية سابق كان



يعمل لحساب أجهزة الأمن وأتهم أمام المحاكم من بعض الأساتذة بسرقة مادة كتبهم فى مؤلفاته!

وهكذا يمكن أن أعطى عشرات الأمثلة والتفاصيل التى تثبت صلتهم الوثيقة بقاضايا الفساد المالى والإدارى والأكاديمى، وبالتالى بواعث اختيارهم فى ذلك المنصب منذ عهد السادات. ولايعنى هذا أننا نسقط هذه الاتهامات عن رؤساء الجامعات الحاليين، وإنما مغزى ما نقول هو أن مناخا قد تحقق فى الجامعات وفى أوساطها الإدارية بفضل سياسة الانفتاح، وأن هذا المناخ هو المسؤول الأول عن هذا الذى يحدث فى الجامعات. نقول هذا لتوضيع أنه حتى لو تم استبعاد كل هؤلاء الذين قفزوا- بالزور والبهتان- فوق أسوار كليات الطب- وأنا شخصيا أشك فى حدوث هذا بالنسبة للجميع- فإن من المرجع أننا سوف نسمع بعد قليل عن قضايا فساد أخرى فى جامعات مصر فى مجالات أخرى غير القبول، بل وفى قضية القبول قد نسمع عن مخالفات جديدة بعد شهور أو سنوات قليلة.

ولا شك أنه مما يساعد على وضع حد لتلك المهزلة وأمثالها فى جامعات مصر تنفيذ اقتراح بسيط سبق أن تقدم به الكثيرون ألا وهو أن يكون رئيس الجامعة منتخباً- بصورة من الصور- من الأساتذة وليس معينا بقرار جمهورى كما هو الحال اليوم. إن اللجوء إلى هذا الحل الديمقراطى سوف يدفع على الأرجح- بأفضل الاساتذة وأكثرهم أستقامة واستقلالية إلى مناصب الإدارة العليا بالجامعة، وسوف يمنح رؤساء الجامعات شعورا بالالتزام إزاء هؤلاء الذين إنتخبوهم ويحمى ظهورهم عندما يقولون لا لمن هم فوقهم. والحقيقة أنه ليس من المنطقى أن يتم تعيين العمداء بالانتخاب ولايكون هذا هو حال رئيس الجامعة. فالمطلوب بصراحة أن يكون رئيس الجامعة ممثلا لمصالح الطلاب والاساتذة وليس ممثلا لمصالح أجهزة الأمن فى الدولة!

هذه النقطة الأولى إذن.. مسألة مناخ الانفتاح وإفرازاته السلبية- فسادا واستهتارا- على الجامعة المصرية.

لكن القضية المحددة التى فتحت الباب على مصراعية لفساد القبول بالجامعات هى فى الحقيقة قضية الـ G.C.E.

دروس خصوصية للطلاب مقابل السيارات والعملة الصعبة

وكانت البداية عام ١٩٧٤ عندما كان جمال السادات طالبا فى الثانوية العامة، وكان من المطلوب إدخاله كلية الهندسة بأى ثمن، وكان نجلا عبد القادر حاتم (رئيس الوزراء آنذالك) والمرحوم د. حافظ غانم مع جمال السادات فى نفس الفصل والسنة بمدرسة بور سعيد بالزمالك.

ولقد بدأت أولى المحاولات فى يناير أو فبراير سنة ١٩٧٤ لتخفيض مناهج الثانوية العامة- خصوصا مناهج الرياضيات والعلوم- إكراما لعيون إبن السادات. أتذكر أننى دعيت إلى اجتماع عاجل آنذالك فى مكتب وزير التأمينات- المرحوم د. حسن الشريف بشارع الألفى، وكان غريبا عندى أن يكون وزير التأمنيات هو الداعى إلى اجتماع خاص بمناهج الثانوية العامة. وعندما ذهبت وجدت عدداً آخر من أساتذة الجامعات والمتخصصين فى المواد المختلفة بوزارة التربية والتعليم، ثم ثلاثة وزراء هم وزراء الاسكان والتعليم العالى والتأمينات. وكان هناك من الجامعات د. صبحى عبد الحكيم ممثلا لمادة الجغرافيا وشقيقى المرحوم د. محمد



أنيس مثلا لمادة التاريخ وآخرون كثيرون لا أذكرهم الآن. ومع أن الإجتماع اتخذ صورة تقليص مناهج الثانوية العامة بشكل عام، إلا أن الهدف الحقيقى كان هو منهج الرياضيات. وحول هذا الموضوع دار معظم النقاش فى الإجتماع. ولقد طلب منى صراحة الموافقة على حذف مقرر التفاضل والتكامل ومقرر الإحتمال من المنهج، وهو ما رفضته بشدة كما رفضه مستشار الوزارة فى الرياضيات وذلك على أسس موضوعية وفى مقارنة لمناهجنا بمناهج الأقطار العربية الأخرى.

فلما فشلت تلك المحاولة بدأت فى مارس سنة ١٩٧٤ محاولة أخرى لدعوتى إلى منزل السادات- وكنت واحدا من واضعى امتحان الثانوية العامة فى الرياضيات- لمساعدة إبنه جمال. وقد رفضت أيضاً وأشرت إلى تفاصيل هذه المحاولة فى مقال قديم لى بصحيفة «الاهالى».

وبعد فشل هاتين المحاولتين لتعديل المناهج بالحذف ولدعوتى إلى منزل السادات.. تقدم من أشار عليهم بحل مثالى لمشكلة جمال السادات الاوهو التقدم إلى امتحان G.C.E. بدلا من امتحان الثانوية العامة المصرية ودخول الجامعة المصرية من هذا الباب. وميزة هذا الحل هو أن مستوى الرياضيات فى ذلك الامتحان لايزيد عن مستوى أولى إعدادى من جمع وضرب وقسمة الأعداد.

صحيح أن جامعاتنا كانت تقبل من قبل حاصلين على تلك الشهادة، لكن هذا كان مقصورا فقط على أبناء العاملين فى سفاراتنا بالخارج أو من هم فى حكمهم، وكان القبول مشروطا بدخول امتحانات تكميلية لضمان أن يكونوا قدر الإمكان فى مستوى الطلاب المصريين، وكان عدد هؤلاء محدود أجدا فى كل عام.

- لكن هذا الباب- منذ أن تسلل منه جمال السادات- قد اتسع ليسمح لمئات ثم آلاف بعد ذلك من الطلاب الذين لم يحصلوا إلا على شهادة الاعدادية بدخول الجامعة. فما دمت تملك المال وتستطيع أن تشترى الكتب الانجليزية وتستأجر المدرسين لإعداد ابنك أو بنتك لهذا الامتحان خلال سنة واحدة بعد الإعدادية، فقد ضربت عصفورين بحجر.. أولهما الحصول على مجموع عال دون المرور على مناهج الرياضيات والفيزياء المصرية وبالتالى دخول الجامعة من الباب الأسهل، الثانى هو توفير سنة أو أكثر فى العمر الدراسى لأولادك بالقفز من الاعدادية إلى الجامعة فى سنة أو أكثر دون المرور على المرحلة الثانوية!



مدير الجامعة يعمل لحساب أجهزة الأمن!!

إن هذا هو المدخل الرئيسى للفساد فى سياسات القبول بالجامعات، وهو أخطر ألف مرة من قضية الفساد البادى فى تحويل مائة أو مائتى طالبا- بالزور والبهتان- إلى كليات الطب. وثمة شواهد عديدة تشير إلى انزعاج حتى المسؤولين فى المجلس الثقافى البريطانى - المسؤل عن امتحان G.C.E. من كثرة أعداد المتقدمين لهذه الامتحانات.. ذكر لى أحد هؤلاء المسؤولين منذ سنوات أن أعداداً من المتقدمين فاقت عشرة آلاف طالبا وأن هذا المجلس ليس معدا فى مبانية لمثل هذه الأعداد. وربما لهذا بدأت مؤخرا وضع ضوابط أخرى بهدف تحجيم هذه الاعداد الغفيره. ومع أن د.فتحى سرور حاول أن يتصدى لهذه المشكلة وتباهى بهذا كثيرا إلا أن المشكلة ماتزال قائمة، وماتزال هناك فضيحة أن بعض أبنائنا عليهم أن يدرسوا تاريخ بريطانيا وجغرافيتها لكى ينجحوا فى هذا الإمتحان.

لقد استطردت فى ذكر الكثير من التفاصيل هنا لهدف توضيح حقيقتين... الأولى هى أن التحايل لدخول الجامعات عن طريق التحويل الوهمى من جامعات رومانيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا... الخ ليس أول تحايل، وأن باب التحايل مفتوح منذ عام ١٩٧٤ لدخول الجامعة (الطب والهندسة والحقوق) عن طريق الشهادة إياها. والحقيقة الثانية هى أن باب التحايل فتح عام ١٩٧٤ أول ما فتح للسماح لجمال السادات بدخول كلية الهندسة دون وجه حق على الإطلاق. وقد يدهش القارىء عندما يعلم أنه قد قبل- فى تنسيق المجلس الأعلى للجامعات- بكلية الطب لأن امتحان الرياضيات لايسمح له بدخول الهندسة إلا بامتحان تكميلى. وبعد أسابيع من بدء الدراسة جرى تحويله من كلية الطب إلى كلية الهندسة!

والأمر الأخير الذى يلفت النظر حول هذه الضجة المثارة عن فساد سياسات القبول بالجامعات هو اقترانها بحملة أخرى- فى صحيفة الاهرام بالذات- على أساتذة الجامعات باعتبارهم لصوص أبحاث وكتب





ومتعلمى دروس خصوصية مقابل العملة الصعبة...»الخ

ومن المؤكد أن هناك فئة من أساتذة الجامعات طالها الفساد منذ زمن طويل وهى تستحق البتر من الجامعة. لكن هذه الفئة من الأساتذة كانت فى الغالب الأرجح هى الفئة المحظوظة بالمناصب والعلاقات الممتازة مع رجالات الدولة. ولقد أشرنا من قبل إلى رئيس جامعة القاهرة السابق الذى كان معروفا أنه يعطى الدروس الخصوصية بالدولار والاسترلينى كما كان معروفا بأنه محل رضاء سيدة مصر الأولى ولهذا أصبح رئيسا للجامعة. و الأستاذ الذى اتهمته دار نشر أمريكية بأن كتابه فى علم الإحصاء مسروق من كتاب أمريكى لم يتخذ ضده أى إجراء ولو من باب التأكد إن كان الإتهام صحيحا أم لا، وذلك لسبب بسيط هو أن هذا الأستاذ كان وزيرا للتعليم العالى عند نشر خطاب الإتهام فى إحدى صحف المعارضة»»

كما نشرت صحيفة الأهرام صورة مما كتبته مجلة أمريكية تتهم فيه أستاذ رياضيات مصرى -بجامعة حلوان- بسرقة أبحاث غيره حرفيا ونشرها بأسمه فى مجلات أخرى. وهذا الإتهام معروف فى أوساط الجامعات المصرية منذ سنوات، ومع ذلك لم يتخذ أى إجراء ضد هذا الأستاذ. ومن قبل امتلأت الصحف المعارضة منذ سنوات بقصة عميد كلية الأداب بجامعة عين شمس الذى سرق ترجمة الشيخ النجار لكتاب أجنبى ونشره باسمه مع تعديلات بسيطة، وحصل على جائزة «من آل بصير» فى السعودية كمكافأة له على ترجمة الكتاب، مما أدى بورثة الشيخ النجار برفع قضية ضد هذا العميد وصدور حكم المحكمة لصالحهم، ولم يثر كل هذا إلا استقالته من العمادة مع بقائه فى منصبه كرئيس للقسم!!

خلاصة الأمر أن هناك أقلية غير صغيرة من هيئات التدريس المصريين بالجامعات قد طالها هذا الفساد الذى طال شرائح المجتمع كله، وامتد هذا الفساد إلى عمل لجان الترقيات وإلى رسائل، الماجستير والدكتوراه التى صارت تمنح لمن هب ودب. لكن هذا كله موجود منذ سنوات طويلة- وبالتحديد منذ منتصف السبعينيات- وقد بحت أصواتنا وأصوات الآخرين من كثرة الحديث عن هذه الكوارث التى ألمت بالجامعة والفساد الذى طالها. ولكن لم يحدث شىء ولم يتخذ أى إجراء ضد هذه الأقلية بل على العكس فإن هذه الأقلية الفاسدة كانت- فى الغالب الأرجح- هى المحظوظة بالمناصب الإدارية العليا فى الجامعات. فلماذا حملة الهجوم، على أساتذة الجامعة فى صحف الحكومة الآن؟ هذا هو السؤال...

فى عدد مجلة **الهلال** الذى صدر فى أول مايو الماضى كتب د. **رشدى سعيد**- عالم الجيولوجيا المصرى الذى يعيش فى أمريكا اليوم- مقالا بعنوان «**نصف قرن فى محراب العلم**» تحدث فيه بمرارة عن هزيمة جيله أمام الصعاب التى وضعت له ولأمثاله داخل الجامعة وفى وزارة الصناعة، وعن الفساد الذى واجهه فى الموقعين وانتهى بانسحابه أمامه. **والدكتور رشدى سعيد** عالم جليل تعرف الهيئات العلمية الدولية مكانته وتقدر علمه، ولعل كتابه «**جيولوجيا مصر**» الذى نشر باللغات المختلفة شاهد واضح على ذلك. لكن الموقع الذى انتهى إليه خارج البلاد- والمرارة التى يتحدث بها- توضح كيف أن هذا هو مصير العديدين من الأكاديميين المصريين الممتازين الذين فاقت العقبات المقامة فى وجوههم قدراتهم على النضال والثبات فى المواقع.

وقد يكون من الصعب أن نتحدث عن هزيمة جيل، لكن من المؤكد أن أحوال جامعاتنا الطاردة لكل ماهو عظيم ونبيل فى حياتنا الأكاديمية سوف تؤدى إلى توجيه الضربة تلو الآخرى إلى هذه الجامعات، وأن الحل الحقيقى يبدأ أولاً بإصلاح النظام السياسى فى مصر

لكن تلك قصة أخرى.

الاضـراب .. مشروع .. مشروع ..

حكمان قضائيان يؤكدان قانونية حق الاضـراب

أصدرت المحكمة التأديبية بمجلس الدولة، برئاسة المستشار الدكتور «محمد عبد البديع عسران خالد» وكيل مجلس الدولة، وعضوية المستشارين «أحمد محمد صالح الشاذلى» و«محمود ابراهيم محمد أبو الذهب» المستشارين المساعدين بمجلس الدولة، وحضور «محمود الديب» وكيل عام النيابة الإدارية، وسكرتارية «مرسى ابراهيم محمد» أمين سر المحكمة.. **حكما جديدا يؤكد شرعية حق الإضراب فى مصر.**

وكانت النيابة الإدارية قد أحالت (١٧) عاملا بمصنع سجاد الجمعية التعاونية للصناعات الإدارية بالمحلة الكبرى إلى المحاكمة التأديبية، بتهمة التحريض والإشتراك فى إضراب العاملين بالمصنع يومى ٢٨و٢٩ أكتوبر ١٩٨٦، مطالبين بإحتساب يوم الجمعة بأجر أسوة بما تقرر بالنسبة لباقى العاملين بشركة مصر للفزل والنسيج بالمحلة الكبرى.. وقالت فى قرارها «إن الواقعة المشار اليهاتشكل الجناية المؤثمة قانوناً بالمواد ١١٦ مكرر، ١١٩ مكرر من قانون العقوبات، والجنحة المؤثمة بالمادة ١٢٤، وثبت ثبوتا يقينيا فى حق جميع المتهمين الأمر الذى كان يتعين معه تقديمهم للمحاكمة الجنائية، إلا أنه لما كان المتهمون موظفين عموميين فى مقتبل عمرهم الوظيفى، وفى تقديمهم للمحاكمة الجنائية مايضربهم وأسرهم، ومن ثم فمن مقتضيات حسن سياسة العقاب إحالتهم إلى المحاكمة التأديبية (من الأول إلى السابع) ومجازاة باقى المتهمين إداريا...»

وفى يوم الأحد ١٠ مارس ١٩٩١، أصدرت المحكمة حكمها **ببراءة جميع المتهمين، تأسيسا على أن «الاضراب» حق من الحقوق المكفولة للعاملين فى الدولة.**

وقالت المحكمة فى حيثيات حكمها...«... ومن حيث أنه تلقاء ماتقدم تكون المخالفة المنسوبة إلى المتهمين من الأول وحتى السابع والخاصة بتحريض العاملين بمصنع السجاد بالجمعية التعاونية للصناعات المنزلية، يومى ٢٨ و٢٩/ ١٩٨٦/١٠ للتوقف عن العمل لحين البت فى مطالبهم باحتساب يوم الجمعة بأجر أسوة بباقى العاملين بشركة مصر للغزل والنسيج، وكذا المخالفة المنسوبة إلى المتهمين من الثامن حتى السابع عشر والخاصة بتوقفهم عن العمل بالمصنع المشار إليه يومى ٢٨و٢٩/ ١٩٨٦/١٠ للمطالبة بالحق السابق ذكره غير ثابته فى حقهم تأسيسا على أن **الامتناع عن العمل (الإضراب) قد أصبح منذ سريان أحكام الأتفاقية الدولية للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، والتى وقعت عليها جمهورية مصر العربية، وذلك على النحو سالف البيان إعتبارا من ١٩٨٢/٤/٨، حقا من الحقوق المكفولة للعاملين بالدولة (عاملين مدنيين وقطاع عام).** ومن ثم فإن هذا السلوك لايعد خروجا من جانبهم على مقتضى الواجب الوظيفى، وخاصة وأنه لم يثبت من الأوراق أنه عند ممارستهم لهذا الحق، وقع منهم مايخالف المحافظة على ممتلكات وأموال الشركة التى يعملون بها. ولاينال من ذلك أن المشرع فى جمهورية مصر العربية حتى الآن لم يصدر التشريعات المنظمة لممارسة الحق فى الاضراب، لأن. **لايسوغ أنه يكون الموقف السلبى للمشرع مبررا للعصف بهذا الحق،** والتحلل من أحد الإلتزامات الهامة التى قبل أن يكفلها من قبل المجتمع الدولى، خاصة وأن هذا الحق (الاضراب) **يعد من أهم مظاهر ممارسة الديمقراطية، وهو ما أكدته وإعتنقته معظم التشريعات فى العالم.** ومن هذا المنطلق نهيب بالمشرع المصرى أن يسارع فى وضع الضوابط اللازمة لممارسة هذا الحق وذلك على نحو يحقق مصلحة الدولة العليا، ومصالح العمال فى نفس الوقت، حتى لاتسود الفوضى وتتعطل مصالح الدولة، وضمانا لحسن سير المرافق العامة بإنتظام واطراد ودون المساس بوسائل الأنتاج والزج بالأبرياء فى دائرة الأتهام...»

وهذا هو الحكم القضائى الثانى الذى يؤكد شرعية حق «الأضراب» فى مصر.

سبق أن أصدرت محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) برئاسة المستشار «محمد أمين الرافعى» وعضوية المستشارين «أحمد عبد الوهاب خليفة» و«محمد منصور عبد الله» حكما فى ١٦ أبريل ١٩٨٧ ببراءة ٣٧ من سائقى السكك الحديدية الذى قادوا اضراباً شاملاً يومى ٧و٨ يوليو ١٩٨٦وأسست حكمها على شرعيه حق الإضراب منذ تصديق مصر على الإتفاقية الدولية للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ونشر قرار رئيس الجمهورية فى العدد ١٤ من الجريدة الرسمية بتاريخ ٨ أبريل ١٩٨٢... وقالت فى ختام حيثياتها...«**والمحكمة وقد إستقر فى وجدانها أن ذلك الإضراب، ماكان يحدث من تلك الفئة من العمال- وقد كانت مثالا للإلتزام والتضحية- إلا عندما أحست بالتفرقة فى المعاملة والمعاناة الحقيقية للحصول على ضروريات الحياة، لتهيب بالدولة على سرعة رفع المعاناة عن كاهل فئات الشعب المختلفة حتى لايستفحل الداء ويعز الدواء**»

ومن المعروف أن حق الاضراب كان مباحا فى مصر حتى عام ١٩٣٧ عندما جرم بالنسبة للموظفين والمستخدمين العموميين بالقانون رقم ٥٨ لسنه ١٩٣٧ فى مادته (١٢٤) وعدلت بالمرسوم بالقانون رقم ١١٦ لسنه ١٩٤٦، والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١، وأضيفت اليها فى عام ١٩٤٦ المادة (١٢٤ أ) ، باعتباره جنحه عقوبتها الحبس.. إلى أن أصدر السادات القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بعد انتفاضة ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧، وفى مادته السابقة.. «**يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة العاملون الذين يضربون عن عملهم عمدا متفقين فى ذلك أو مبتغين تحقيق غرض مشترك، اذا كان من شأن هذا الإضراب تهديد الإقتصاد القومى**»

وقد ألغى هذا القانون بقانون رقم ١٩٨٣/١٩٤.. ويتطلب الأمر الأن اصدار تشريع بالغاء كافة المواد والقوانين التى تجرم حق الاضراب، اتساقا مع الاتفاقية الدولية التى وقعتها مصر منذ عام ١٩٨٢، ومع مبادئ الديمقراطية.. خاصة فى ذلك الإسراع بالتحول الرأسمالى.. وترك العمال لقمة سائغة فى يد رأس المال الأجنبى والعربى والمحلى.



عبد الوهاب وأم كلثوم يتسلمان جائزة الدولة من جمال عبد الناصر

محمد عبد الوهاب رؤية من اليسار

د. جلال أمين

كيف يبدو محمد عبد الوهاب، منظوراً إليه من اليسار؟

قد يقال: ومادخل اليسار فى محمد عبد الوهاب أيضا؟ ربما كان لليسار شأن فى أى شئ إلا الموسيقى والغناء. دع الرجل يلحن ويغنى كما يشاء ودع الناس يستمتعون بهذا وذاك ولاداعى لإقحام اليسار وكل هذا الكلام عن الإلتزام الوطنى أو الإجتماعى فى مسائل فنية وعاطفية بحت.

على أنى لا أرى هذا الرأى. قد يجوز هذا على ملحن أو مغن مغمور، محدود الأثر، ولكنه فيما أظن لاينطبق على رجل مثل محمد عبد الوهاب. لقد تربع عبد الوهاب على عرش الموسيقى والغناء فى مصر ثم فى العالم العربى، فترة تقرب من ستين عاما، ملأ الدنيا خلالها وشغل الناس. وكان خلالها صاحب حظوة لدى كل أمير وملك وصاحب سلطان مسموع الكلمة عند ذوى الأمر والنهى ولدى المهيمنين على وسائل الأعلام. وهو فوق كل هذا واسع الثراء ويستطيع اذا شاء أن يعبئ الأموال الطائلة لهذا الغرض أوذاك، ولخدمة هذه القضية أو تلك.

رجل هذا حجمه وأثره، لايمكن ببساطة إعفاؤه من المسؤولية الأخلاقية أو الوطنية أو الأجتماعية، فحجم المسؤولية يتناسب مع حجم السلطة والنفوذ. إنى لا أعاتبك على الكلمات التى تغنيها إذا كنت تغنى لنفسك، أو لدائرة محددة من أصدقائك، ولكنى أطالبك بمراعاة قدر أكبر من الدقة فى اختيار اغانيك اذا كنت تغنى من خلال الإذاعة والتليفزيون، وأطالبك بأكثر من هذا إذا كنت إذا غنيت ردد كلامك الرائح والغادى، وانتقلت أغانيك من بلد إلى بلد ومن عصر إلى عصر.

وقد وضع عبد الوهاب نفسه، على أية حال، فى وضع يسمح بمساءلته من هذه الزاوية، فهو لم يقتصر على الغناء عن الحب، ولم يلحن فقط الأغانى العاطفية، بل لحن وغنى فى المناسبات القومية بل وبعض المناسبات السياسية أيضا، واشترك فى التمثيل وأنتج الأفلام، وأسس شركات تستهدف الربح، وقبل الدخول عضوا فى مجلس الشورى فهو أذن رجل عام بكل معنى الكلمة. ومن ثم فمن الجائز (بل من الواجب) مساءلته، بنفس القدر الذى يجوز (أو يجب) به تقييم مواقف رجل مثل نجيب محفوظ، خاصة بعد حصوله على جائزة نوبل واتساع دائرة تأثيره إلى هذا الحد، أو مثل الشيخ متولى الشعراوى، خاصة بعد أن أصبح له مكان دائم فى التليفزيون.... الخ

***

إن «ظاهرة «محمد عبد الوهاب من الأهمية بحيث يكاد أن يكون من الممكن أن تعرف الشخص من معرفة موقفه منه قل لى ماموقفك من عبد الوهاب أقل لك أى نوع من الناس أنت!

انظر مثلا إلى موقف «اليمين» من عبد الوهاب، كما تعكسه وسائل الأعلام والصحف والمجلات «القومية» وما كتبه عنه كتابنا «الرسميون» إن هؤلاء ليس لديهم مايقولونه عن عبد الوهاب غير مايقولونه عن غيره، مما استقرت العادة على استخدامه عند وفاة أى رجل كبير الشأن: «لقد كان صرحا شامخا.. قمة أو القول بأنه «لايموت، بل سيظل فنه... الخ...الخ»، وهم كالعادة أيضا ينسبون إلى الشخص الممدوح أو المرثى جميع الفضائل بلا استثناء، وكأن العظيم فى أمر لابد أن يكون عظيما فى كل أمر آخر. فالفنان الكبير (مثله مثل رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء) لابد أن يكون وطنيا كبيرا وزوجا ممتازا وأبا عطوفا وكريما معطاء.... إلى آخر هذا الكلام الذى يشيع السأم فى النفس ويجلب المرض، والذى يقال تأدية



جثمان عبد الوهاب.. محمولا على عربة مدفع

لواجب، عن أي شخص تكون السلطة راضية عنه وقت وفاته، مصيبة اليمين هنا، كما في سائر المجالات الأخرى، ليس فقط أنه في معظم الأوقات لايقول مايعتقد، بل أنه في كثير من الأحيان لايعتقد شيئا على الإطلاق.

كتب عن عبد الوهاب أيضاً بعض ممثلي التيار الديني في مصر ومن هؤلاء وجه النقد إلى عبد الوهاب، ولكن أكثر ما أزعجهم فيه، (بل وبعضهم لم يجد في عبد الوهاب عيبا غيره) هو أن لفظ «الخمر» ورد في بعض أغانيه، الأمر الذي يفهم منه أن حال عبد الوهاب كان يمكن أن ينصلح باجراء تعديل بسيط على أغانية، بأن نستبدل بكلمات الخمر والكأس كلمات أخرى لاتخل بالوزن، وهو موقف يشبه موقف هذا الفريق من الكتاب من سائر قضايانا الإجتماعية، من حيث الإهتمام بالظاهر ونسيان الجوهري، وتحويل قضية الالتزام الأخلاقي والإجتماعي إلى قضية أقرب إلى أن تكون مسألة فردية بحتة، تهم الشخص أكثر مما تهم المجتمع، وتجاهل المضمون الأخلاقي للعمل بسبب الإنشغال بمظهره، تماما كما أن الإنشغال بطول ثوب المرأة قد أنسى الناس حقيقة مايدور بذهنها.

الأقرب إلى الحقيقة، فيما يبدو، أن محمد عبد الوهاب، كان كما قال الشاعر الجزائري عن عبد الناصر «عظيم المجد والأخطاء»، وأن هذه الأخطاء تتعلق ليس فقط بالألفاظ التي تغنى بها، وليس فقط بمضمون هذه الألفاظ بل وبموسيقاه نفسها.

***

فالمرء يتعجب أولا كيف أن فنانا بمستوى عبد الوهاب لم يجد غضاضة في أن يتغنى، طوال هذا الوقت، بكلمات على هذا المستوى المنخفض من الناحية الجمالية البحت. ان له بالطبع عددا كبيرا من الأغاني ذات الكلمات الجميلة حقا، ولكن هذه كلها تمثل نسبة تافهة بالمقارنة بذلك الكم الهائل من السخافات التي غناها. والمرء ليتعجب حقا كيف صبر عبد الوهاب على كلمات حسين السيد كل هذه السنين، وهل كان عاجزا عن تبين مستواها الحقيقي، أم غير مكترث، وأن أهم شئ لديه كان هو تطويع الكلمات للموسيقى بدلا من أن يحاول بالموسيقى التعبير عن معانى معينة تقولها الكلمات.

قد يقال إن هذا أمر هامشي على اعتبار أن مستوى الكلمات يمثل جزءا بسيطا من القيمة الإجمالية للأغنية، وأن عبد الوهاب مسؤول فقط عن الموسيقى، والكلمات مسؤولية شخص آخر. وقد يكون الأمر كذلك ولكنى لا أستطيع أن أمنع نفسي من الإعتقاد، بأن هذه الدرجة من التساهل مع مستوى الكلمات التي يتغنى بها المغنى وواضع الموسيقى لابد أن تكون ذات دلالة على مدى التزام المغنى وواضع الموسيقى تجاه جمهوره، وعلى سلم الأولويات الذى تبناه. على أي حال، لن أفيض في هذا الامر،لأن عبد الوهاب هو في نهاية الأمر وفي المقام الأول مؤلف موسيقى وليس شاعراً.

كيف يمكن الحكم بمدى قوة أو ضعف الحس الوطني والإجتماعي لدى مؤلف الموسيقى؟ أعتقد أن من أهم الدلائل في هذا الصدد هي درجة «الصدق» التي يتحلى بها واضع الموسيقى وهو يتصدى للتعبير عن مشاعر تتعلق بالوطن أو المجتمع، كما لو قام بتلحين أغنية أو وضع موسيقى لمناسبة وطنية، لتعبئة الناس لحرب، أو للإحتفال باستقلال، أو للمشاركة في فرح بأمر يجتمع عليه الناس كتأميم قناة السويس مثلا أو استعادة سيناء... الخ.

وأظن أن «الصدق والزيف» هما صفتان يمكن تطبيقهما على الموسيقى كما يمكن تطبيقهما على غيرها من الفنون، وليس من الصعب اكتشاف درجة الصدق في انفعال مؤلف الموسيقى بالمناسبة الوطنية، اذ يظهر ذلك في عدة أمور منها مثلا مدى ملاءمة اللحن للكلام، والتلقائية وعدم التكلف، ودرجة الإتساق بين أجزاء اللحن، ناهيك بالطبع عن عدم الغش بنقل لحن غريب وضعه شخص آخر، خاصة اذا كان هذا الشخص الآخر أجنبيا وضع اللحن بمناسبة استقلال بلد آخر.

تظهر أيضا قوة أو ضعف الحس الوطني في مدى اقبال واضع الموسيقى أو عدم إقباله على استيحاء الألحان الشعبية « والاستجابة لأذواق أبناء وطنه في تلحينه وموسيقاه، أو على العكس، مدى استعداده لاستيحاء أنغام أجنبية.

أما الحس الاجتماعي، فلا أظن أن المهم هنا هو أن يلحن أغاني تحمل كلمات الإشتراكية والعدالة الإجتماعية، كما أن الحماس لايقاس بدرجة علو الصوت والقدرة على ذرف الدموع أثناء الغناء، وإلا كانت نظرته مثل فايدة كامل هي أكثر مطرباتنا وطنية والتزاما. بل ربما كان الأكثر دلالة على قوة الحس الإجتماعي الإجابة على هذا السؤال: لمن يغني المغني ولمن يلحن؟ ومن الذي يرقص على أنغامه؟ ومامدى تجاوب فئات الشعب المختلفة مع ألحانه؟ إن الحس الإجتماعي لدى سيد درويش لاتدل عليه معاني الكلمات التي تغنى بها بقدر ماتدل عليه نوع الشرائح الإجتماعية التي كان يغنى لها سيد درويش ويستدعى منها الألحان والمشاعر، بل قد يكون واضع الموسيقى بلا أي إدراك واع لأية قضية اجتماعية أو سياسية، ومع ذلك تدل موسيقاه على حس وطني وشعبي قوي، اذا كان هذا هو مصدر إلهامه الحقيقي.

إني أشك جدا في أن يكون تطبيق هذه المعايير وأمثالها على موسيقى عبد الوهاب سيسفر عن نتيجة لصالحه، إن الأمثلة كثيرة، ولكني سأكتفي بمثال واحد. لقد غنى عبد الوهاب أغنية عن «القمح» وتحمل هذا العنوان، وأود أن أذكر القارئ بالانخفاض الشديد في مستوى الكلمات، التي لاتعكس درجة عالية من الصدق لدى واضع الكلمات نفسه، بل وأذكر القارئ أيضا بهذا اللحن

الغريب الذي اختاره عبد الوهاب للأغنية لحن ممعن في غربيته، يستخدم في أجزاء منه غناء أوبراليا لايمت للقمح أو الفلاح المصري بصلة، وموضوع قطعا بدون أى اعتبار للكلمات، بدليل عدم مسايرة النغم للكلام واضطرار المغنى إلى أن يلوى عنق الكلمات لتساير اللحن... الخ

****

عندما سألت نفسي عن مصدر الشعبية الساحقة التى تمتع بها عبد الوهاب، بالرغم من كل ماتقدم، تبين لى أن عبقرية عبد الوهاب لها شبه صارخ بعبقرية مصرية أخرى، هى توفيق الحكيم، الذى تمتع مثل عبد الوهاب بشعبية واسعة.

إن عبد الوهاب وتوفيق الحكيم من نفس الجيل، بل ربما لو كان عبد الوهاب قد أفصح عن عمره الحقيقى لظهر أنهما ولدا فى نفس العام، حقق الإثنان مستويين متقاربين من المجد والتبجيل وكان كل منهما عبقريا فى بابه، ولكنها عبقرية تعتمد فى الحالتين «الصياغة» و«التكنيك» (أى الناحية الفنية الصرف) أكثر مما تعتمد على مضمون العمل الفنى. لقد أتقن الحكيم فن المسرحية إتقانا نادر المثيل فى الأدب العربى، كما أتقن عبد الوهاب فن التلحين، ولكنك تبحث عن «رسالة» الحكيم أو فلسفة فى الحياة عنده أو موقفا فكريا متبلورا فلا تجده. وفى موسيقى عبد الوهاب يبهرك جمال كل جزء على حده كما تبهرك براعته فى الإنتقال من جزء إلى آخر، ولكنها تظل مع ذلك أجزاء مستقلة لايربط بينها أية رابطة عضوية حقيقية ولايؤدى الجزء «منطقيا» إلى الجزء الذى يليه.

كلاهما تأثر بالغرب فى فنه تاثرا شديدا، استقيا منه كثيرا من أفكارهما وأعجبا به إعجاباً بالغا، وكانت كعبة كل منهما مدينة باريس. المدهش أيضا أنك تجد أن كلا منهما كان ينتج شيئا مختلفا تماما فى العشرينات والثلاثينات: أشياء أكثر أصالة، وأكثر صدقا، وأوفر مضمونا وأقوى فى الحس الوطنى والإجتماعى. كتب توفيق الحكيم «عودة الروح» و«يوميات نائب فى الأرياف»، وغنى عبد الوهاب أغانى ذات ألحان مصرية صميمة من نوع «كلنا نحب القمر» ومريت على بيت الحبايب، ثم انقلب الأمر فيما بعد إلى أعمال مستغربة، وأضعف فى حسها الوطنى وأبعد عن الإحساس الفطرى لجمهور المصريين.

كان كل منهما مرضيا عنه بصفة عامة فى كل العصور، وتمتعا خلالها كلها بالتبجيل الواجب، وكل منهما وقف إلى جانب عبد الناصر فى حياته وانقلب عليه، فى الحدود الممكنة، بعد وفاته، وحظى كل منهما بأكبر قدر من التمجيد فى عهد السادات، فرفع السادات الحكيم إلى أعلى عليين، ومنح عبد الوهاب الدكتوراه ورتبه اللواء. وقد اتخذ كل منهما موقفا مهادنا من السلطة فيما يتعلق بمسألة الصلح مع اسرائيل.

أفاد كل منهما إفادة هائلة من وسائل الأعلام، التى وقفت دائما معهما فى كل العهود، ولكن من الخطأ أن ترد شعبيتهما الساحقة إلى مجرد هذه العلاقة الوثيقة بينهما وبين وسائل الإعلام. لقد كان لكل منهما مهارات نادرة المثال: فى الفن، والذكاء، والنشاط الدائب، والحيوية وحب الحياة، والرغبة فى النجاح، والجلد على العمل، والذكاء الإجتماعى، فضلا عن قدر لايستهان به من الدهاء، ومعرفة من أين تؤكل الكتف، وكلاهما تشاع عنه درجة عالية من حب المال.

من الصعب أن تجتمع كل هذه الصفات فى شخص ثم لايحصل على قدر عال جدا من النجاح، أما ضعف الحس الوطنى الإجتماعى فى انتاجهما، خاصة منذ الأربعينيات، فهو لم يقلل من نجاحهما الا فى الفترة التى كانت قوة هذا الحس عاملا هاما من عوامل النجاح، وهى الفترة التى امتدت بالتقريب بين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات، أى بين حرب السويس فى ١٩٥٦ وهزيمة ١٩٦٧، والواقع أن نجم كل منهما قد أصابه بعض الأفول خلال تلك الفترة، وقد يكون هذا الافول النسبى ذا علاقة بضعف حسهما الوطنى والإجتماعى. كان النجم الساطع فى عالم الغناء فى تلك الفترة هو عبد الحليم حافظ، الذى كان يكتب له الموسيقى كمال الطويل ومحمد الموجى. والكلمات أشخاص من نوع صلاح جاهين ومرسى جميل عزيز، وهؤلاء جميعا، كانوا بوجه عام أقرب إلى نبض الشعب، وغناء وموسيقى وكلمات من أغانى وألحان عبد الوهاب. وأما فى المسرح فقد كانت النجوم الساطعة فى تلك الحقبة، هى يوسف إدريس ونعمان عاشور وألفريد فرج، وبينما أنزوى توفيق الحكيم كما انزوى عبد الوهاب فترة، ربما تنحسر موجة الحماس الوطنى والثورة الاجتماعية. فما أن استقر السادات على أريكة الحكم، وفتحت أبواب التغريب على مصراعيها وهبت رياح الإنفتاح حتى استرد الحكيم وعبد الوهاب مجدهما السابق.

***

إن التقييم الكامل لعبد الوهاب لم يتم بعد بالطبع، وسوف تمر أعوام كثيرة قبل أن يتضح المغزى الحقيقى لظاهرة عبد الوهاب ودوره فى تطوير الموسيقى والغناء فى مصر. والراجح عندى أنه فى تاريخ الثقافة سيذكر له باعتزاز موهبته الفنية الخارقة، ولكن سيذكر الى جانب ذلك تحفظ هام يتعلق بضعف التزامه الوطنى والإجتماعى.



محمد عبد الوهاب وهو يقبل أنور السادات مرتديا الزى العسكرى!



محمد عبد الوهاب

كم من المواهب تغرق فى نهرك الخالد يا مصر؟

د. جهاد داود

مع بداية هذا القرن ولد الفنان محمد عبد الوهاب فى فترة كان الإستعمار الإنجليزى قد ثبت أقدامه بمصر وخيم ظلام القهر على وطننا الحبيب، وربما رأى أو استمع عبد الوهاب فى طفولته إلى بعض خطب زعماء الحركة الوطنية المصرية مصطفى كامل ومحمد فريد، وخاصة وهو إبن من أبناء باب الشعرية هذا الحى الشعبى الأصيل، وفى طفولته بدأت تظهر عليه بوادر موهبه موسيقية تبشر بفنان كبير، فقد حفظ أجزاءً من القرآن وأحسن تجويده، واستهواه الطرب ومطربين ذلك الزمن فحفظ الكثير من أغانيهم وهو ذو الأذن الموسيقية الحساسه.

وشب الطفل ليعاصر أحداث ثورة ١٩١٩ بمقدماتها ونفى زعمائها واندلاعها ومكاسبها وانحسارها واختلاف زعمائها بعد دستور ١٩٢٣، فى هذه الفترة استمع وتأثر بفنان الشعب سيد درويش الذى كان متربعا بلا منافسة فى قلوب المصريين أجمعين وكان له دوره البارز فى أحداث تلك الحقبة التاريخية.

وبوفاة فنان الشعب سيد درويش خلت الساحة الموسيقية فى نفس الوقت الذى نضجت فيه الموهبه الموسيقية للفنان محمد عبد الوهاب واستطاعت هذه الموهبة أن تفرض نفسها على الأذن المصرية وتربعت على عرش الغناء والتلحين خلال فترة تجاوزت الستين عاماً من تاريخنا المعاصر مرت فيها مصر بأحداث كثيرة ومختلفة، فماذا قدم لنا محمد عبد الوهاب.؟

صوت مدرب مميز

صوتا غنائياً قوياً موهوباً معبراً عرفه الشعب وأحبه، وكان المطرب فى هذه الفترة الزمنية يذهب ويغنى فى الافراح والأماكن المفتوحة ويحيى السهرات العائلية ويشارك فى المناسبات الإجتماعية والإحتفالات الدينية، وبالطبع بدون الإمكانيات المعروفه لنا اليوم من أجهزة الصوت المختلفة والميكروفونات الخ، وكان هذا خير تدريب لصوت موهوب ومعبر بالفطرة وكانت هذه هى المدرسة التى تدرب فيها صوت عبد الوهاب الذى لم يتعلم الموسيقى فى مدرسة أو معهد موسيقى، فنما صوته وقوى وزادت مساحته، مما نفتقره فى مطربى اليوم الذين يؤدون أغانيهم بأصوات ضعيفة لاهثة ولايستطعون الإستغناء عن أجهزة محسنات الصوت الحديثة الإلكترونية فنقول لهؤلاء إذهبوا وتعلموا أصول الغناء فلهذا وجدت المعاهد الموسيقية اليوم، فإذا كان عبد الوهاب لم يتعلم الموسيقى فقد علمه الزمن الذى لن يعود وعلمته مدرسة الحياة كما نقول بلغتنا الدارجة.

الفن والثقافة

قدم لنا عبد الوهاب عدداً كبيراً من الأعمال الموسيقية مابين مقطوعة موسيقية وأغنية وشارك فى سبعة أفلام موسيقية إستعراضية، وقيل أن عدد أعماله الموسيقية وصل إلى حوالى ١٨٠٠ لحنا موسيقيا ولايستطيع فنان عادى أن يبدع هذا الكم الهائل من الأعمال الفنية فهذا يتطلب موهبة فنية غير عادية فكيف صقل عبد الوهاب موهبته الموسيقية؟

يقول عبد الوهاب «إن الفن هو الذى يلبى احتياجات الجماهير ويعبر عما فى أعماقها لذلك لايستطيع أن يقدم هذا الفن إلا الفنان المثقف». وقد عرف عنه صداقته بأمير الشعراء أحمد شوقى الذى أدخله صالونات الأدب، وعرفه بكبار الأدباء والساسة المصريين، واستطاع عبد الوهاب المعروف بذكائه أن يوظف هذا ليزيد من ثقافته ويستفيد من أصدقائه ويوسع مداركه وثقافته ليكون فنانا مثقفا واعيا مدركا لما يدور حوله من أحداث ثقافية وإجتماعية وسياسية، وإن كان عبد الوهاب قد عرف عنه أنه استطاع أن يصمد أمام تيار التغيرات السياسية التى عاصرها وهو الذى عاصر فى حياته ثلاثة ملوك وأربعة رؤساء جمهورية، واتجاهات ونظم سياسية متناقضة من ملكية ورأسمالية وجمهورية وإشتراكية وانفتاح، واستطاع أن يعلو بفنه فوق كل هذه التيارات إلا أنه شارك ولو بقدر فى تلك الإحداث، فها هو يغنى

للعروبة فى كل مكان ويثبت مصريته فى أغانيه التى مازالت تغنى حتى يومنا هذا فى كل مناسبة قومية، فيغنى كلمات أحمد شوقى «قصيده دمشق»

وللأوطان فى دم كل حر
يد سلفت ودين مستحق

ويغنى من شعر على محمود طه لفلسطين محرضا على الجهاد.

اخى جاوز الظالمون المدى فحق الجهاد وحق الفدا. /

وللبنان غنى «ياجارة الوادى» وللعراق غنى ياشراعاً وراء دجلة» أما أناشيده الوطنية الأخرى فقد بدأت فى الثلاثينيات بمصر نادتنا ورائعة كامل الشناوى «أنت فى صمتك مرغم» ونشيد الجهاد. وأكمل مشواره الفنى والوطنى بعد ثورة ٢٣ يوليو بشعر محمود حسن إسماعيل.

كانت الدنيا ظلاماً قبله. /
وهو يهدى بخطاه الحائرينا.

ثم يبدع عبد الوهاب أعظم أعماله الموسيقية الوطنية فيغنى له عبد الحليم حافظ أغنيته المشهوره «ذكريات» ويبدع اناشيده الوطنية الجماعية الوطن الأكبر والجيل الصاعد وصوت الجماهير. فها هو الفنان يعطينا درسا فى مصريته وعروبته وإنتمائه لقضايا الجماهير الوطنية، فهل يستوعب فنانوا اليوم الدرس؟

الموهبة والعلم

فى لقاء تلفزيونى سألته المذيعة عن النصيحة التى يقدمها لشباب اليوم فأجاب عبد الوهاب مكرراً: العلم والعلم والعلم. ولابد أن نتوقف أمام هذه الإجابة التى تصدر من الفنان الموهوب المشهور والذى تربع على عرش الغناء والتلحين قرابة ستين عاما فى نفس الوقت الذى لم يتلق فيه تعليما موسيقياً متخصصا، فها هو عبد الوهاب يعطينا درسا ثانيا فهو لايجد حرجاً فى هذا ولايجد تناقضا بين الموهبه والعلم وهى النغمه السائدة اليوم بين الفنانين بل هجمة ترددها وسائل الإعلام بشكل مستمر دفاعاً عن فن هزيل رخيص ينتشر ليخرب العقل المصرى والذوق الفنى وحجة الجميع ها هو عبد الوهاب ماثل أمامنا عملاقاً فى فنه محبوباً بين الجماهير لم يتعلم الموسيقى واستطاع أن يحقق الكثير ويصل ويتربع فوق القمة بدون دراسة أو علم موسيقى، فليسكت الفنان الأصيل هذه الأبواق ويردد العلم والعلم والعلم، لقد كان عبد الوهاب مستمعاً جيداً لكل انواع الموسيقى المختلفة وحاول أن يستفيد دائماً من التجارب الموسيقية الأكبر نضجاً، ومن خلال استماعه المستمر للموسيقى الغربية الكلاسيكية اقتبس العديد من الألحان لكبار المؤلفين الموسيقين واستطاع بموهبته الفريده وبحساسيته المرهفه للذوق الموسيقى العربى أن يولف بعض هذه الألحان داخل مقطوعاته الموسيقية والحانه الغنائية محاولا تقريب الأذن العربية للموسيقى الغربية، باحثا عن آفاق جديدة لتجربة إنسانية أعمق وأفضل وواضعاً حداً فاصلا قاطعا للقول الذى يردده أنصار التخلف بأننا شعب لايستطيع تذوق الموسيقى العالمية المتطورة ولانستطيع استيعاب التجارب الفنية العلمية الإنسانية الأكثر كمالا وتطوراً فتثبت التجربة عكس ذلك وها هى الحان لفردى وشومان وتشايكوفسكى تدخل وجدان شعبنا من خلال موسيقى عبد الوهاب، فيهاجمه الكثيرون وتصدر هيئة اليونسكو قائمة «بسرقاته الموسيقية، إننا لاندافع عن ذلك ولكننا نقول إن شعبنا المصرى قادر تماماً على التجاوب دائماً مع التطور والعلم متى أتيحت له الفرصة وأنه يثبت ذلك فى كل تجربة يمر بها وأن الموهبة والعلم لايتناقضان.

التوزيع الموسيقى

يعتبر الموسيقيون التوزيع الموسيقى إستجداء لمعونه المتخصصين بإسم التوزيع الموسيقى. وقد كان عبد الوهاب هو أول من أدخل التوزيع الموسيقى فى حركتنا الموسيقية المصرية المحلية، فاستعان أول ماستعان بموسيقى إيطالى اشتهر بتوزيع أغانى عبد الوهاب وخاصة أناشيده الوطنية بعد ثورة ٢٣ يوليو وهو الفنان اندريا رايدر، ولم يكن عبد الوهاب قادرا على تقديم هذه الأناشيد الحماسية بتخت عربى تقليدى، وادرك عبد الوهاب بموهبته وفطرته وحساسيته الموسيقية أن فى استخدام الأوركسترا الغربى بآلاته المتنوعة وكثافته الصوتية أبعاداً جديدة وآفاقا



موسيقية أوسع فسمى لأندريا رايدر ليقوم بتوزيع أغانيه ويتولى هذه المهمه الفنية التى لايستطيع القيام بها بنفسه فهى مهمة علمية متخصصه ولتثبت التجربة أن فى استخدام الإمكانيات العلمية الفنية والموسيقية المتطوره أبعاداً جديدة تضفى على الموسيقى جمالا ورنقاً وروحا وتعبيراً أمثل.

وللإسف يصبح التوزيع الموسيقى موضه هذه الأيام يلجأ إليه صانعوا الفن الرخيص والمتطفلون والجهلاء ظناً منهم أن التوزيع الموسيقى سوف يرفع من شأن الحانهم الهابطة ويرفعهم إلى قمة المجد والشهرة ولهؤلاء نقول مرة أخرى إن التوزيع الموسيقى لن يرفع من موسيقاكم الهابطة وإن العلم هو الطريق الوحيد الذى سوف يصل بكم إلى الفن الحقيقى، وإلى تقديم ماتبتغون من رسالة موسيقية ثقافية متطورة لوطننا وشعبنا العظيم.

الدرس الأخير

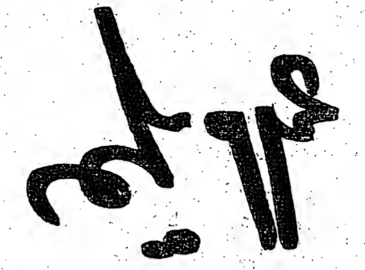
ونتساءل اليوم بعد رحيل الفنان الكبير عن عالمنا هل نستوعب الدرس؟ هل نشارك فى أحداث بلادنا نتأثر بها ونؤثر فيها؟ أم نلجأ لتزييف الحقائق ونشوه الجمال ونغنى للسكارى بحثا عن مكاسب مادية تموت وتتركها فى دنيانا ولاتترك ذكرى عطره كذكرى عبد الوهاب ولافنا أصيلا يعيش فى وجدان شعبنا الأصيل.! هل نعبر عما يجيش فى أعماق جماهيرنا من معاناة وطموح؟ أم نبيع فننا لسلطة زائله أو مجد زائف أو شهرة كاذبة..؟

هل نستوعب الدرس ونلجأ للعلم الذى يصقل الموهبة وهو طريق طويل شاق ولكنه الطريق الوحيد الذى سوف يصل بنا وبشعبنا إلى طريق التطور وبر الأمان.

وأخيراً لنا أن ندرك كم من المواهب غرقت فى نهرك الخالد يامصر. فماذا نتخيل لو عاد بنا الزمن وتوفرت لفنان كمحمد عبد الوهاب وسائل التعليم الموسيقى المتخصص، لو حدث هذا لكان لدينا، الآن فنا موسيقيا وابداعاً إنسانيا بكل المقاييس العلمية والعالمية المتطورة.

وكما رحل عبد الوهاب ترحل عنا كل يوم موهبة موسيقية جديدة لم تر النور ولم تتح لها فرصة العلم والظهور فهل يكون رحيل الفنان الكبير محمد عبد الوهاب نداءً للعلم والتطور والرقى ويكون العلم طريقنا للخلاص قبل ان نغرق جميعا فى نهرك الخالد يامصر..؟

الغلاء





ولو حد سألنا إنتوا مين ..
نبقى نقوله إن إحنا الحكومة ..!!



طبعاً .. إتباع سياسة الصندوق بيخدم ف النهاية مصلحة البلد..
أول ما الحكومة هتبتدى تنفذها .. البلد هتتملى مظاهرات
زى ١٨ و١٩ يناير .. ونظام الحكم كله هيتغير خالص ..!!



لأ ولسه .. كل ما الحكومة تنفذ أوامر الصندوق .. كل ما يبقى
مستوى المعيشة "أعلى" بكتير ..!!
ياساتر .. ده إيه البجاحه دى .. ؟..
ده بدل ما يدونا فلوس عشان مستحملينهم ؟!!
فرض
ضريبة
المبيعات

أحزاب اليسار فى الخليج تطالب بـ

الديمقراطية..

والغاء الوجود الأمريكى..
والتمسك بالانتماء المصرى..

أصدرت خمسة أحزاب ومنظمات حزبية فى البحرين والكويت والسعودية وعمان بيانا هاما حول الأوضاع الحالية فى الكويت، هذا نصه:

تشهد منطقة الخليج نشاطا دبلوماسيا لم يسبق له مثيل حيث يتوافد عليها وزراء دفاع وخارجية الولايات المتحدة وحلفائها لترتيب أوضاع مابعد الحرب.

وتأتى زيارة وزير الدفاع الأمريكى «تشينى» الأخيرة كأبرز حدث فى هذا المجال، اذ أعلن على إثرها عن اتفاقه مع دول مجلس التعاون الخليجى الست، على وضع نظام أمنى اقليمى يكون أساسه دفاع مشترك فيما بين هذه الأقطار والولايات المتحدة، وعبر **اتفاقيات سرية** تؤمن للأخيرة قواعد عسكرية ومخازن للأسلحة ومركز قيادة متقدم على أراضى بلدان مجلس التعاون الخليجى بجانب الوجود العسكرى البحرى الضخم، وتعهد هذه البلدان بعقد صفقات أسلحة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويبدى قادة دول مجلس التعاون الخليجى شديد حماسهم للنشاط الأمريكى المحموم فى هذا الصدد، ويديرون ظهورهم لإعلان دمشق الذى لم يجف حبره بعد، متنكرين للتضامن العربى الذى ابداه بفعالية بعض الدول العربية خلال محنة احتلال الكويت، ومتنصلين من التزامات إقامة نظام أمن حقيقى شامل فى المنطقة يشكل هذا الإعلان نواته مستندا على ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربى المشترك.

لقد تم تحرير الكويت من الإحتلال العراقى بفضل اجماع العالم ممثلا بالشرعية الدولية عبر قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، لكن الولايات المتحدة، تحت هذا الغطاء أعملت دمارا رهيبا فى العراق، وخلصت إلى الإحتلال العسكرى المباشر للمنطقة وتنوى ادامة هذا الإحتلال، خلافا لتعهداتها ولقرارات مجلس الأمن نفسها التى تفرض سحب قوات التحالف من المنطقة وترك شعوبها تقرر النظام السياسى والأمنى الأقليمى الذى ترتأيه.

إن بقاء القوات الاجنبية على أراضينا وفى مياهنا. انما يهدد بالغاء استقلال بلداننا ويعيدنا إلى عهد الإستعمار المباشر. وها هى الولايات المتحدة ومنذ الأن قد بدأت- مستغلة احتلال قواتها لمنطقتنا- بفرض املاءاتها اذ الزمت الكويت ودولا أخرى بحصر منح عقود اعادة الإعمار وتسليح المنطقة بالولايات المتحدة فى الأساس.

وحقيقة الأمر هى ان الولايات المتحدة بعد أن غدت طليقة اليدين فى العالم، تسعى إلى ترتيب شؤونه منفردة ومخضعة حلفاءها لاستراتيجيتها الخاصة، بدءا من منطقة الخليج الأكثر حساسية. ويشير ذلك إلى ملامح النظام العالمى الجديد وفق الرؤيا الأمريكية، التى ترتكز على الإهتمام بالمصالح الأمريكية وحدها، والعودة إلى سياسة القواعد والأحلاف العسكرية ونشر القوات المسلحة وعقد الإتفاقيات السرية وتأييد أو فرض انظمة الحكم التى تلبى وتنفذ هذه السياسة خلافا لمصالح وإرادة الشعوب. وما تشهده منطقة الخليج هذه الأيام لخير مثال على هذه الرؤيا الأمريكية، اذ **تحمل الولايات المتحدة**

الأمريكية على عاتقها مسؤولية استمرار النهج السياسي لأنظمة الحكم المتخلفة في بلدان مجلس التعاون القائم على انعدام الديمقراطية والعداء لها وانتهاك حقوق الإنسان.

ان اوجه النشاطات المتعددة للولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى التي نشهدها هذه الأيام تعني انها ضربت عرض الحائط بالوعود التي أطلقتها قبل الحرب وأثنائها عن أهمية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان كضمان للإستقرار ودرء للأخطار المحدقة بالمنطقة. وهي تصمت الآن عن تلك الإتهامات التي أطلقتها، بحق، عن استبدادية هذه الأنظمة وتخلفها عن روح العصر.

ان الأمريكيين والغربيين مطالبون بالكف عن انتهاج هذه السياسة اذا ما أريد ان يسود المنطقة والعالم الأمن والإستقرار.

ان شعوبنا على عكس حكامها قد استخلصت من مأساتها الأخيرة دروسا قاسية وضرورية اهمها ان **الحماية الأجنبية والشراء المالي ووصاية الحكام والإبتعاد عن العرب لم ولن تستطيع تجنيبنا مآسي مماثلة في المستقبل.**

واذ جرى كل ذلك من وراء ظهرها في السابق فان الجماهير تطرح الآن بالحاح مطالبها باطلاق الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان واعادة أو اقرار دساتير عصرية تكفل للشعوب دورها في حماية نفسها واوطانها وحماية مستقبلها وعلمتها المعاناة المشتركة لاحتلال الكويت أهمية النضال من أجل تسريع الوحدة الخليجية النابعة من ارادة الشعوب والقائمة على الأسس الديمقراطية واذ رأت في الابتعاد عن الدول العربية الشقيقة اخطارا هددت هويتها ووجودها فانها تتمسك **بانتمائها العربي وتناضل من أجل** علاقات أوثق مع الأشقاء العرب ومن أجل تسخير الإمكانات المادية والمالية والبشرية العربية لخدمة تطورنا ومصيرنا المشترك على طريق الوحدة، وتوحيد الجهود لحل القضايا العقدية الكبرى حلا عادلا ودائما وفي مقدمتها **قضية الشعب العربي الفلسطيني بحقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد** والضغط على دول العالم لتطبيق قرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد بنفس الإرادة التي طبقت بها ازاء أزمة الخليج. كما خلصت من مأساة الكويت إلى أهمية اقامة نظام أمن شامل في المنطقة نابع من إرادة شعوبها ودولها ويتحقق على يدها في وجه الأطماع الأجنبية.

وعلى حكام المنطقة الإستفادة من دروس الماضي والإستجابة لنداء العصر وإرادة الشعوب بالتسليم لها بحقها في المشاركة السياسية من أجل صياغة أوضاع داخلية مستقرة وغير قابلة للعطب أمام الصدمات، ولكي تخدم ثروات هذه المنطقة تطورها الآمن وتكون مادة للتعاون المتكافيء والبناء بين دولنا وكافة شعوب ودول العالم.

-إننا في الوقت الذي نؤكد فيه وقوفنا مع الشعب الكويتي وحركته الوطنية، في نضاله من أجل العمل بدستور ١٩٦٢ وتحقيق الديمقراطية واحترام الحريات الشخصية وحقوق الإنسان في الكويت، فاننا نناشد الرأي العام العربي والعالمي الوقوف مع شعوب بلدان مجلس التعاون الخليجي في نضالها من أجل الديمقراطية وقيام دولة المؤسسات والقانون واحترام حقوق الإنسان ومن أجل تصفية التواجد العسكري الأجنبي وتحويل منطقة الخليج إلى منطقة سلام.

ونتطلع بأمل إلى ان يتخلص الشعب العراقي الشقيق بعربه واكراده وأقلياته من المآسي المروعة التي يعانيها من ذلك بتحقيق البديل الديمقراطي وإقامة حكم وطني ديمقراطي يخلص الشعب العراقي وإلى الابد من المعاناة والطغيان، ويحقق له التقدم والرخاء في ظل الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

جبهة التحرير الوطني البحرانية
الحزب الشيوعي في السعودية
حزب اتحاد الشعب في الكويت
الجبهة الشعبية لتحرير عمان
الجبهة الشعبية في البحرين

الملك فهد



جابر الاحمد الصباح



السلطان قابوس



عيسى بن سلمان الخليفة

الديمقراطية والوطنية بين حرب الخليج والنظام الدولى الجديد

صلاح عدلى

حرب الخليج ليست مجرد حدث وقتى عارض يفقد أهميته بمرور الزمن ولكنه حدث بالغ الأهمية عميق الدلالة سواء من حيث انعكاساته الدولية والأقليمية أو من حيث تأثيره المباشر على الوضع المحلى وعلى ظروف معيشة الجماهير ومعاناتها اليومية.

ولقد قامت هذه الحرب بفضح العديد من الأنظمة العربية ، ونزعت ورقة التوت الأخيرة التى كانت تخفى حقيقة تداعى هذا الجسد المريض والمتحلل والذى كان يسمى بالنظام العربى، كما كشفت إفلاس كثير من النظريات القومية ضيقة الأفق والتى ظلت عمليا تمثل الشعارات الاساسية لأنظمة عربية حاكمة مازالت تدعى أنها تقف فى صف المواجهة الأول ضد الأمبريالية ، ولكن ثبت عمليا أن هذا كان مجرد كلام على الورق.

بالأضافة إلى ذلك كانت هذه الحرب بمثابة ناقوس إنذار ومحك إختبار حقيقى لكثير من جوانب «التفكير السياسى الجديد» الذى تبناه السوفيت ولكثير من الأراء النظرية الجديدة التى تفاءلت بإمكانية حدوث تغيير فى طبيعة الإمبريالية يمكن بمقتضاه أن تتخلى عن طبيعتها العدوانيه.

وهناك جوانب أخرى كثيرة لهذه الحرب ثار حولها الجدل إلا اننا هنا سوف نحاول وبشكل مختصر التركيز على اثنتين هما مسألة النظام الدولى الجديد، وتضيق العلاقة بين الوطنية والديمقراطية

أولا :حول النظام الدولى الجديد

كثر الحديث فى الاونة الأخيرة عن النظام الدولى الجديد وطبيعته، وهل أصبح نظاما ذا قطب واحد تقوده الولايات المتحدة ، أم أن النظام العالمى ذا القطبين مازال موجودا وأن كان أصابة بعض الخلل، أم أننا على مشارف عصر جديد متعدد الأقطاب.

ومن المفيد فى البداية أن نفرق بين التفكير السياسى الجديد الذى كان مبادرة سوفيتية وضعت فى إطار البيروستريكا، وبين النظام الدولى الجديد الذى رفع لواءه «بوش» إثناء حرب الخليج ونجح فى تطبيقه بإقامة تحالف دولى تحت «مظلة» الأمم المتحدة لخوض الحرب ضد العراق.

فمبادئ التفكير السياسى الجديد تقوم على اساس الحاجة الماسة فى العصر الراهن للتخلى عن نهج المواجهة وسباق التسلح لحماية البشرية من الفناء نتيجة الحرب النووية، كما أنه كان وليد إحتياج العالم لنظام جديد للأمن الشامل يستند الى مبادئ أساسية على مختلف الأصعدة العسكرية والاقتصادية والايكولوجية والدبلوماسية كما يتضمن أسلوبا جديدا لحل المشاكل والنزاعات الأقليمية يعتمد على استبعاد اسلوب الحرب وانتهاج طريق الحلول السلمية وتقديم التنازلات المتبادلة على أساس مبدأ توازن المصالح بدلا من توازن القوى العكسرية ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وحرية كل شعب فى اختيار طريق تطوره الاقتصادى ونظامه السياسى. ولاشك أن مبادئ هذا التفكير لاتتعارض مع مصالح شعوب العالم الثالث وتطلعها الى التخلص من تخلفها الإقتصادى والإجتماعى بل إنها تخدم نضال



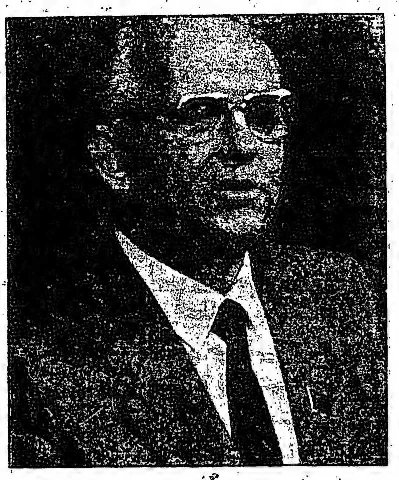
القوى الوطنية والتقدمية فى نضالها ضد الإمبريالية. ولكن المشكلة تكمن فى أن هذا التفكير الجديد كان مجرد إمكانية لم تتحول بعد الى واقع، باستثناء الإتفاقات الهامة التى ابرمت بين أمريكا والاتحاد السوفيتى لنزع الأسلحة النووية ، والتوصل إلى حلول ليست نهائية لبعض النزاعات الأقليمية. ولكى تتحول الإمكانية الى واقع والفكرة إلى حقيقة، لابد من اختبار الفكرة فى الواقع، ولابد من اعطائها بعض الوقت حتى لانتسرع فى اصدار احكام غير علمية وغير دقيقة كذلك لابد بعد أخذ مجمل الظروف المحيطة فى الإعتبار

التفكير السياسى الجديد فى التطبيق

إن أزمة الخليج كشفت بعض الجوانب السلبية والشابئة فى التفكير السياسى الجديد. إذ إن الحديث عن توازن المصالح بين دول العالم الثالث وبين الدول الامبريالية هو ضرب من الوهم خاصة فى ظل الأزمة الداخلية العميقة التى يمر بها الاتحاد السوفيتى والتى فرضت عليه نوعا من التراجع أدى الى هامشية دوره فى أزمة الخليج. كما يدخل ضمن دائرة الأوهام ايضا الحديث عن إمبريالية تفقد طبيعتها العدوانية والعسكرية خاصة إذا كان توازن القوى فى صالحها.

ونتيجة لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت هذه الجوانب (المثالية فى الفكرة) وكذلك الظروف المأساوية التى يمر بها الاتحاد السوفيتى، كما استغلت حاجة الشعوب وخاصة بلدان العالم الثالث وتطلعها الى نظام دولى جديد بدون حروب وقائم على أساس الحريه والعدالة وعدم الاعتداء، كما أنها عرفت كيف تقتنص الفرصة الذهبية التى نشأت نتيجة الخطأ التاريخى للنظام العراقى وقيادته المغامرة التى وفرت لها كل الظروف التى لم تكن تحلم بها أمريكا لتحقيق أهدافها فى المنطقة. كما نجحت إيضا فى حشد التحالف الغربى كله خلفها وكل ذلك تحت مظلة الأمم المتحدة والشرعية الدولية، واستطاعت تدمير العراق عسكريا واقتصاديا وارجاعه الى عهد ماقبل الثورة الصناعية.

ولقد خرج كثير من المحللين بنتيجة اننا أمام عصر جديد بزعامة امريكا المطلقة للعالم وانه قد خلق نظاماً دولياً جديداً تلعب فيه الولايات المتحدة دور شرطى العالم لتأديب



جورباتشوف

الخارجين على قواعد القانون الدولى. فهل هذا صحيح؟

ينبغى الاعتراف أن أمريكا قد خرجت من هذه الحرب منتصرة انتصارا باهرا وأنها حققت هيمنة كاملة على هذه المنطقة الحيوية للعالم كله مما يعطها إمكانية السيطرة على المعسكر الغربى كله ، كما ينبغى الإعتراف ايضا أن الإتحاد السوفيتى ولفترة قادمة لن يكون مؤهلا لأن يقوم بنفس الدور السابق وبنفس القوة فى تأييد ومساندة حركات التحرر والثورات المعادية للامبريالية . كما أن المراهنة على التناقض فى صفوف مراكز الامبريالية الرئيسية أمريكا واوربا واليابان لن تفيد كثيرا إذ إن حرب الخليج أكدت أن الدول الامبريالية هى فى نهاية الأمر قطب واحد وإذا ماتعرضت مصالحه للخطر مهما كان التناقض فى المصالح بين اطرافه...

وبالرغم من كل ذلك إلا أننا نرى أن هذا الوضع لن يدوم طويلا، فهو وضع مؤقت ولانستطيع أن نوافق على أنه يشكل دعائم عصر جديد كما يزعمون

فهذا النظام العالمى الجديد بزعامة امريكا والذى تحقق أثناء حرب الخليج غير مؤهل للتكرار فى بقية بقاع العالم وهو يحمل داخله تناقضات كثيرة ويحمل فى ثناياه بذور ضعفه.

فنحن نرى الأن بوادر تغير فى الاتحاد السوفيتى داخليا وخارجيا، كما نلمس تقاربا متزايدا بين العملاقين الإشتراكيين الاتحاد السوفيتى والصين خاصة بعد حرب الخليج، كما أن التحالف الذى تشكل تحت قيادة إمريكا سرعان ماسوف يتفكك جزئيا نتيجة تمايز المصالح ونتيجة اصرار امريكا على الاستئثار بالجزء الأكبر من الكعكة ، والتسوية السلمية الأمريكية تتعثر على صخرة مقاومة منظمة التحرير الفلسطينية

كما أن الوجود العسكرى المباشر والمكثف فى المنطقة سوف يشعل نار الكراهية، والغضب ضد الولايات المتحدة وسوف يجسد التبعية ويجعل منها شيئا ماديا ملموسا ، ويخطئ من يتصور أن الإستعمار بشكله القديم يمكن أن يعود وتسيطر الإمبريالية على العالم عسكريا مرة أخرى، صحيح أننا نشهد فترة تراجع خطيرة ولكنها مؤقتة وهى مرهونة بمدى نضال وتلاحم جميع القوى فى المنطقة والعالم ضد الهيمنة الامبريالية وضد الولايات المتحدة الامريكية.

ولسنا متفرجين على مباراة تجرى أمامنا لتقرير مصير العالم ، ولكننا طرف أساسى فى هذه القضية لان بلداننا تشكل ساحه الملعب الرئيس وشعوبنا هى التى تدفع الثمن.

إن ماحدث لاينفى بل يؤكد ضرورة النضال من أجل قيام نظام دولى جديد فى صالح الشعوب وليس لخدمة مصالح الاحتكارات الأمريكية. أن هذا النظام لن يتحقق تلقائيا ولكنه سوف يتشكل خلال مرحلة طويلة ويحتاج الى تحالف وتعاون ونضال شعوب بلدان العالم الثالث مع البلدان الاشتراكية مع قوى السلام والتقدم الاجتماعى وحماية البيئة فى الدول الرأسمالية المتطورة.

ثانيا العلاقة بين الديمقراطية والقضية الوطنية

إن هذه المسألة معقدة ومتشابكة، وقد رأينا بعض المفكرين يتخذون موقفا أحادى الجانب ولم يروا غير جانب واحد فقط من الصورة. ولذلك ينبغى دائما أن تكون نقطة الانطلاق هى شمول النظرة وضرورة التمييز بين الرئيسى والثانوى.

فلا يجب أن يغيب عن بالنا أبدا المخطط الامريكى الذى يطمع منذ زمن طويل فى السيطرة على منابع البترول وتدمير أى قوة يرى أنها تهدد مصالحه أو يمكن أن تهددها فى المستقبل، كما يجب أن يكون واضحا أن الولايات المتحدة لم يكن هدفها تحرير الكويت أو حتى إسقاط صدام حسين وخير دليل على ذلك هو ابقاءها على نظام صدام رغم وجود قواتها على بعد أمتار من مدينة البصرة كما أن قصة الديمقراطية المزعومة التى تذرعت بها

أمريكا لحشد الرأى العام العالمى فى صفها هى أيضا خدعة كبيرة ولقد توارت إلى الخلف كثيرا مسألة الديمقراطية فى الخليج والسعودية فى وسائل الإعلام الامريكية.

ونجحت الولايات المتحدة فى استدراج العراق للحرب من خلال عمليه مدروسه غاية فى الدقة والنجاح شبهها أحد المحللين بالعملية التى قادها أيزنهاور فى الحرب العالمية الثانية لا ستفزاز واستدراج اليابان للدخول فى حرب مع الولايات المتحدة.

أن تجاهل كل ذلك والوقوف فقط أمام مسألة إحتلال العراق للكويت- رغم أنها عملية مدانة بكل المقاييس - وتبرير الحرب العدوانية التى قامت بها امريكا هو خطيئة فكرية وسياسية وإنسانية.

ومن ناحية أخرى فإن تجاهل مسئولية نظام العراق عن هذه الحرب ونتائجها المروعة هو خطيئة لا تقل عن الأولى فلقد كان من الممكن إفشال هذا المخطط ولو جزئيا لو أن العراق تراجع ولم يخضع لعملية الاستدراج، أو لو أنه استمع إلى كثير من النصائح التى وجهت له من جميع انحاء العالم ووافق على المبادرات السلمية المطروحة، ولم يزج بشعبه وجيشه فى معركة غير متكافئة ومحسومه النتائج مسبقا. فالحرب لم تكن حتمية وكان من الممكن تجنبها. ولذلك فإن كل من هلل للعراق أو بالغ فى قدراته على الحرب والصمود فيها، أو تغاضى عن خطأ العراق القاتل باحتلال الكويت مهما كانت المبررات قد ساهم بشكل أو بآخر بقصد أو دون قصد فى هذه المأساة المروعة التى يعيشها شعب العراق الآن. لأنه ترك الانفعال يتغلب على النظرة الواقعية العلمية فى حساب ميزان القوى ولم يقدر العواقب بشكل صحيح.

ولكن لماذا وقع البعض فى هذا الخطأ؟ إن ذلك هو ما دفعنى الى ضرورة بحث العلاقة بين الديمقراطية والقضية الوطنية كمدخل لحل تلك الإشكالية.

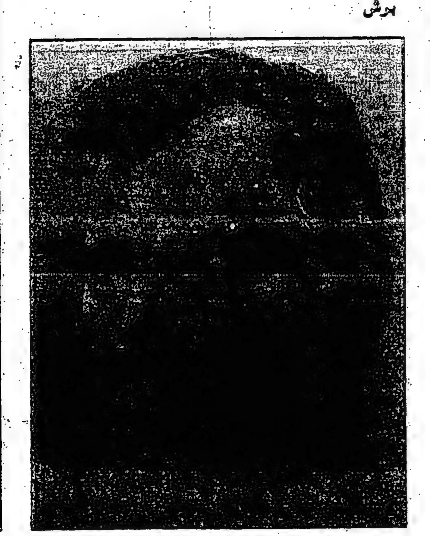
فمما لاشك فيه أن الأوضاع فى بداية التسعينيات قد تغيرت إلى حد كبير عما كانت عليه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، فى الخمسينيات والستينيات فى فترة انهيار النظام الاستعمارى القديم ونهوض حركة التحرر الوطنى وهذا التغير يبدو واضحا سواء حيث تبدل الوضع الدولى، أو من حيث ظروف الاستعمار نفسه وتغير مراكز الدول الامبريالية فى النظام العالمى، ومن حيث تغير طبيعة واهداف القوى المحركة لحركات التحرر الوطنى والثورات الوطنية الديمقراطية.

وإذا نظرنا إلى البرجوازية الوطنية التى قادت حركات التحرر الوطنى فى غالبية البلدان المستعمرة فى ذلك الحين فى أعقاب الحرب لوجدنا انها كانت تمتلك طاقات وطنية كبيرة فى مواجهة الاستعمار ولكنها وفى نفس الوقت كانت خائفة من شعوبها نظرا لطبيعتها المزدوجة، لذلك نجدها وقفت بشراسة أمام أى حركة مستقلة لتنظيم الجماهير وصادرت حق الجماهير فى التعبير والتظاهر وغيرها.

والآن، وبعد مرور حوالى ثلاثين سنة وأكثر جرت مياه كثيرة فى النهر وتعثرت مسيرة معظم هذه البلدان، ووقعت فى أسر التبعية للاستعمار الجديد بقيادة الولايات المتحدة واستنفذت هذه البرجوازية الوطنية دورها القيادى تماما رغم أنها لازالت تمتلك بعض الطاقات حتى ذلك الحين. ومنذ منتصف السبعينيات ومع قدوم الحقبة النفطية، قامت البرجوازية الكبيرة وخاصة شرائحها الرجعية ذات الطبيعة الطفيلية المسيطره على الحكم قامت بالارتداد على المنجزات التى كانت قد تحققت فى غالبية البلدان العربية وذهب بعضها الى حد الخيانة ووقع اتفاقية كامب ديفيد وبعضها الاخر سار بعد ذلك على نفس الدرب ولكن عبر مسالك مختلفة وفي توقيت مختلف وهذه العملية تطال البلاد العربية واحدة بعد الأخرى.

ولكن الشيئ المشترك بينها جميعا هو أن نظمها كانت معادية للديمقراطية بدرجات مختلفة، وانها وقفت بمنتهى الشراسة ضد حريه الجماهير فى التعبير، وقاومت أى محاولات

بوش



للتنظيم المستقل من قبل الطبقة العاملة أو الجماهير الكادحه ولاشك أن هذا العداء للديمقراطية أدى عمليا إلى انتكاس الثورة وتسهيل نهج الإرتداد عن منجزات الثورة الاجتماعية والاقتصادية وهذا هو ماحدث فى مصر وأيضا فى العراق وخاصة بعد حربه مع ايران.

لذلك كان علينا أن ننتبه وإلا ننخدع فى الشعارات التى أطلقها النظام العراقى فى بداية الأزمة إذ أنه من المستحيل أن يكون هذا النظام الدموى هو المؤهل لقيادة الحركة الوطنية العربية لأسباب عديدة منها طبيعته الفاشية وقمعه لكل قوى المعارضة الوطنية والتقدمية وتجريف الوطن العراقى من كل معارض شريف، ولسبب تاريخه الأسود فى قمع حركات شعبه الكردى واستخدامه للقنابل الكيماوية عام ١٩٨٨ فى حلبجه، وبسبب حربه غير المبررة ضد ايران والتى لم تخدم سوى امريكا والدول الرجعية فى المنطقة ولغيرها من الأسباب التى لايتسع المجال هنا لذكرها وسبق أن تناولها العديد من الكتاب والمحللين، ولعل نتيجة الحرب نفسها وممارسات النظام العراقى وصدام حسين تقنع كل من كان لديه اعتقاد فى ثورية هذا النظام وقيادته المغامرة.

والأمر لايتوقف فقط على النظام العراقى فجميع الأنظمة العربية هى الأخرى فشلت فى الإختبار بسبب طبيعة نظمها، وموقفها المعادى للديمقراطية، ونحن نقصد بالديمقراطية هنا الديمقراطية الحقيقية التى تعنى حق الجماهير فى التنظيم والتعبير والتظاهر والإضراب وكذلك مشاركة الجماهير فى رسم سياسة الدولة وصنع القرارات المصيرية.

لقد ولى إلى غير رجعة ذلك الزمن الذى كانت تحكم فيه نظم وطنية ذات طبيعة برجوازية وكانت فى نفس الوقت معادية للديمقراطية، أن التجربة الناصرية غير مؤهلة للتكرار مرة أخرى لأن الزمن قد تغير والظروف تغيرت، وهذا مايحتم ضرورة التغير الى الأمام لا العودة الى الخلف. ولقد أصبح الموقف من الديمقراطية معيارا رئيسيا - وليس المعيار الوحيد- للحكم على وطنية أى نظام أو حركة أو طبقة تدعى أنها تقف ضد الامبريالية. إن الشعوب والجماهير الكادحة هى صاحبة المصلحة فى التخلص من التبعية والتخلف ومستحيل أن تنجح المعركة ضد الأمبريالية دون مشاركتها مشاركة حرة.

خطة لوقف الانهيار الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى

بين العودة للرأسمالية.. والثقة فى قدرة الاشتراكية

مقدمة

المعهد الدولى لتحليل الانظمة التطبيقى، ويرمزله اختصارا بالرمز I.I.A.S.A هو أحد ثمرات سياسة الوفاق (التهدئة) التى ميزت مرحلة نيكسون وبريچنيف فى أوائل السبعينيات، وقد انضمت إليه ثمانى عشرة دولة من الغرب والشرق. ولقد أنشأ هذا المعهد بهدف دراسة المشاكل ذات التداخل بين الدول المختلفة والتى يصعب على أى دولة وحدها أن تصل فيها إلى حلول مثل قضايا تلوث البيئة والطاقة ومصادر المياه... كما يضم المعهد إدارات تهتم بالتنمية والتخطيط الإقتصادى وبالقضايا المنهجية فى تحليل الأنظمة والتى ماتزال فى حاجة إلى تطوير... ومن القضايا التى لقيت أهتماما جادا من هذا المعهد مسألة النماذج العالمية التى شاعت فى السبعينيات وقد حفل المعهد بندوات طرحت فيها وجهات نظر متباينة جدا حول هذه النماذج العالمية حفلت بها أدبيات المعهد المنشورة

ويقع هذا المعهد فى النمسا، فى جنوب ڤيينا. وقد منحته الحكومة النمساوية قصر الامبراطورة ماريا تريزا كمقر له دون مقابل، وهو من أفخم القصور الملكية فى العالم.

ومنذ أن اشتدت الأزمة السياسية والإقتصادية فى المجتمع السوڤيتى جرت محاولات لتوظيف هذا المعهد فى الصراع الدائر فى موسكو بين الذين يريدون إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء وإرجاع العلاقات الرأسمالية إلى البلاد وبين الذين لم يفقدوا الثقة فى قدرة الاشتراكية على التغلب على مصاعبها.

والقصة بدأت عندما زار الإقتصادي السوڤيتى والمستشار السابق للرئيس جورباتشوف، وصاحب مشروع الخمسمائة يوم لإصلاح الإقتصاد السوڤيتى- شتالين هذا المعهد منذ أكثر من عام واقترح عليه أن يدلى بدلوه حول وسائل إصلاح الإقتصاد السوڤيتى. وبالفعل تشكلت فى المعهد لجنة تضم فى معظمها اقتصاديين أمريكيين عملوا كمتشارين سابقين لرؤساء الولايات المتحدة. وبعد ستة أشهر أصدرت اللجنة هذا التقرير الذى ننشر ملخصه هنا، مع تعليق للإقتصادى المصرى البارز الدكتور رمزى زكى

خطوات

على طريق الاصلاح



ترجمة محمد يونس

تتضمن الصفحات التالية عرضاً لوثيقة جديرة بالإهتمام. ويقع النص الأصلى لهذه الوثيقة فى ١٨ صفحة وهى عبارة عن مذكرة وضعها رؤساء خمس مجموعات، دراسة تضم خمسين عالم اقتصاد بارز.

وقد اجتمع هؤلاء العلماء فى الصيف الماضى فى مدينة صغيرة فى المجر وهم من الولايات المتحدة ودول أوربا الشرقية والغربية واليابان تحت رعاية المعهد الدولى لتحليل الأنساق التطبيقى «إياسا IIASA» لمناقشة مايتعين عمله لحل الأزمة الإقتصادية فى الإتحاد السوفيتى. ومن الزاوية الأعم اجتمعوا للنظر فى واحدة من أكبر قضايا عصرنا ألا وهى تحول البلدان الإشتراكية السابقة من التخطيط المركزى إلى إقتصاد السوق.

ولقد نبعت فكرة الإجتماع أصلاً عن طلب من مسئول من «مصدر» كافة الإقتصاديات المخططة ألا وهو الأتحاد السوفيتى. فخلال زيارة لمعهد «أياسا» فى أواخر عام ١٩٨٩ سأل عالم الإقتصاد السوفيتى «ستانسلاف شاتالين» عضو مجلس الرئاسة فى الإتحاد السوفيتى «فريدريش شميت ربليك» رئيس برنامج التكنولوجيا والإقتصاد والمجتمع التابع لإياسا ان كان بوسع المعهد أن يرسى آلية عمل تسمح للمصلحين السوفيت بان يتبادلوا الرأى مع علماء إقتصاد بارزين من الغرب. ونتيجة لذلك بدأت معالم مشروع الإصلاح الإقتصادى والتكامل ERI تتضح بمعدلات سريعة.

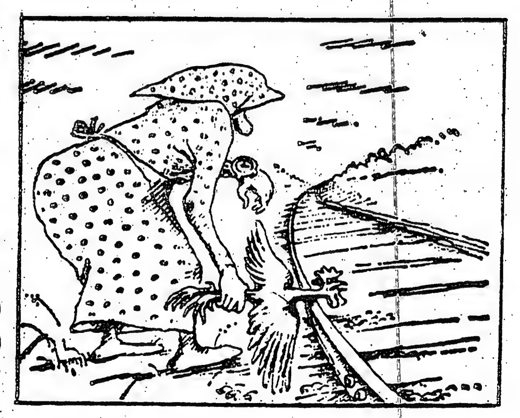
ففى أعقاب زيارة «شاتالين» لإياسا فى عام ١٩٨٩ اجتمع علماء اقتصاد سوفيت وعلماء غربيون فى ديسمبر ومارس لتخطيط المشروع. واتفقوا على تقسيمه بين خمس مجموعات عمل حول: سوق رأس المال والخصخصة، وسوق العمل والتوظيف، وانفتاح الإقتصاد، والإستقرار الإقتصادى، والاسعار والمنافسة، وعهد إلى الإقتصادى، ميرتوزبيك» من جامعة «ييل» برئاسة المشروع كما عهد إلى الاقتصادي السوفيتى «بيتر آفن» الذى يدرس بإياسا بالعمل كمنسق مساعد.

وفى ٢٣ يوليو انضم إلى «بيك» و «آفن» فى «سوبرون» بالمجر زهاء خمسين عالماً فى الاقتصاد من الولايات المتحدة وأوربا

الشرقية والغربية واليابان، فضلاً عن نحو ١٥ خبيراً سوفيتياً برئاسة «يوجيني ياسين» وهو رئيس إدارة بلجنة الإصلاح الاقتصادي وهي هيئة تابعة للدولة في الإتحاد السوفيتي. ووفقاً لكل الانباء فإن الاجتماع الذي أعقب ذلك كان يفوق المعتاد. فعلى مدى أسبوعين ناقش عدد من خيرة المختصين في الإقتصاد في العالم بحرية الإصلاح الإقتصادي، وكانوا يتناقشون نهاراً ضمن الجلسات وفي وقت لاحق في اجتماعات غير رسمية. وفي غضون أيام أرسل معظم رؤساء مجموعات العمل مسودات تقاريرهم إلى موسكو. وقال «ياسين» وغيره في وقت لاحق: إن المناقشات التي جرت في سوبرون قدمت اسهامات هامة في وضع خطة الخمسمائة يوم للإصلاح الاقتصادي.

وفي نوفمبر انضم إلى «بيك» و«آفن» ورؤساء مجموعات العمل الخمس في «نيوهافن» بالولايات المتحدة عالما الأقتصاد الأمريكيان «باري بوسورث» و«توماس ريتشاردسون». وكانت النتيجة التي اسفر عنها الإجتماع مذكرة تقع في ١٨ صفحة تؤكد ضرورة القيام بعمل فوري لمعالجة الأزمة الإقتصادية السوفيتية. ولقد كانت المذكرة انعكاساً للمناقشات التي جرت في مؤتمر «سوبرون»، كما وضعت في الإعتبار التطورات اللاحقة في الإتحاد السوفيتي.

وقد حصلنا على النص الكامل للمذكرة من «اياسا». ومن المتوقع أيضاً أن تنشر المؤسسة كتاباً في وقت لاحق من العام الحالي يقدم مراجعة شاملة لجهود الإصلاح السوفيتية. ومن المتوقع ان يتضمن الكتاب فصولاً تحمل المناقشات في مجموعات العمل الخمس، وباباً يعقد مقارنة بين أوراق مؤتمر «سوبرون» وبين مقترحات الإصلاح الأخرى،



ومناقشة عن الإصلاحات الإقتصادية السوفيتية منذ عام ١٩٨٥.

ولقد كان مشروع «الإصلاح الإقتصادي والتكامل» يهدف في البداية إلى النظر لا في الوضع في الإتحاد السوفيتي فحسب، بل النظر على نطاق أوسع في القضايا النابعة من التحول إلى نظام السوق في كافة بلدان أوربا الشرقية. وقد أجرى اعضاء مشروع «الإصلاح الإقتصادي والتكامل» مناقشات مرتين مع مسئولين تشيكوسلوفاكيين. وفي أكتوبر عقدوا ورشتين دراسيتين دوليتين عن موضوعات مرتبطة بالتحول. وقد عقدت الورشة الأولى في «فارنا» في بلغاريا وقد اجتذبت اكثر من خمسين شخصاً من بينهم مسئولون حكوميون ومسئولون في دوائر الصناعة من كافة بلدان أوربا الشرقية الست، وذلك لمناقشة حرية صرف العملات. أما الورشة الدراسية الثانية فقد عقدت في «سوتشي» بالاتحاد السوفيتي، وقد تركزت على التدابير الإحصائية للإقتصاديات في عملية التحول. وسوف تنشر نتائج الورشتين.

ولقد كانت الورشتان بشيراً بالنهج الذي سيسير عليه مشروع الإصلاح الإقتصادي والتكامل. فسوف يركز المشروع في المستقبل بدرجة أقل على تقديم النصح على المدى القصير- وإن كان ذلك سيظل جزءاً من المشروع- وأما جلّ تركيزه فسوف يكون مواصلة البحث في التحولات من التخطيط المركزي إلى الأسواق الحرة.

الأزمة الإقتصادية السوفيتية: خطوات لتفادي الإنهيار

يواجه الإتحاد السوفيتي أزمة إقتصادية متفاقمة تجعل من الضروري إنجاز إصلاحات السوق والعمل على استقرار الميزانية والإقراض، وفتح الإقتصاد. وهذه المذكرة تتضمن خطة إصلاحات ينبغي اجراؤها خلال الشهور القليلة المقبلة في الإتحاد السوفيتي لوقف الإنهيار الإقتصادي، الذي يجري حالياً وتعديل مساره.

مقدمة

إن اعراض التضخم المكبوت تصبح أكثر حدة يوماً وراء الأخر. فأرفف المحلات المملوكة للدولة فارغة والمواطنون والمؤسسات يخزنون السلع والمواد، وتدهور التبادل التجاري في اتجاه المقايضة، وانخفضت القيمة الشرائية للروبل. وحدث انخفاض حاد في اجمالي الناتج القومي الحقيقي في عام ١٩٩٠.

كما أن الإصلاحات التي تمت خلال السنوات الخمس الماضية لم تنشيء نظام سوق ولا ادخلت تحسينات على النظام المخطط. أن أي نظام إقتصادي يلزمه آليه للتنسيق بين مؤسساته وضبطها ولا يوجد الآن نظام فعال في هذا الصدد. فالمؤسسات قد تحررت جزئياً ولكن لم يتم استحداث الحوافز والمنافسة اللازمين لوجود اسواق فعاله. والنظام المصرفي يسمح بإقراض متسارع للغاية ولايفرض قيوداً على إنفاق المؤسسات.

ولقد زيدت الأسعار على مستوى التوريدات والجملة ولكن أسعار التجزئة مازالت مجمدة. مثل هذا التحرير الجزئي يعني زيادات كبيرة في أشكال الدعم الذي تقدمه الدولة، مما يفاقم من العجز لدى الحكومة الذي تجاوز الآن، بالفعل عشرة في المائة من أجمالي الناتج القومي.

ويكمن الحل في التخلي عن البحث عن حلول وسط، والتخلي عن حلم اقتصاد السوق المنظم. إن كافة الخطط التي تم التفكير فيها على مدى العام الماضي تقر بضرورة نظام السوق. ولكن الأمر الذي لم يحظ بالإعتراف به هو أن ذلك يتطلب بضع خطوات جريئة إلا انها بسيطة لجعل إقتصاد السوق فعالاً.

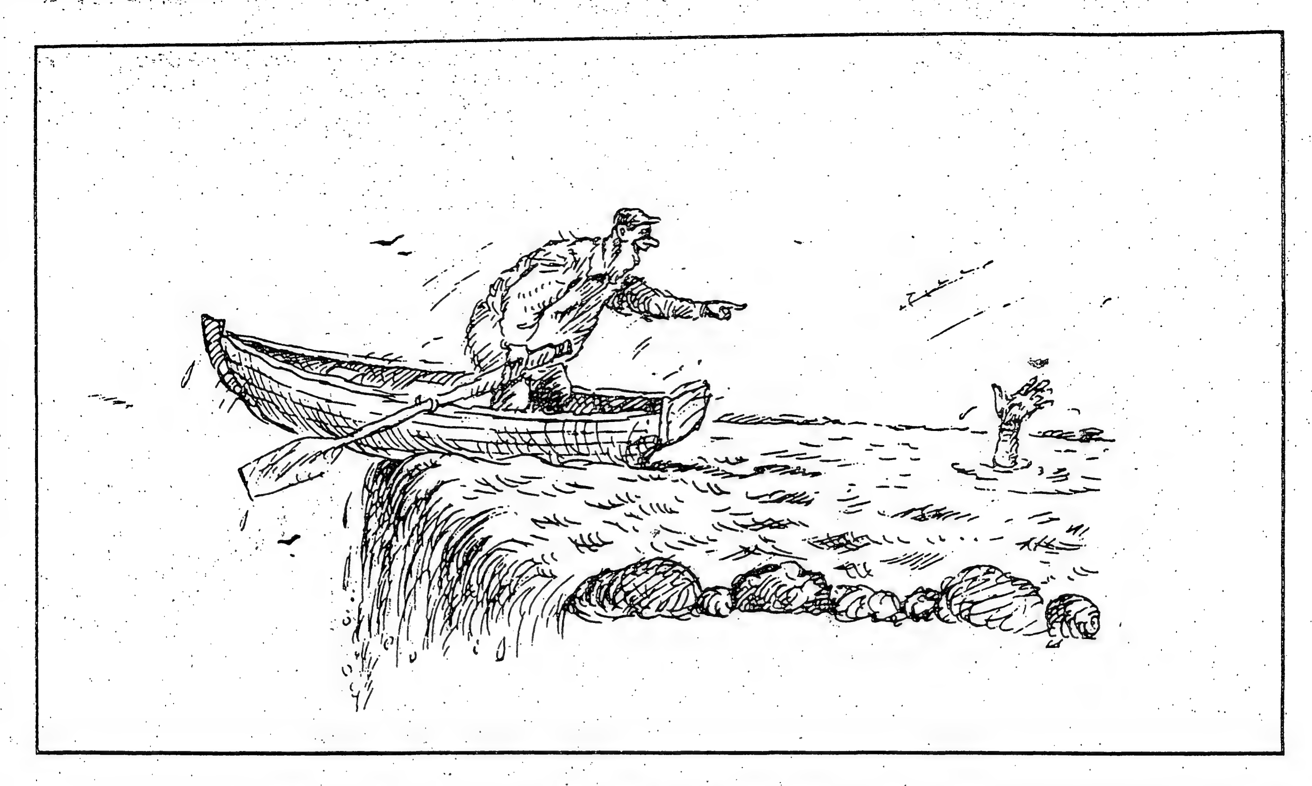
أن الإتحاد السوفيتي يملك الآن السوق الواحدة الضخمة التي حالفها النجاح في الولايات المتحدة، والتي استغرق انجازها في أوربا عدة عقود. وتهدد القوى الإنفصالية المتفشية الآن بالقضاء على هذه السوق. والحواجز التجارية لابد وأن تكون مكلفة للغاية بالنسبة للإتحاد السوفيتي لأن وحداته ومنشآته قد بنيت على أساس التخصص الجغرافي والتبادل عبر سوق موحدة.

اقتراحات للإصلاح

لقد ولى الوقت الذي كان يمكن فيه اجراء إصلاحات متعاقبة وحذرة، ومن الضروري الأخذ بالتدابير الخمسة التالية في وقت واحد وبالنظر للأزمة الراهنة أن يتم الأخذ بها باسرع مايمكن أي في مطلع عام ١٩٩١.

- تحرير الأسعار
- تحويل المؤسسات إلى شركات
- تقليص الانفاق الحكومي وتقييد الاقراض
- التخفيف من الآثار الأجتماعية للبطالة
- فتح الإقتصاد أمام المنافسة داخليا وعالميا

وان كل تدبير من هذه التدابير يدعم الآخر ويسانده، واذا أخذ بها جميعا فإنها تنجح جميعاً أما إذا تم الأخذ بها فرادى أو



على مدى زمنى فإنها ستمنى بالفشل لا محالة.

١- تحرير الأسعار

إن تحرير الأسعار يعنى السماح للبائعين بتحديد الأسعار. فالبائعون سوف يحددون الأسعار بما يغطى نفقاتهم، وذلك يعنى أن الدعم من جانب الدولة لم يعد ضروريا. كما أن البائعين سيحددون كذلك أسعار مقاصة السوق- أى الأسعار التى تعادل العرض والطلب- وبهذه الطريقة يقضون على الطوابير أمام المحلات والبحث المحموم عن السلع الإستهلاكية.

وقد حرر الإتحاد السوفيتى الآن بالفعل عدة أسعار. ففى أول يناير ١٩٩١ من المقرر أن يتم تحرير أسعار الجملة برمتها من السيطرة المركزية وكذلك الأسعار التى تبيع بها مؤسسة إلى مؤسسة أخرى. ومع ذلك فإن أسعار التجزئة لازالت تحت السيطرة المركزية بنسبة تتجاوز ثمانين فى المائة منها. وتدفع الحكومة الفرق بين أسعار الجملة وأسعار التجزئة فى صورة دعم مما يفاقم من العجز فى الميزانية. إن أسعار التجزئة ينبغى أن تزيد ولقد اثبتت التجربة أن إصلاحات الأسعار الإدارية لاتجدى.

أثر تحرير الأسعار

إن تحرير الأسعار سوف يؤدى إلى زيادات مباشرة وخطيرة فى أسعار السلع، مما يهدد بحدوث تضخم، وانخفاض الدخول الحقيقية. ومع ذلك فإنه من الأهمية أن نقر بأن أسعار السوق السوداء وشبه السوداء (او مايسمى بالسوق الرمادية) تصل إلى مستويات أسعار مقاصة السوق بالفعل ومن المرجح أن تنخفض مع تحرير الأسعار.

أن الخطر الجدى الذى يواجه الإقتصاد السوفيتى ليس الطفرة الكبيرة فى الأسعار دفعة واحدة فى أعقاب التحرير، وإنما فى إمكانية أن تؤدى هذه الطفرة إلى إطلاق العنان لسباق بين الأجور والأسعار تؤدى فيه الزيادات فى الأسعار إلى زيادة فى الأجور تؤدى بدورها إلى المزيد من الزيادات فى الأسعار. ولايمكن الحيلوله دون تحول الزيادة المفاجئة دفعة واحدة للأسعار إلى تضخم جامح سوى سياسات حازمة لاستقرار الإقتصاد الشامل أو الكلى.

ويمكن ضمان الضروريات لأصحاب الدخول المنخفضة وارباب المعاشات بأسعار يمكنهم دفعها، أما عن طريق توزيع كوبونات بأقل كميات أو عن طريق السيطرة على أسعار عدد قليل من السلع مثل الخبز واللبن واللحوم

خصخصة البنوك ليست ممكنة ولاهى ضرورية

إطلاق حرية الشركات الأجنبية فى البيع بالسوق السوفيتى

يمكن صة. ومثل هذه الضوابط على الأسعار يمكن أن تديرها على نحو أكثر فاعلية الجمهوريات أو المحليات.

فوائد تحرير الأسعار

إن سياسة التحرير تعنى فى المقام الأول أن الروبل سوف تكون له قدرة شرائية. وهو أمر غير قائم فى الوقت الراهن. فالسلع تختفى من أرفف المحلات وتضطر الجمهوريات والمحليات إلى توزيع سلع أساسية مثل الصابون واللحم والخبز والسجائر. فالروبل يصبح على يد المواطنين السوفيت أقل تحويلاً بصورة مطردة إلى سلع وخدمات ويتحول التبادل بين المحليات إلى نظام مقايضة معقد وعديم الكفاءة.

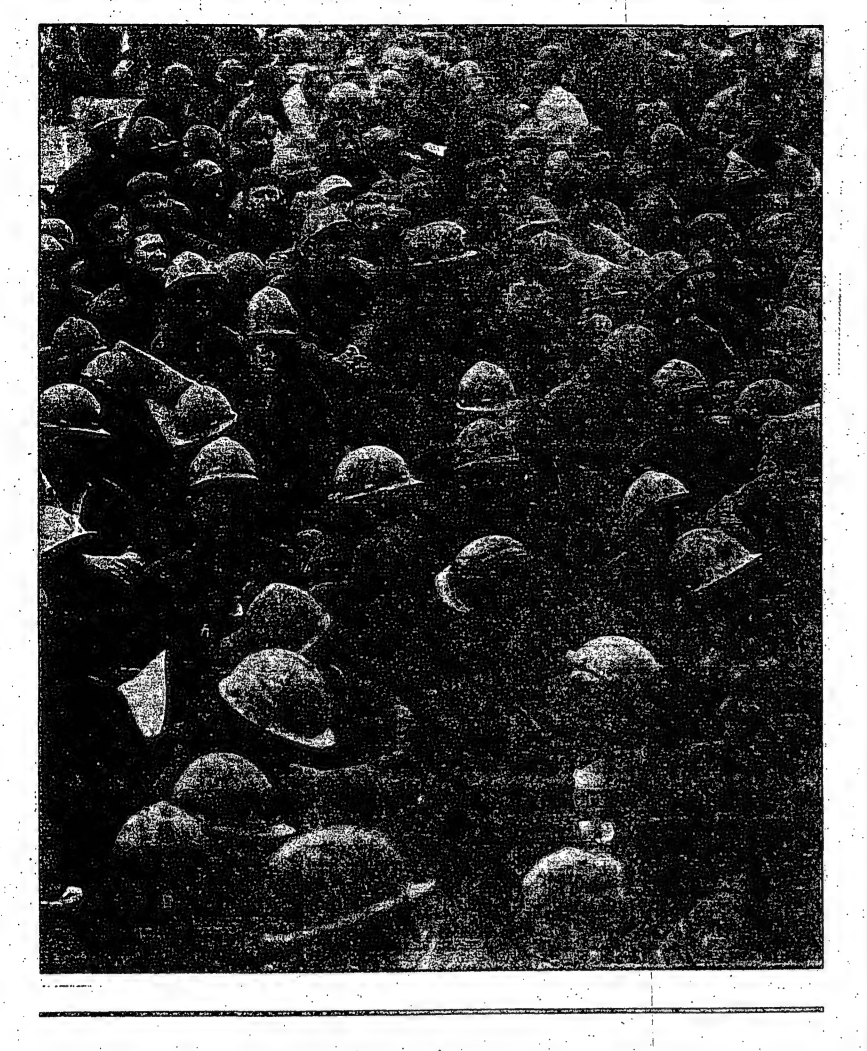
فتحرير الأسعار يجعل الروبل قابلاً للتحويل من جديد. ويأتى بالسلع من الجزء الخلفى من المحل حيث تباع بأسعار باهظة على نحو غير مشروع للقلة إلى صدارة المحل لتصبح متاحه لمن يرغب فى دفع أسعارها المطردة الزيادة الآن.

كما أن تحرير الأسعار يسهم أيضاً فى الإستقرار الإقتصادي، الذى يتطلب الحد من نمو الدخول النقدية. وهذا يقتضى الحد من عجز الميزانية وتحرير الأسعار. وينهى تحرير الأسعار مختلف أشكال الدعم التى تدفعها الدولة وتؤدى إلى تفاقم العجز. وأخيراً يهيىء المسرح لقدر أكبر من الكفاءة الأقتصادية عن طريق توفير حافز لدى المؤسسات لخدمة المستهلكين. وفى الوقت المناسب سوف تؤدى المنافسة بين المؤسسات إلى تحسين الإنتاجية وهى الأساس الوحيد الممكن لتحسين مستوى المعيشة.

٢- تحويل المؤسسات التابعة للدولة إلى شركات

يتطلب تحرير الأسعار لكى يكون فعالاً أن تتحول المؤسسات إلى هيئات مستقلة تمول ذاتها وتحقق أقصى ربح. ونحن نطلق على هذه الخطوة التى تعد فى غاية الأهمية التحويل إلى شركات وهذا أمر مختلف عن الخصخصة أو البيع للقطاع الخاص، الذى يتطلب المزيد من الوقت.

والعناصر الرئيسية فى عملية التحويل هذه هى الإستقلالية والإستقلال المالى للمؤسسات. ونعنى بالإستقلالية أن كافة المؤسسات ينبغى أن تكون لها السلطة فى



تحديد الأسعار والإنتاج والأجور وأن تحدد كذلك المدخلات أو مستلزمات الإنتاج والتمويل. أما الإستقلال المالى فيعنى أن بأمكان هذه المؤسسات أن تحصل على النقود لدفع أجور العمال وبناء المصانع وشراء المعدات ودفع مستحقات الموردين وذلك عن طريق ثلاثة موارد فقط: بيع المنتجات، والإقتراض من البنوك بأسعار فائدة واقعية، أو عن طريق بيع موجوداتها. فالمؤسسات ينبغى أن تعلم أن عدم تحقيق أرباح يعنى فى نهاية المطاف إفلاس الشركة ويجلب الخراب الإقتصادى للقائمين على إدارتها.

إن إمكانية الإفلاس هى عصا نظام السوق أما جزرة هذا النظام فهى الربح. وينبغى أن تحتفظ المؤسسات بجزء من أرباحها. أما ضريبة الشركات فينبغى أن تكون موحدة بين المؤسسات وغير قابلة للتفاوض ومخفضة بما يكفى لترك مكافأة كبيرة للنجاح.

وهناك ثلاثة شروط لتحويل المؤسسات إلى شركات: الأول ينبغى على الحكومة أن تسن قوانين للملكية وتطبقها. وينبغى أن تكون هناك قواعد واضحة لنقل الملكية ونظام الالزام بتنفيذ التعاقدات. وينبغى أن يحصل الدائنون على حق الاستيلاء على أصول المدينين. أما الشرط الثانى فهو أنه ينبغى على البنوك أن ترفض اقراض المؤسسات ذات المستقبل الإقتصادى المزعزع.

والثالث ضرورة أن تكون هناك قواعد للإفلاس والتصفية.

خطوات فى تحويل المؤسسات الكبرى المملوكة للدولة إلى شركات

الشركات المساهمة هى أفضل شكل تنظيمى لجعل مؤسسات الدولة الكبرى مستقلة ومعتمدة على ذاتها فى تمويلها. وينبغى على الحكومات باعتبارها المالك التأسيسى لاسهم رأس المال ان تنشىء وكالات

لإدارة الملكية على المستوى الأتحادى ومستوى الجمهوريات ومستوى المحليات.

ولسوف يعتمد المستوى الحكومى المناسب فى جانب منه على الشركة وفى جانب على القرار السياسى فيما يتعلق بتوزيع الملكية.

وينبغى أن تقوم وكالات إدارة الملكية بدور المساهمين التقليدى. فمن واجبها أن تختار المديرين على أساس الكفاءة وأن تحمى من إساءة استخدام حرية التصرف الإدارية فى الوقت الذى لاتتدخل فيه فى الأعمال اليومية، وأن تقاوم التداخل السياسى مع الشركة، وينبغى الأتطلب دعماً للشركات الخاسرة. وهذا يتطلب الكثير من وكالات الملكية ولكن الإضطلاع بهذه المسؤوليات ضرورى لإقتصاد السوق.

وينبغى أن تكون لدى المؤسسة التى تم تحويلها إلى شركة مساهمة سلطة تحديد الأسعار والإنتاج ومزيج المنتجات وتحديد الناتج من العمل والمواد ورأس المال ومستوى الإستثمار وتمويله.

وأن يكون لها الحق فى الدخول بحرية فى تعاقدات مع الحكومة والمؤسسات الأخرى والكيانات الأجنبية. وإن يكون لها الحق فى توظيف العمال وفصلهم. وينبغى أن تكون كافة هذه الحقوق بطبيعة الحال خاضعة للقوانين السارية فى البلاد، ولكن هذه القوانين لاينبغى لها أن تقيد حرية التصرف المتاحة عموما للشركات فى أقتصاديات السوق.

ويمكن التعجيل بخطى تحويل المؤسسات إلى شركات- فى غضون شهر إذا لزم الأمر- حالما حلت مسألة تقسيم الملكية بين الحكومات.

ويمكن أن تقوم الإدارة القائمة بدور المدير التأسيسى. وينبغى أن تكون الخصخصة هى الهدف النهائى، ولكن ذلك يستغرق بعض الوقت. وتحويل المؤسسات إلى شركات حل وسط مؤقت وضرورى.

مشكلة الإحتكار

كثير من المؤسسات المملوكة للدولة احتكارات، ولكن الإصلاح لاينبغى تأجيله إلى أن يتم ارساء منافسة فعالة كما أن معظم الإحتكارات لاينبغى أن تخضع لضوابط أسعار خاصة والأستثناء الوحيد من ذلك هو الاحتكارات الطبيعية مثل السكك الحديدية أو بعض خدمات الأتصالات أو التوزيع الملحى للكهرباء أو المياه أو الغاز.

ففى اقتصاد السوق تجتذب الأرباح الكبيرة منافسين ومن ثم تبذر بذور القضاء على الأحتكار. وينبغى أن تكون المؤسسات حرة فى الدخول إلى آى اسواق ترغب فى دخولها. كما أن فتح الاقتصاد أمام منافسة الواردات سوف يحد بقدر اكبر من هيمنة الإحتكار.

الشركات الصغيرة والزراعة

ينطبق مبدأ التحويل على المؤسسات الكبرى، أما الشركات الصغيرة مثل البيع بالتجزئة والخدمات والصناعات الصغيرة فيمكن نقلها بسرعة للقطاع الخاص عن طريق البيع أو التأجير، والمنافسة التى تنتج عن ذلك سوف تحسن رفاهية المستهلك بسرعة وبتكلفة زهيدة، ومن أجل ادخال عناصر جديدة في المنافسة ينبغى الغاء كافة القيود على دخول اسواق جديدة أو انشطة جديدة ماعدا فى الحدود الدنيا الضرورية لحماية الصحة العامة والأمان (مثل المعايير الصحية الواجب توافرها فى المطاعم ومحال الأغذية).

اما الزراعة فهى حالة مختلفة. حيث ينبغى السماح للأفراد بتملك أو تأجير الأرض لاغراض الزراعة الضيقة النطاق للفاكهة والخضروات وانتاج اللحوم والألبان. غير أن الهيئات الزراعية الكبيرة من المحتمل أن تكون فاعلية فى انتاج الحبوب، ومثل هذه الوحدات ينبغى تحويلها الى شركات مساهمة بما يتمشى مع النهج الذى تحدثنا عنه من قبل.

٣- تثبيت الإنفاق وتقييد الاقراض

بالاضافة إلى قضايا الاقتصاد الصغير مثل التسعير، يواجه الاتحاد السوفيتى الآن عجزا هائلا ومتزايدا فى الميزانية الحكومية، ودخولا نقدية تتزايد بمعدل أسرع من الانتاج، وتضخما متفاقما صريحا ومكبوتا، وفرارا من الروبل.

ففى سوق حرة سوف تتسبب الزيادات فى الدخول وكساد الانتاج فى ارتفاع الاسعار- أى التضخم. وطالما كانت اسعار التجزئة مثبتة فإن الطلب المتزايد يعبر عن نفسه فى صورة أرفف فارغة. فما أن يظهر نقص حتى يبدأ التخزين ويشرع الناس فى استخدام السلع كمخزون للقيمة. وتضطر الجمهوريات إلى توزيع السلع الأساسية بالبطاقات، ويصبح الروبل أقل قابلية للتحويل بقدر أكبر على الصعيد الداخلى.

وهذه أعراف مألوفة للتضخم المكبوت الحاد وتقع اسباب ذلك ضمن فئات ثلاث:

* وضع الروبل المعلق. فالأفراد لديهم قدرة مفرطة على انفاق العملة وحسابات الإدخار.

* عجز الميزانية، تفاقم عجوزات الميزانية باستمرار من وضع الروبل (المعلق أو المهدد)، والعجز الرسمى الذى يبلغ فى الوقت الحاضر عشرة فى المائة من إجمالى الناتج القومى سوف يتفجر فى عام ١٩٩١ اذا لم يتم رفع أسعار التجزئة عندما تتحرر أسعار الجملة.

* التخزين. طالما ان الناس يتوقعون زيادات فى الأسعار فإن النتيجة هى التخزين ومحاولات التخلص من الروبل.

سياسات التثبيت على المدى القصير

يتمثل التهديد المباشر فى أن تدهور النشاط الإقتصادى واضطراب نظام التوزيع سيتفاقمان: فهناك قدر أقل من السلع فى مخازن الدولة وهناك فارق كبير بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق السوداء، وهناك تضخم متسارع. ومع انهيار نظام التسعير، سوف تلجأ الجمهوريات والمحليات على نحو



يستحيل تجنب حدوث زيادة كبيرة فى الأسعار

متزايد إلى التوزيع بالبطاقات والكوبونات والعملات البديلة والقيود المراقبة على الحدود وتقييد حركة السلع.

من المتعذر تجنب حدوث زيادة كبيرة فى الاسعار واذا تم تأجيل تحرير الأسعار، فإن الهروب من الروبل سوف تزداد حدته وسوف تتسارع معدلات التضخم كما أن التضخم الجامح سوف يصبح امكانية حقيقية. إن اقصى أمل لتجنب انهيار تام هو تحرير الأسعار وميزانية صارمة وسياسات أقراض صارمة، وينبغى ان تركز سياسات التثبيت على تقييد نمو الدخول النقدية. ونحن نقترح مايلى:

* يأتى على رأس الاولويات خفض العجز فى الميزانية. والميزانية المتوازنة تسيطر بفاعلية على نمو الدخول. وأكثر الخطوات أهمية على المدى القصير هى تحرير الأسعار والغاء أشكال الدعم، وبدون مثل هذه التدابير فإن العجز سوف يزيد الى ١٠٠ مليار روبل على أقل تقدير فى عام ١٩٩١.

ونحن نوصى فى أعم الأحوال بتخفيض الإنفاق بدلا من زيادة الضرائب. وهناك فرصة لحد الدعم للصناعات غير الرابحة. كما أن الاستثمارات المركزية يمكن تخفيضها. ويمكن ادخال اصلاحات على تخصيص العملات الصعبة على نحو مباشر ولنقل عن طريق فرادات للعملة الصعبة.

*أن تقييد الإقراض الى حد كبير أمر ضرورى. فلا ينبغى أن يعطى بنك الدولة السوفيتى قروضا الا للشركات التى يمكنها السداد. وفضلا عن ذلك فإن النظام المصرفى ينبغى أن يضع حدودا للقروض الاجمالية فى قطاع الشركات، بنفس القدر الذى تحدده به البنوك المركزية الغربية. ان خصخصة النظام المصرفى ليست ممكنة ولاهى ضرورية على المدى القصير للحد من الاقراض، وان كان ينبغى اعتبار الخصخصة هدفا على المدى البعيد.

* إن تركيب الضريبة الحالى فى مجملة قابل للتطبيق فيما عدا أن كافة الضرائب ينبغى تقديرها بالروبل لكل وحدة فإن ذلك ينبغى ان يحل محله تقدير على أساس القيمة بنسبة مئوية من اسعار الانتاج ولسوف يحول ذلك دون تناقص الضرائب مقدرة بقيمتها مع زيادة الأسعار.

ونحن لانوصى بتعويض مختلف الجماعات عن زيادات الأسعار بربط اجورها بالأسعار الحقيقية، فكما اتبعنا هذا النظام كلما زادت اخطار التضخم الجامح. والاستثناء الوحيد الذى نوصى به باللجوء لذلك هو المدفوعات لاصحاب الدخول المنخفضة مثل ارباب المعاشات.

٤- التخفيف من الآثار الاجتماعية

ربما كانت اخطر النتائج المكسية لهذه الاصلاحات الضرورية هى الزيادة الحادة فى البطالة الصريحة، واعانة البطالة هى السبيل الوحيد للمواءمة بين ضرورة عكس اتجاه التدهور فى الإقتصاد السوفيتى وبين الحيلولة دون التسبب فى متاعب شاقة للعمال فى مرحلة الإنتقال.

ونظرا للتنوع فى الإتحاد السوفيتى، فإن من الأفضل أن تناط بالجمهوريات والمحليات المسؤولية عن ادارة نظام الأعانات، وينبغى أن تكون لدى هذه الحكومات العائدات الضريبية اللازمة للوفاء بهذه التكاليف.

٥- فتح الإقتصاد على العالم

هناك أسباب ملحة للقيام بذلك بأسرع مايمكن. والسبب الرئيسى هو تعريض الشركات السوفيتية للسوق العالمية. فالمنافسون الأجانب سوف يحددون سعراً ومستوى للجودة وينبغى للشركات السوفيتية أن تجاريها فى ذلك لكى تبيع منتجاتها فى الداخل والخارج.

وثانيا سوف يضمن السماح بتحويل الروبل أن تتحرك الأسعار السوفيتية وفقا لمستويات التخليص فى السوق. فالشركات الأجنبية خبيرة فى ايجاد توليفات بين الأسعار والكميات والنوعيات بما يتلاءم مع كل بلد، وسوف تجبر المؤسسات السوفيتية التى تحولت حديثا إلى شركات على أن تجعل أسعارها فى الداخل على مستوى الأسعار العالمية.

ثالثا أن فتح الإقتصاد سوف يوفر تنويعة كبيرة من السلع للعمال وان كان ذلك باسعار كبيرة.

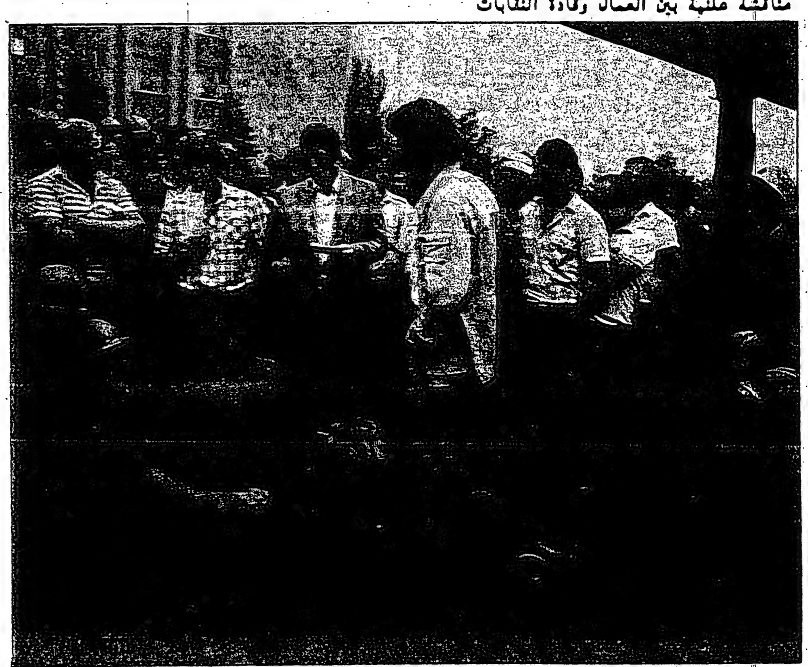
واخيرا سوف تحد المنافسة الأجنبية بصورة فعالة وفورية من اللجوء إلى ممارسة سلطة الإحتكار.

ونحن نوصى بمايلى:

* ينبغى أن يصبح الروبل قابلا للتحويل بحرية للعملات الأخرى فيما يتعلق بكافة المعاملات «الجارية» وينبغى السماح للشركات السوفيتية والأجنبية بشراء وبيع الروبلات والعملات الأجنبية لاغراض تصدير واستيراد السلع والخدمات. وينبغى اطلاق حرية الشركات الأجنبية فى البيع فى السوق السوفيتية، وبأن تمتلك حسابات بالروبل وأن تصدر الأرباح إلى بلادها، ومع ذلك فإننا نوصى بوضع حدود أولية للصفقات «الرأسمالية». وينبغى عدم السماح للمواطنين السوفيت بحيازة أسهم اجنبية أو كميات كبيرة من العملات الأجنبية.

*ينبغى السماح بتعويم الروبل وخضوعة لتدخلات الحكومة للحد من التذبذبات الحادة فى أسعار صرفه. وتحديد سعر صرف ثابت للروبل مقابل العملات الغربية أمر مرغوب، ولكنه ليس مجديا على المدى القريب وذلك

مناقشة علنية بين العمال وقادة النقابات



نظرا لامكانية حدوث تضخم حاد.

أن انخفاض السعر لدى التعويم أمر حتمى ومطلوب. فالروبل المنخفض القيمة يضمن ان تصبح الأعمال فى الإتحاد السوفيتى مربحة مما يجذب الشركات الأجنبية والتكنولوجيا الأجنبية.

* ينبغى أن تحل تعريفة موحدة على كافة الواردات بنسبة تناهز ١٠ فى المائة محل حصص الواردات ، وربما كان من المرغوب فيه دعم بعض الواردات وكذلك الإنتاج الداخلى لبعض المنتجات الغذائية الرئيسية مثل الخبز والخضر والزيوت. ربما كان من الضرورى أيضا تصدير الطاقة وبخاصة البترول والغاز للحصول على ضريبة تصدير مؤقتة تحمى المستهلك من الزيادة الكبيرة فى الأسعار، ومع ذلك فإن أسعار الطاقة المحلية ينبغى أن ترتفع بالفعل إلى المستويات العالمية.

الإتحاد الإقتصادى

إن قوى الطرد المركزى التى تؤدى بالجمهوريات والمحليات الى فرض سيطرتها والمطالبة بالإستقلال انما تنبع من انهيار النظام الإدارى الراهن، فلاطائل من السعى للتفاوض على اتفاقيات بين الإتحاد والجمهوريات فى عالم تشوهت فيه شروط التبادل والأسعار إلى هذا الحد، عالم ليس التبادل فيه طوعيا ويشعر فيه الجميع بانهم يتعرضون للإستغلال.

وهناك مكاسب هائلة من الإبقاء على منطقة تجارة حرة عندما تعمل آلية الأسعار بفاعلية. ولكن عندما يتم إطلاق الأسعار فحسب وعندما يعكس ذلك أشكالا أصيلة من الندرة والتكاليف ويستعيد الروبل قيمتة ويستقر عندها فقط فان الظروف الإقتصادية سوف تكون مواتية للتوصل إلى اجماع سياسى حول شكل الإتحاد السوفيتى الجديد.

٦- خاتمة

ولكى يحالف هذه التدابير النجاح لابد أن يتم توضيحها للبرلمان، ولوسائل الإعلام وللشعب. ويتطلب تبينها بصورة ناجحة التزاماً مخلصا ومنسجما من جانب الزعماء السوفيت واتفاقا مع زعماء الجمهوريات.

نحن نعترف بأن هذا الحل سوف يكون مؤلماً ومثارا للخلافات. وفضلا عن ذلك ليس من الممكن تقديم ضمان أكيد بأن هذه التدابير سوف تؤدى إلى إبراء الأمة من عللها. ولكن مايمكننا قوله بثقة هو أن التاريخ يثبت المرة تلو الأخرى أن السماح للأسواق بإدارة الإقتصاد هو أفضل أمل لاعادة العافية لأقتصاد مريض ولرفع مستويات المعيشة.

مغزى "هذا" الإصلاح .. فى ضوء إعادة تقسيم العالم ..

د. رمزى زكى

قبل البدء فى التعليق على هذا التقرير، لابد من الإشارة إلى أن الصراع السياسى على السلطة الذى فجرته **البيروسترويكا** فى الإتحاد السوفيتى، وهو الصراع الذى لم يحسم بعد، وإن كانت ملامح حسمه قد بدأت تلوح فى الأفق بعد تسارع الأحداث مؤخرا، إنما يخفى وراءه صراعاً فى الجانب الإقتصادى، أى حول طبيعة النظام الإجتماعى فى الإتحاد السوفيتى. ويبدو لنا، أنه من المهم جداً لفهم مايجرى الآن فى الإتحاد السوفيتى وتأثير ذلك على آفاق مستقبله، أن نفهم جيدا مايجرى فى العمق الإقتصادى داخله. فأمام المشكلات والمآزق الإقتصادية والإجتماعية والقومية التى تفجرت بعد مجيئ **جورباتشوف** لمقاليد السلطة فى عام ١٩٨٥، فضلا عن المشكلات الموروثة من فترة السبعينات، فإن ثمة صراعا ضاريا يجرى الآن حول طبيعة مستقبل النظام الإجتماعى. وهو صراع وإن كان يبدو لأول وهلة على أنه صراع فكرى حول مشروعات الإصلاح الإقتصادى، إلا انه يحوى فى طياته ملامح صراع طبقى واضح بين هؤلاء الذين يريدون العودة للوراء والتحول للنظام الرأسمالى، وبين هؤلاء، الذين يحلمون بالإصلاح فى إطار المحافظة على إطار المجتمع الإشتراكى. وهو صراع زادت ضراوته فى ضوء الضعف الشديد الذى دب فى النظام السياسى والسلطة المركزية للدولة وفى ضوء تفاقم الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية مؤخراً.

ورغم أن جورباتشوف ومجموعته كانت تشير فى خطابها السياسى فى البداية، الى أن الهدف الأساسى من عملية إعادة البناء هو الإرتقاء بالمجتمع الاشتراكى ونقله إلى مرحلة نوعية جديدة من التطور واعطاء الاشتراكية وجها جديدا، يجذب الناس إليها على أساس أنها مجتمع عادل وإنسانى ومنظم بشكل ديموقراطى، إلا انه من الناحية الفكرية والعملية لم تمتلك **البيروسترويكا** أية رؤية واضحة فى الجانب الإقتصادى لجعل مثل هذا الهدف أمراً ممكنا. بل على العكس من ذلك أعلن جورباتشوف فى كتابه الشهير «أنه لاتوجد لدينا صيغ جاهزة»، وتركت الأمور لتتطور على نحو عضوى مثير للدهشة.

ومع ذلك، فإن المتابع للأحداث يستطيع أن يرصد بكل سهولة بروز تيار واضح وقوى، أعلى صوتا وتأثيرا على الأحداث وتطورها، يعلن بصراحة تامه، أن جوهر عملية إعادة البناء يجب أن يكون من خلال التحول السريع نحو نظام الملكية الخاصة والسوق، والتخلى عن التخطيط والإعتماد أساسا على السوق، مع مايعنيه ذلك من ضرورة إبعاد الدولة عن التدخل فى نظام الأسعار والأجور والأرباح، وفتح الإقتصاد السوفيتى بسرعة أمام المنافسة الأجنبية وعلى نحو يتيح له الإندماج

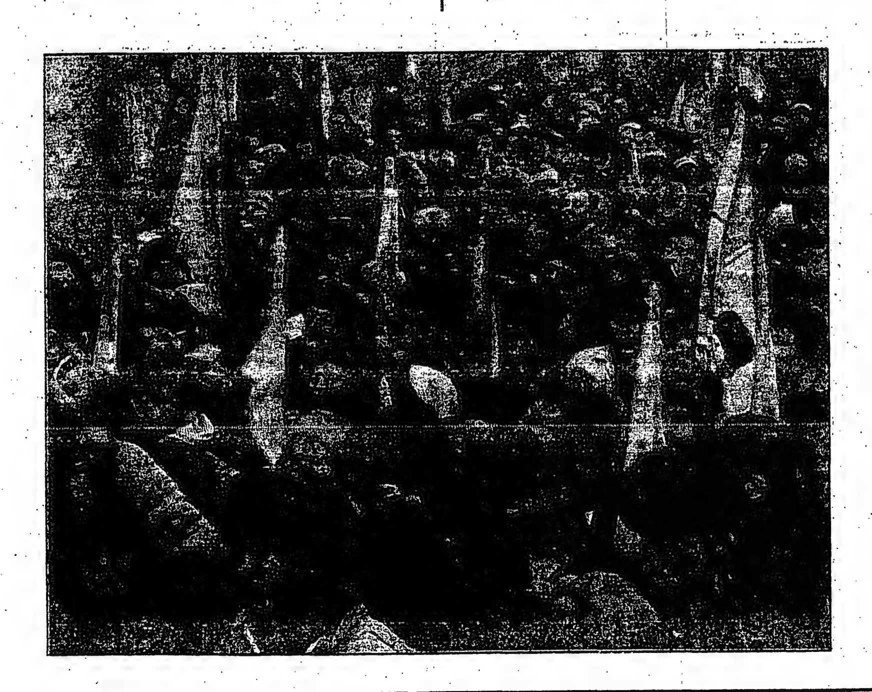
فى الإقتصاد الرأسمالى العالمى. ولا يعبأ هذا التيار بالآثار الإجتماعية الوخيمة التى يمكن إن تلحق بالعمال وذوى الدخل المحدود من جراء ذلك كله (البطالة الواسعة، الغلاء، تدهور مستوى المعيشه..) فهى فى رأى انصاره ثمن لابد وأن يدفع لقاء عملية التحول هذه. بل إن هذا التيار لايمانع فى تفكيك الإتحاد السوفيتى والسماح بانفصال جمهوريات البلطيق وغيرها عن الدولة، على أمل أن تشكل جمهوريات الإتحاد السوفيتى فيما بعد- ومن خلال عملية التحول هذه- سوقا مشتركة سوفيتية. فى ضوء هذه التوجهات، ليس من المستغرب أن يهاجم هذا التيار الإشتراكية وأيديولوجيتها، وأن لايخفى إعجابه وإنبهاره بالنموذج الرأسمالى الغربى، وهو مايبدو واضحا فى كتابات وخطط منظرى هذا الاتجاه. **لكن المثير للدهشة فى هذا الخصوص، أن بعضا من المنظرين الإقتصاديين لهذا التيار كانوا، وحتى عهد قريب (قبل ظهور البيروسترويكا) من غلاة المنظرين للنظام القديم، وانهم إنتقلوا، بسرعة وبزاوية ١٨٠ درجة إلى المعسكر الآخر (ابالكين مثلا).**

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن خطط الإصلاح الإقتصادى المختلفة التى صاغها الإقتصاديون والخبراء السوفيت بتكليف من جورباتشوف (خطة سثالين، خطة بالكين، خطة الجنبيجيان... إلى آخره) ليست فى جوهرها الا تنويعات مختلفة لهذا التيار. على أنه من الخطأ، فيما أتصور، أن يعتقد البعض أن هذا التيار ذا الملامح الرأسمالية الواضحة ظهر كنقيض للبيروسترويكا وما كانت تبشر فى بدياتها من مجتمع اشتراكى اكثر تقدما وعدلا وديموقراطية. فهو الثمرة الواضحة للبيروسترويكا فى بعدها الإقتصادى ونتيجة لما خلقته من أرضية خصبة لإنضاج هذا التيار، تمهيدا لفرضه على الإقتصاد السوفيتى. ويبدو لنا ان جورباتشوف، بنظرته البرجماتيه وأحلامه الرومانسية، ينحرف تدريجيا نحو هذا التيار. لكن أهم مايقلقه هو الإضطرابات الضخمة، الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والقومية التى سترافق تنفيذ توجهات هذا التيار ومايتجم عن ذلك من تهديد مباشر لسلطة الدولة المركزية ومن تقويض كامل لأسس المجتمع الإشتراكى.

بعد هذه المقدمة التى طالت بعض الشيئ، لنحاول أن نلقى إطلالة سريعة على أهم ماجاء فى هذا التقرير، مع مراعاة أن مايعنينا هنا **هو التعليق على منهجية التقرير وأرضيته الفكرية، والنتائج المحتملة حال الأخذ بما جاء فيه من مقترحات.**

وكنقطة بداية لملاحظاتنا، تنبغى الإشارة، إلى أن التقرير رغم أنه يذكر أنه يمثل ثمرة مناقشات مطولة تمت بين اقتصاديين من الإتحاد السوفيتى والدول «الإشتراكية» الأخرى وآخرين من الدول الرأسمالية، مما كان يفترض أن يظهر فيه نوع من المزج أو التوليف بين المدرسة الماركسية والمدرسة الرأسمالية فى التحليل الإقتصادى، إلا أنه جاء فارغا تماما من أية رؤية ماركسية فى الإقتصاد، وطغت عليه بشكل واضح نزعة المدرسة النيوكلاسيكية الرأسمالية فى عرضه للمشكلات وطرح الحلول بشأنها كذلك يلاحظ أن التقرير رغم أنه مخصص لمشروع مايسمى «بالإصلاح الإقتصادى والتكامل فى الاتحاد السوفيتى ولمعالجة الأزمة الإقتصادية فيه» إلا أن التقرير يهدف فى حقيقته إلى ماهو أبعد من ذلك بكثير. فهو يذكر بصراحة أنه «يهدف فى البداية إلى النظر لا فى الوضع فى الإتحاد السوفيتى فحسب، بل النظر على نطاق أوسع فى القضايا النابعة من التحول إلى السوق فى **كافة بلدان أوروبا الشرقية.** كما أن التقرير يشير إلى أنه سيركز فى المستقبل بدرجة أقل على تقديم النصح على المدى القصير وأن جل تركيزه سوف يكون مواصلة البحث فى التحولات من التخطيط المركزى إلى نظام الأسواق الحرة. من هنا فالتقرير يمثل فى الحقيقة **وجهة نظر غربية متكاملة تجاه عملية التحولات العميقة التى جرت وتجرى الآن فى الإتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية.** فهو اذن معنى، فى الأساس **بتحديد رؤية إستراتيجية طويلة المدى** ،وليس بالبحث فى خطوات الإصلاح الإقتصادى أو بالأزمات الإقتصادية الراهنة فى هذه الدول.

-وأول ملاحظاتنا، بعد الملاحظة التمهيدية السابقة على أهميتها، هى أن المتأمل فى **منهجية التقرير** يرصد، كما قلنا آنفا، أنه ينطلق من أرضية المدرسة النيوكلاسيكية الرأسمالية فى الإقتصاد. وهى مدرسة تقوم فى جانبها الأيديولوجى على الأيمان المطلق بالنظام الرأسمالى القائم على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج والعداء المطلق لتدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى، حتى فى صورته الكينزيه. وفى جانبها الإقتصادى تنطلق هذه المدرسة من إيمانها الشديد بآليات السوق وسحر اليد الخفية فيه، سواء، على صعيده الداخلى أو صعيده العالمى. فهذه الآليات فى رأيها هى التى تكفل توزيع وتخصيص الموارد على أحسن وجه يمكن شريطة أن يتم ذلك فى ضوء مبدأ الحرية الإقتصادية الكاملة. وانه اذا تم هذا فإن أصحاب عوامل الإنتاج سيحصلون من وراء ذلك على دخول عادلة تتناسب وانتاجيتهم. والغريب فى أمر هذه المدرسة انها تفترض، كخلفية نظرية لها، سيادة حالة المنافسة الكاملة والحرة فى حين أن رأسمالية اليوم



تتسم بطغيان الإحتكار سواء داخل السوق المحلية أو السوق العالمية. والإحتكار الذى يتحدث عند التقرير ويطالب بالتصدى له وتصفيته هو فقط الإحتكار الحكومى المستند إلى الملكية العامة.

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا، إلى أن المدرسة النيوكلاسيكية التى صمدت على سلم التطبيق العملى لها فى العقدين الماضيين على انقاض المدرسة الكنزية (مدرسة التدخل الحكومى) قد أخذت الشكل المعاصر لها من أفكار مدرسة شيكاغو (مدرسة ميلتون فريدمان وأنصاره) التى كانت ترى أن كل الأزمات والمشكلات التى يشهدها النظام الرأسمالى (تضخم، بطالة، ركود... إلى اخره) إنما تعود إلى اعاقة قوانين السوق من خلال تدخل الدولة وقوة نقابات العمال، وإن المطلوب لإعادة الحيوية لتراكم رأس المال هو إبعاد الدولة عن التدخل فى جهاز السوق (الغاء الدعم، التخلص من القطاع العام، تخفيض الضرائب على الأرباح ورؤوس الأموال...) وأن تركز الدولة جهدها فقط فى مجال مشروعات البنية الأساسية وصياغة سياسة نقدية منضبطة (عن طريق زيادة سعر الفائدة وتقليص عجز الموازنة العامة وخفض حجم الأئتمان المصرفى...) وهذه السياسة التى عرفت تحت مصطلح المدرسة النقدية MONETARISM والتى كان من أشد المتحمسين لها تاتشر وريجان، تعرضت مؤخرا لانتقادات لاهوادة فيها من داخل الإقتصاديين الرأسماليين أنفسهم فتطبيقها العملى فى أشد الدول تطرفا فى الحماس لها، وهما انجلترا والولايات المتحدة، لم يثبت أنه ساهم فى حل أزماتها الإقتصادية (اختلالات التوازن الداخلى والخارجى). بل على العكس فاقم من تلك الأزمات، ويكفى فى هذا الخصوص أن نشير إلى ماذكره الإقتصادى الأمريكى المعروف جون كنت جالبريث فى تعليقه على هذه السياسة فى الحديث الشهير الذى دار بينه وبين الإقتصادى السوفيتى مينشكوف. يقول جالبريث: «لقد تعلمنا فى بداية الثمانينات إن هذا العامل السحرى، على المعراض أنه علاج ناجع، لايمكن له أن يعمل، إلا إذا نتجت عنه نسبة عالية من البطالة ودرجة عالية من نقص استخدام الطاقة الإنتاجية فى المصانع. وهناك نقطة أخرى لم نعترف بعد بأهميتها: إن العامل المذكور يمارس تأثيره على حساب تحقق درجة كبيرة من الإضعاف لارباب العمل، أى المنشآت والشركات الكبرى... نعم إن المذهب النقدى هذا الذى يقضى أن تكون معدلات



جورباتشوف

الفوائد العالية جداً، له أثر سلبى على تثميرات الشركات وتوظيفاتها. كما أن معدلات الفوائد العالية تشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذى من شأنه زيادة قيمة الدولار، أى انخفاض قيمة المنتجات المستوردة، ويضعف بدرجة أكبر صناعاتنا التعدينية وصناعة السيارات وكذلك القطاعات الأخرى. ونتيجة لذلك فإن نقاباتنا لاتستطيع المطالبة بزيادة الأجور دون المخاطرة بإغلاق المصانع التى تستخدم العمال. ويؤدى هذا الوضع بدوره إلى أنه عوضا عن حصول العمال على زيادة فى الأجور، يترجب عليهم أن يفاوضوا للوصول إلى تسوية أو نوع من التراضى. ولابد للنقابات من اجراء تنازلات من أجل استمرار الشركات والمصانع فى السير فى عملية الإنتاج. هكذا يعمل مذهب التفسير النقدى، انه عمليا يحد من التضخم ولكننا اكتشفنا منذ تطبيقه انه يشكل علاجا أكثر ضرراً بكثير من المرض الذى يفترض انه يعالجه».

أما على الصعيد العالمى، فقد أفضى التطبيق العملى للأخذ بتوجهات المدرسة النقدية النيوكلاسيكية إلى إحداث اضطرابات شديدة جداً فى منظومة الإقتصاد الرأسمالى العالمى: تعويم أسعار الصرف واشتداد المضاربات فى أسواق النقد الدولية، خلق أزمة مديونية طاحنة للعالم الثالث، انهيار البورصات العالمية فى خريف ١٩٨٦، تزايد أزمات العجز والفائض فى موازين مدفوعات مراكز وأطراف هذه المنظومة... إلى آخره. من هنا فإن هناك تراجعا تدريجيا عن هذه المدرسة فى كبريات الدول الرأسمالية. وقد اتخذ هذا التراجع عدة أشكال، منها الإتجاه نحو تخفيض سعر الفائدة وزيادة الضرائب (كما يحدث الآن فى الولايات المتحدة الأمريكية) وزيادة تدخل الدولة فى مجال التجارة الخارجية وهو ماتراه واضحا فى نمو نزعة الحماية والحد من القروض المعطاة لدول العالم الثالث وتدخل البنوك المركزية من حين لآخر فى سوق الصرف الأجنبى لمواجهة عنف التقلبات التى تحدث فيه.

وخلاصة القول، انه من الناحية المنهجية والفكرية إرتكز التقرير على رؤية نظرية فاسدة (المدرسة النقدية النيوكلاسيكية) التى جلبت الفوضى والكساد والديون والتكتلات الإقتصادية داخل دول المنظومة الرأسمالية، ناهيك عما سببته من بطالة واسعة وتدهور فى مستوى معيشة العمال ومحدوى الدخل. وأنه فى الوقت الذى يجرى فيه التخلى تدريجياً عن هذه الرؤية داخل المراكز الرأسمالية بعد أن ثبت فشلها، فإن من كتبوا هذا التقرير يقترحون على الإتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية الأخذ بمنهج وتوجهات هذه الرؤية.

وثانى هذه الملاحظات تتعلق بضرورة التساؤل عن معنى مصطلح «الإصلاح الإقتصادى» ودلالته الإجتماعية. هل المقصود به تغلب مجموعة هذه البلدان على المشكلات التى تعوق نمو قوى الإنتاج (قضايا التراكم والنمو والتحديث وتنويع المنتجات وجودتها ووفرتها) مع المحافظة على أسس ومرتكزات النظام الإشتراكى: الملكية العامة لادوات الإنتاج، طبيعة السلطة، عدالة التوزيع وحق العمل وضمان التوظف الكامل للقوى البشرية، عدم استغلال الإنسان لأخية الإنسان، الاشباع المتزايد لحاجات الأنسان ماديا وروحيا، الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.. إلى آخره، أم أن معنى الأصلاح عند أصحاب هذا التقرير يقاس بمعيار وحيد أعرج، هو مدى الاقتراب من نظام السوق (وهى التعبير الخجول للنظام الرأسمالى)؟.

واضح أن من كتبوا هذا التقرير، وهم من فئة التكنوقراط الإقتصاديين لم يذكروا كلمه واحدة عن الحفاظ على الإشتراكية أو العدالة الإجتماعية (أو حتى التخطيط). من هنا فالقارئ اللبيب لن يحتاج لأى قدر من المعاناة من خلال قراءته لسطور هذا التقرير، ليدرك أن الإصلاح هنا قصد به، أساسا، سرعة تحول هذه المجتمعات نحو الرأسمالية.

وثالث هذه الملاحظات، هى أن المتأمل فى منهجية التقرير ومابنى عليه من تشخيص للأزمات الإقتصادية ومن علاج لها فى الإتحاد

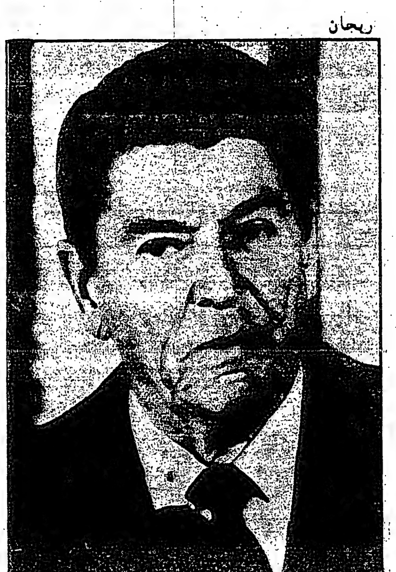
السوفيا يلحظ بوده «الإشتراكية» سيندهش حينما يلحظ بوضوح، ان التقرير يعامل مجموعة هذه الدول كما لو كانت ضمن نطاق مجموعة الدول النامية الفقيرة المدينة. بل إن أسس التقرير يمكن اعتبارها نسخة مكررة **من وصفات صندوق النقد الدولي التي يضعها للدول النامية المدينة ذات الوضع الحرج** ،ولا أخفى على القارئ، انني حينما كنت اقرأ هذا التقرير، كنت أشعر كما لو انه يتحدث عن مصر أو السودان أو بيرو أو السنغال، أو غيرها من الدول النامية التى تحاصرها الآن مشكلة الديون وتتعرض لضغوط خارجية هائلة. وهذا أمر فيه تعسف شديد وقفز علي حقائق الأمور. **إذ لا يمكن ادراج الإتحاد السوفيتي والدول التي كانت إشتراكية ضمن مجموعة الدول النامية** ، ولا يمكن، من ثم، اعتبار مشكلاتها الإقتصادية هى نفس مشكلات البلاد النامية. ومن المعلوم أن الهدف من وصفات صندوق النقد الدولي- كما ثبت نظريا وعمليا- هو وضع سياسات انكماشية تهدف إلى توفير الموارد التى تجعل البلد قادراً على الوفاء بعبء ديونه المتراكمه وإزالة كافة المعوقات التى من شأنها فتح هذه البلاد لاستقبال رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة فى المجالات التى يرتفع فيها معدل الربح فوق المتوسط العالمى. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تحجيم دور الدولة وابعادها كلية عن النشاط الإقتصادي والغاء كافة الخيوط التى كانت بيدها للتأثير فى مجريات الأمور الإقتصادية. وكل ذلك لابد وأن يرافقه خفض هائل فى الإنفاق الحكومى الموحد للخدمات الإجتماعية وضغط مستوى الإستهلاك الضرورى وخفض معدلات الاستثمار العام.

والآن ننتقل إلى الجزء الثانى من تعليقنا وهو: **ماذا سيحدث فى حال الأخذ بالمقترحات التى جاءت فى هذا التقرير؟**

من الواضح تماما، أن واضعى التقرير قد أخذو بمبدأ «الصدمات الزلزالية» أى القضاء التام، وبأسرع مايمكن، على البنيان الإقتصادى والإجتماعى والتنظيمى القائم، واستبداله بعلاقات الملكية الخاصة وآليات السوق العشوائية، مهما كانت النتائج التى ستتمخض عن ذلك، مستندين إلى حجة طالما رددها التكنوقراط الإقتصاديون وهى ان تأجيل الإصلاح من شأنه أن يفاقم الأمورمستقبلا. كما أن واضعى التقرير يحذرون من الإنتقاء الجزئى لوصفاتهم. ففى رأيهم أنه يتعين الأخذ بكافة مقترحاتهم، لأن التدريج أو الانتقاء سيؤدى إلى الفشل. فالمطلوب هو الاسراع، وفى خبطة واحدة بإتمام عملية التحول هذه. وهنا ينبه التقرير أيضا إلى ضرورة التخلى عن حلم إقتصاد السوق المنظم والحلول الوسط. فالمطلوب هنا رأسمالية طليقة تماماً والعودة الى مايسمى بالدولة الحارسة للنشاط الفردى.

وفى اعتقادهم أن جوهر عملية الإصلاح يتمثل فى : تحرير الأسعار، ونقل ملكية المشروعات العامة للقطاع الخاص (الخصخصة) وعلاج العجز فى الموازنة العامة عن طريق إلغاء الدعم والحد من نفقات الدولة الجارية والاستثمارية، وضبط معدلات نمو عرض النقود، والغاء الرقابة على الصرف وتعويم العملة، وفتح الإقتصاد أمام المنافسة داخليا وعالميا، وإطلاق حرية الشركات الأجنبية فى البيع فى السوق المحلية وأن يتاح لها تصدير ارباحها للخارج.... مع ماينطوى عليه ذلك كله من إجراءات محددة وواضحة تماما فى اذهان واضعى التقرير. أما فيما يتعلق «بالعون» الخارجى الذى يمكن أن يقدم لدعم عملية التحول هذه، فتبقى الإشارة، إلى أن الدول الرأسمالية الصناعية رغم انها قد ايدت بشكل حاسم البيروسترويكا وعمليات التحول العاصف التى جرت فى مجموعة دول شرق أوربا، وبالذات احداث عام ١٩٨٩، إلا انها إشترطت الا تقدم لها اية قروض أو استثمارات، إلا اذا تقدمت على طريق الأخذ بهذه المقترحات، التى كانت واضحة تماما، حتى قبل كتابة هذا التقرير. بل أصرت بعض الدول الرأسمالية أن تلجأ الدول الاشتراكية إلى صندوق النقد الدولى لكى يصيغ لها برامج للتصحيح الإقتصادى على غرار ما يحدث مع

ريجان



دول العالم الثالث الفقيرة المدينة (وهو ما تم بالفعل فى حالة بولندا والمجر)

صحيح، انه من الصعب الآن التكهن، على وجه اليقين، بما سيترتب على تنفيذ هذه المقترحات من نتائج وبخاصة فى الأجل المتوسط والطويل. ولكن الأمر الذى لاجدال فيه، هو انه من الناحية الفعلية، ثمة تنفيذ حقيقى للكثير من هذه المقترحات فى الإتحاد السوفيتى وغيره من دول أوربا الشرقية. وهناك الآن حصاد ملموس لتلك المقترحات بعد أن أخذت سبيلها للتطبيق. مثل:

١- **حدوث تضخم جامع فى هذه الدول** بعد انفلات الأسعار. ففى بولندا وصل معدل ارتفاع الأسعار إلى ٨٠٠٪ فى عام ١٩٩٠ وفى يوغوسلافيا ٥٥٪ وفى بلغاريا ٥٠٪، والمجر ٢٩٪ ورومانيا ٢٠٪ (انظر مجلة دير شبيجل عدد ١٧ لسنة ١٩٩١ ص ١٥١).

٢- **حدوث بطالة على نطاق واسع** لم تعرفها هذه البلاد من قبل، إلى الحد الذى باتت تهدد فيه حياة اقسام واسعة من العمال والموظفين. وثمة توقعات باتجاه معدلاتها نحو التزايد فى السنوات القادمة.

٣- **حدوث مايشبه الشلل العام لجهاز الإنتاج القومى فى هذه البلاد**. وتحولت معدلات النمو الإقتصادى إلى معدلات سالبة. ففى عام ١٩٩٠ كان هذا المعدل- ١٢٪ فى كل من بولندا ورومانيا، و-١١٪ فى بلغاريا، و-١٠٪ فى يوغوسلافيا، و-٥٪ فى المجر وفى الاتحاد السوفيتى- -٤٪ وفى تشيكوسلوفاكيا-٣٪. (نفس المصدر السابق ص ١٥١).

٤- **انهيار عملات هذه الدول** وتدهورها بشكل فلكى أمام العملات الأجنبية

٥- **بروز حركات شوفينية وانفصالية** على نحو يهدد الكيانات السياسية لهذه الدول (حالة الإتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا)

٦- **توسع انتشار الجريمة والإنحلال الخلقى وبروز نزعات نازية فيها.**

حقا، أن واصفى التقرير كانوا يتنبؤن ببعض هذه النتائج. ببدانها فى رأيهم أمور طبيعية ومن «الصعب تجنبها». اما مايترتب على ذلك كله من تهديد لمستوى معيشة السكان ومن قلاقل اجتماعية فإن واضعى التقرير يكتفون برصدها دون تقديم علاج لها. بل إنهم يقولون صراحة :«نحن لانوصى بتعويض مختلف الجماعات عن زيادات الأسعار بربط اجورها بالأسعار الحقيقية. فكلما اتبعنا هذا النظام كلما زادت أخطار التضخم الجامح، أى ان المطلوب إذن هو خفض سعر الأجر الحقيقى ليصبح عنصر العمل

رخيصا أمام نشاط القطاع الخاص المحلى والأجنبى. أما عن البطالة الحادة فيمكن تقرير نظام للاعانات يناط بالجمهوريات وأجهزة الحكم المحلى بشرط أن يتوافر لديها العوائد الضريبية لمواجهة هذه «التكاليف».

واخيرا، ينتهى التقرير بالإفصاح عن مقصده تماما حينما يشير إلى «أن التاريخ يثبت المرة تلو المرة، أن السماح للأسواق بإدارة الإقتصاد هو أفضل أمل لإعادة العافية لاقتصاد مريض ولرفع مستوى المعيشة». وكأن واضعى التقرير لم يسمعوا أبداً عن أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) أو عن الأزمات الدورية BUSINESS CY-CLES أو عن أفكار المدرسة الكينزيه عن حتمية وقوع الأزمات الأقتصادية فى الإقتصادات التى تعتمد على آليات السوق الحرة. كما انهم يطالبونا بالغاء عقولنا تماما حينما تجاهلوا الدور المتعاظم الذى لعبه، ومايزال، التدخل الحكومى فى أغنى البلاد الرأسمالية وبخاصة فى ادارة الأزمات.

يبقى بعد ذلك أن نشير إلى أننا حقا أمام منعطف تاريخى هام، أهم مايميز ملامحه على الصعيد الإقتصادى هو هذا الإنتشار الكاسح لليبرالية الإقتصادية المتطرفة التى تحاول أن تعود بالنظام الرأسمالى إلى أيام نشأته الأولى حينما كان لرأس المال سطوته المطلقة. فما هو سر هذا الإنتشار؟ وإلى ماذا يفضى؟

أعتقد أن السر ربما يكمن فى تلك الأزمة العالمية التى يواجهها العالم أجمع منذ مطلع السبعينات من هذا القرن. وهى أزمة معقدة وتجب ثلاثة أزمات واضحة هى:

* أزمة النظام الرأسمالى.
* أزمة النظام الإشتراكى.
* أزمة حركة التحرر الوطنى وفشل التنمية فيها.

وهى أزمات أدت، بحكم جدلية الصراع وعلاقات القوى فيما بينها، إلى بروز هذا الإنتصار الكاسح لليبرالية. ففى ظل هذه الأزمات كانت الرأسمالية العالمية بحكم رصيدها التاريخى الكبير فى النشأة والنمو والتمرس على مواجهة الأزمات، كانت أسرع إلى التكيف وإلى رسم استراتيجيتها للتعامل مع هذا الوضع التاريخى الجديد.

صحيح، انه رغم النمو الهائل الذى أحرزته الرأسمالية وقدرتها الملحوظة فى تثوير قوى الإنتاج وتمتعها الآن بقدرة هائلة على الإنتاج والتطوير (بفضل الثورة العلمية التكنولوجية) إلا أنها لم تستطع حتى الآن أن تتغلب على تناقضها الجوهرى والرئيسى، وهو التناقض القائم بين القدرة الهائلة على الإنتاج والقدرة المحدودة على التصريف بسبب علاقات الملكية والتوزيع فيها. وصحيح أيضا، أن الرأسمالية على صعيدها المحلى فى البلاد الصناعية قد حاولت من خلال الكينزية فى عالم مابعد الحرب، أن تحل هذا التناقض من خلال التدخل الحكومى وماسمى بدولة الرفاه. لكن سرعان ماوصلت الكينزية إلى قمة تناقضاتها على مشارف السبعينيات حينما إنفجر التضخم والبطالة والكساد فى هذه الدول فى ظل وجود **اتجاه واضح لمعدل الربح نحو التناقض** وبالذات فى قطاعات الإنتاج المادى (الصناعات التحويلية والزراعية). ثم ادركت الرأسمالية فى مراكزها المتقدمة إبان العقد الماضى، أن التكاليف الأجتماعية التى تحملتها خلال فترة الإزدهار الكينزى والتى شكلت ماسمى بدولة الرفاه وماكانت تمثله من مكتسبات للعمال وللطبقة الوسطى: ادركت ان تلك التكاليف الإجتماعية أصبحت عبئا على رأس المال وماجاء فى ركابها من زيادة فى الضرائب ومن تدخل حكومى متزايد. ولهذا طالبت بالاستغناء عن دولة الرفاه وبالحد من تدخل الدولة فى المجال الإقتصادى والإجتماعى. وهذا هو الأساس الإجتماعى والفكرى الذى قام عليه مايسمى بالريجانوميكس REAGANOMICS والتاتشرية. بيد أن التطبيق الفعلى لهذه الليبرالية الجديدة قد أدى إلى زيادة البطالة وزيادة العجز الداخلى والخارجى وتزايد أخطار الركود والكساد. وهى أمور تهدد إستقرار النظام الرأسمالى اجتماعيا وسياسيا.

ثم حاولت الرأسمالية، على صعيد آخر، أن تجد مخرجا لازمتها من خلال تنشيط الطلب العالمى وزيادة التصدير السلعى والرأسمالى للدول النامية من خلال ضخ كميات هائلة من القروض ابان عقدى السبعينيات والثمانينيات. لكن ذلك أدى إلى بروز أزمة مديونية حادة تهدد الآن الآليات الهشة التى يسير بها الإقتصاد العالمى، وبخاصة بعد انشقاق دول المنظومة الرأسمالية إلى ثلاثة كتل اقتصادية متصارعة هى: كتلة أوروبا الموحدة، وكتلة اليابان وجنوب شرق آسيا وكتلة الولايات المتحدة وكندا.

ويبدو أنه مع انفجار أزمة النظام الإشتراكى وسرعة التردى الحادثة الآن فيه، وفى ضوء عجز البيروسترويكا عن ايجاد مخرج لتلك الأزمة، ومع إنهيار جهود التنمية فى دول العالم الثالث وانتكاس حركات التحرر الوطنى فيها وحصارها من خلال فخ الديون... يبدو أن الرأسمالية العالمية تجد نفسها الآن فى وضع شبيه بعشية الحرب العالمية الأولى، أى محاولة إعادة تقسيم مناطق العالم.

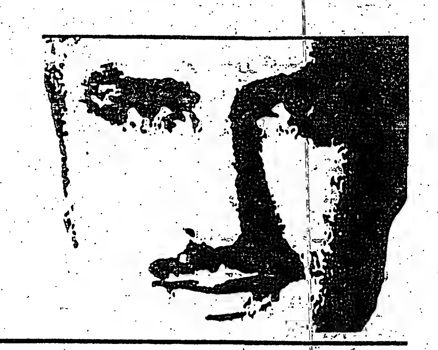
وهنا تبدو خطورة وقتامة السيناريو الذى وضعه المفكر الأمريكى شومسكى فى مقالته الشهيرة جريدة الجارديان مؤخرا، والذى ألمح فيه إلى أن القوى الرأسمالية الثلاثة المتصارعة قد اتفقت، ولو ضمنيا، على أن تكون إعادة التقسيم كالتالى: أن تنفرد أوروبا الموحدة واليابان بمهمة اختراق الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا، وأن تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم الثالث.

فى ظل هذا السيناريو- اذا كان صحيحا- هناك إذن فرصة ذهبية لاستعادة الحيوية لتراكم رأس المال وزيادة معدلات الربح فى هذه المراكز الصناعية الثلاثة. وستتمكن الرأسمالية من أن تتغلب، جزئيا على تناقضاتها التى خلقتها لها الليبرالية المفرطة فى بلادها. وحينئذ يمكن لدولة الرفاه ان تعود مرة أخرى، طالما أن التكاليف الإجتماعية لذلك سوف يتم تمويلها من فائض الأرباح المنتظره من الدول التى كانت إشتراكية ومن دول العالم الثالث.

فى ضوء هذا التحليل، قد يكون مفيداً أن نعيد قراءة خريطة العالم الراهن، وأن نفهم مايجرى فى الإتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا والعالم الثالث... بل ونفهم جيدا ماجاء فى هذا التقرير من رؤية استراتيجية.

رؤية نظرية فاسدة جلبت الفوضى والكساد والديون داخل العالم الرأسمالى

نظام السوق... هو التعبير الخجول للنظام الرأسمالى....



اغتيال شهدى عطية الشافعى/الحلقة الأخيرة

عدل لابس طرابيش!





استؤنف التحقيق فى وقت متأخر من بعد ظهر اليوم التالى الأحد ١٩ يونيو ١٩٦١، بعد أن عرض «عز الدين سراج» رئيس النيابة، نتائجه على النائب العام، الذى طلب إليه الإشراف على مواصلته، فانتقل رئيس النيابة مرة أخرى إلى الأوردى، وكلف وكيل نيابة الخانكة بمواصلة التحقيق، بينما انتدب «سامى عمر» وكيل نيابة بنها الكلية لإجراء عرض قانونى، للضباط الذين لم يذكر المصابون أسماءهم، وعرض جنود السجن- كذلك- على هؤلاء المصابين، وتحقيق مايسفر عنه العرض.

وفى الثانية بعد الظهر، استأنف «حسنى عبد العال» التحقيق باستدعاء «حسن منير» وفرقته، ليواجههم برواية المعتقلين التسعة والثلاثين، بأنهم- وبينهم «شهدى عطية»- قد تعرضوا لاعتداء كان من نتيجته إصابته ثم وفاته.

ولم يفاجأ المحقق، بالتعديل الثانى، على الرواية الرسمية لواقعة وفاة شهدى عطية، إذ كان قد استمع إليه فى الليلة السابقة على لسان المرضى الأربعة الذين ساومهم «يونس مرعى» على أن يشهدوا به، فسردوا أنباء تلك المساومة فى التحقيق.فعرف المحقق- مسبقا-، أن فى نية «حسن منير» الادعاء، بأن المعتقلين قد تمردوا بمجرد وصولهم.

استهدف التعديل تقديم مبرر للإصابات التى عثرت عليها النيابة فى أجساد المعتقلين ، وقام على رواية اشترك فى تأليفها «حسن منير» ونقباؤه الثلاثة والصول «مطاوع»، تقول بأن المعتقلين بدأوا- بمجرد وصولهم- فى التظاهر والهتاف بهتافات عدائية ضد الحكم الحاضر، وضد الرئيس عبد الناصر، تنادى بسقوط البرجوازية، والحكم الفاشى الفاسد وتنشد أناشيد شيوعية ورفضوا الدخول للأوردى، بدعوى أنهم مايزالون تحت التحقيق، فلما تقدم إليهم الرائد «حسن منير»- بصفته المأمور- ناصحاً إياهم بالرضوخ للأوامر، قام أحدهم بضربه على يده، وثنى ذراعه، ويده اليسرى، وقام آخر باصابته بضربة فوق المرفق الأيسر من حقيبة جلدية، مما اضطر جميع الضباط الموجودين والقوة بأجمعها للتقدم لانقاذه، والإشتباك مع المعتقلين فى معركة لتخليصه من أيديهم، فاختلط الجميع، وبعد قليل من الوقت، تمت السيطرة عليهم، وبدىء فى إجراءات دخولهم..

وعند هذه النقطة تتصل الأكذوبة الجديدة، بالأكاذيب السابقة، فيتقدم «شهدى» نحو المأمور شاكيا من الإنهاك، ويوضع فى المستشفى ويفحصه الطبيب ويكتب له العلاج ويسهر التمورجى طوال الليل أمام باب المستشفى ليعطيه الحقن كل أربع ساعات (!!!) وفى الصباح التالى يقع من فوق درج السلم، ثم يموت..

وكانت الأكذوبة الجديدة، تستهدف تغطية الفجوات الضخمة التى جعلت الأكاذيب الأولى -بعد تقرير الطبيب الشرعى وأقوال زملاء شهدى- عارية عن المنطق..فهى أكذوبة تعترف بواقعة الضرب التى لايمكن إنكار آثارها المادية، ولكنها تصورها باعتبارها دفاعاً شرعياً عن النفس، ضد عدوان ارتكبه المعتقلون، وأداء للواجب استهدف قمعاً لتمرد عنيف قاموا به، ووصل إلى حد اعتدائهم على أكبر رأس فى البلاد بالقول، وعلى أكبر رأس فى الأوردى بالضرب. ثم أنها- فضلاً عن هذا- رواية تشيع المسئولية القانونية عن الجريمة بين الضباط الستة، والسجانين التسعة عشر، والجنود الذين لم يحصهم أحد، فلا يتوجه الإتهام إلى أحد بذاته من قوة الأوردى وبذلك يضيع دم« شهدى» هدراً بين قبائل النظام!

لكن الرواية كانت هى الأخرى طائراً غير قابل للتحليق، إذ دفعت أسئلة النيابة عن تفاصيلها، القائلين بها إلى ذكر وقائع جديدة، أثارت أسئلة جديدة، دفعتهم إلى اختلاق أكاذيب جديدة، بدت فى مجملها غير منطقية مع بعضها البعض، ومع الوقائع المادية التى أثبتها تقرير الطبيب الشرعى، والمعاينة التى أجرتها النيابة.

وخلق التوسع فى التحقيق، وهماً قوياً لدى الجميع، بأن هناك نية جادة للوصول إلى الحقيقة،و تحديد المسئولية عن قتل «شهدى»، وبذلك تخلخلت مؤقتا النظرية التى روجها «حسن منير»، مبشراً ومهدداً، بأن الملف سيسحب من النيابة، ليعود إلى المباحث العامة فتحفظه،وبتخلخلها اندفع كثيرون من الجلادين وأعوانهم والخائفين من نفوذهم، يفرون من السفينة الغارقة، لينفى كل واقعة قد يترتب على اعترافهم بها مسئوليتهم عن مقتل شهدى، وفشلت كل محاولات «حسن منير» و«عبد اللطيف رشدى» و«يونس مرعى»، فى اقناعهم بأن تصوير الواقعة باعتبارها دفاعاً شرعياً عن النفس، ضد تمرد قام به المعتقلون فضلاً عن أنه يعطى مبرراً قانونياً يبرئهم من الاشتراك فى قتل شهدى، وإصابة زملائه، فإنه يشيع التهمة بينهم جميعاً.. وبذلك تنتفى المسئولية عن كل منهم على حده..

وكانت الطبعة الأخيرة من أقوال «حسن منير» وعصابته، قد دفعته للتوائم مع ما ذكره كل المعتقلين،فاضطر للاعتراف- لأول

مرة- بأن اللواء «اسماعيل همت» والمقدم «محمد الحلواني» والرائد «صلاح طه» قد ظهروا في أرض المعركة، ولكنه تلاعب في الزمن الذي مكثوه، فزعم أنهم لم يبقوا اكثر من ربع ساعة، اطمأنوا خلالها على وصول المعتقلين، وعلى الإجراءات المعدة، لتسجيل أسمائهم وتحديد مكان إسكانهم، ثم غادروا الأوردى في السابعة والربع صباحاً، قبل بداية التمرد ،ونشوب معركة إخماده وبذلك لم يعرفوا شيئاً عن المعركة الباسلة التي خاضتها قوات الأوردى المظفرة لرد عدوان الشيوعيين الملاعين، على المأمور المسكين..

وفضلاً عن التناقض بين أقوال الفرسان الثلاثة، والتناقض بينها وبين أقوال بقية قوة الأوردى، حول موعد انصرافهم، فإن المقدم «الحلواني» اضطر لتكذيب كل ماقيل في طبعات السيناريو المختلق حول حالة «شهدى» الصحية عند وصوله للأوردى، إذ وجدها تثير الريبة في أن يكون قد تعرض للإعتداء عليه في «سجن الحدرة»، فنفى إدعاء «حسن منير» بأن المعتقلين قاموا بهياج قبل ترحيلهم، مؤكداً أنهم «كانوا مثاليين خلال الشهور الستة التي قضوها بالإسكندرية»، وجزم بأن حالة «شهدى» الصحية- قبل ترحيله- كانت طبيعية للغاية، ووثّق ذلك بإرسال مذكرة من الدكتور عادل بدوي، طبيب «سجن الحدرة»، شهد فيها بأنه وقع الكشف الطبي على المعتقلين قبل ترحيلهم، فوجدهم جميعاً في صحة جيدة، واضاف بأن دفتر صحة المسجونين يؤكد أنهم «كسبوا صحياً من وجودهم في السجن»..

وتناقضت أقوال الأطباء الثلاثة، فيما بينهم، وتناقضت كذلك مع الطبعة الأخيرة للسيناريو الملفق، ولعل بعضهم قد شعر بأنه تورط، وشعر الآخرون بأنهم ورطوا، فقد كان عليهم أن يقدموا تفسيراً لخلو الأوراق الطبية التي دونوها ، من أية إشارة إلى تلك الكدمات الزرقاء المنتشرة في أنحاء جسد شهدى عطية، وزملائه، رغم إدعائهم أنهم فحصوا الجميع.

ومع أنهم قد اضطروا ، إلى تأييد الخطوط العامة للسيناريو، إلاّ إن كلاً منهم، حاول إنقاذ نفسه، وإبعاد الشبهة عنه، وتخفيف المسؤولية عن عاتقه، وهكذا أصر الدكتور «أمين بيير فهمي»- الذي وقع شهادة الوفاة- على القول بأنه حين شاهد «شهدى عطية» لأول مرة، وجده ملقى في الممر الفاصل بين عنبري ٣ ، ٤ في فناء الأوردى، وأنه أمر بنقله إلى المستشفى، مكذبا بذلك رواية المأمور- التي أيدها زميلة الدكتور «أحمد كمال»-، من أنه فحصه في زنزانته المستشفى ونفى مازعمه «حسن منير» من أنه- أي الدكتور بيير- فحص «شهدى» قبل وفاته صباح الخميس، وأمر باعطائه حقنة، مؤكدا أنه وصل فوجده قد مات، لكن أخطر ماقاله، كان إقراره بأن العمل قد جرى في المعتقلات على عدم تدوين الإصابات التي تقع بالمعتقلين، وهو ما أقر به «حسن منير» نفسه، الذي اضطر إلى الاعتراف بتلك الحقيقة الخطيرة- التي تثير الشك في سلامة الأوراق الطبية المتعلقة بشهدى وزملائه- ليقدم تفسيراً لخلو أوراق السجن الطبية من أية إشارة للتمرد المزعوم، وما أسفر عنه من إصابات سواء في المأمور، أو في المعتقلين. وقد قال في هذا الصدد، أن «الحوادث التي يتم فيها التصرف بمعرفة إدارة السجن لايحرر عنها أي شيء رسمي إلاّ في الحوادث التي لايمكن علاجها» وأضاف أنه أفهم طبيب المعتقل «بعدم اثبات أي إصابات بالمعتقلين نتيجة هياجهم جرياً على العادة.. علما بأن وظيفة الطبيب في هذا المجال، هي مش توقيع الكشف الطبي عليهم، وإنما هو استعراضهم واثبات حالتهم عند حضورهم للسجن»..

وقد أدرك طبيب أول الليمان، الدكتور «أحمد فهمي جودة» خطورة هذه الأقوال، التي تثير الريبة في تواطؤ أطباء السجن مع مأموره وضباطه، وتخلق الشبهة في اصطناع الأوراق والشهادات الطبية، فنفاها تماما، وكذب ماذكره زميلاه، وما قاله «حسن منير».

وكانت الورطة الثالثة التي وقع فيها أطباء السجن، تتعلق بالإصابة المزعومة في الذراع اليسرى لحسن منير، الذي كان عليه، أن يحدث بنفسه إصابة تؤكد زعمه بأنه تعرض لعدوان من المعتقلين. وتقول رواية شاعت في الأوردى آنذاك، أنه دخل إلى حمام منزله، وقام بتثبيت مرفق الذراع اليسرى عليه، وثناها بقوة فأحدث بها إصابة شخصها الدكتور «أحمدجودة»، بأنها «تورم بالرسغ الأيسر ويشتبه في وجود شرخ أو كسر به»، وهو دليل كان متهاوياً منذ اللحظة الأوليذلك أن ذراع «حسن منير»، كانت سليمة، وخالية من أية إصابات، طوال اليوم الأول للتحقيق، وهو يوم السبت، قبل أن يضطر في مسائه إلى إضافة واقعة التمرد وما أسفرت عنه من اعتداء المعتقلين عليه ليفتتح بها أقواله بعد ظهر اليوم التالي، ويظهر أمام المحقق، وقد غطى ذراعه، بشريط طبي لاصق، وهو يسنده إلى رقبته برباط، ولابد أن المحقق قد ذهل، من هذه المسرحية الهزلية و لعله شعر بالأهانة لتعمد «حسن منير» الإستهانه به، وتجاهل رؤيته له سليما في اليوم السابق،و مع أن المحقق لم يثبت هذه الملاحظة في محضره إلاّ أنه-تعمدأن يدون به أقوال عديدين من المعتقلين، أكدوا رؤيتهم للمأمور سليماً وبلا أي إصابة، بل وحرص على أن يدون لأحدهم في محضره قوله «حضرتك شفته يوم السبت وكان سليم»..

وهكذا تخلى الأطباء عن دعم قصة التمرد، واسرعوا يفرون من السفينة التي تتنازعها الرياح، ومع أن «الدكتور جوده» ، قد قبل مضطرا، أن يوقع على أوراق طبية مصطنعة، تعود إلى تاريخ اليوم التالي لوفاة «شهدى»، تفيد بأن «حسن منير» طلب توقيع الكشف عليه، لاصابته في ذراعه، إلا أنه رفض أن يذكر شيئا عن أسباب الأصابة، ونفى أن يكون المأمور قد حدثه تفصيليا بسبب إصابته، وقال أنه ذكر له أنه «اتخبط»!

والواقع أن موقف أطباء ليمان «أبو زعبل»، لم يكن منبت الصلة، بما قبله، أو مابعده، إذ لعب عديدون من أطباء السجون، دورا قذراً في التستر على عمليات التعذيب التي جرت داخل المسالخ المصرية، وتخلو عن شرف مهنتهم، وأعانوا الجلادين على ما أرتكبوه في حق ضحاياهم، وتخلوا- بنذالة وخسه- عن الالتزام بقسم مهنتهم، و عن الشهادة لصالح الضحايا، في معظم القضايا السياسية، سواء قبل الثورة أو بعدها، ومع أن المناخ السائد في عصور الارهاب، يمكن أن يكون عذرا لصمت هؤلاء، إلا إنه ليس عذرا لمشاركتهم، في التعذيب فضلا عن أنه- في الحالتين- لايليق بإنسان كامل الإنسانية

أما الضربة الحقيقية لأخر طبعات السيناريو، فقد لحقته من ضابطي الكتيبة- «كمال رشاد» و«عبد الفتاح مندى» اللذين رفضا الإعتراف بأنهما شاركا في قهر التمرد، سجانة الأوردى أنفسهم، وكان المعتقلون قد اتفقوا على ألاّ يوجهوا الاتهام لأحد منهم بذاته، مع أنهم كانوا يستطيعون بسهوله التعرف على من شارك منهم في الإعتداء عليهم، إلاّ أنهم تصرفوا انطلاقاً من يقينهم بأن هؤلاء البؤساء هم جزء من الفقراء الذين يدافعون عنهم ويتبنون قضاياهم ،ممن يسلبهم الجهل والقهر، فضلاً عن الفقر، حرية الإرادة، ويجعلهم أدوات في يد عتاة الجلادين، صحيح أن بعضهم كان يمارس التعذيب بلذة توحي بأنه مريض نفسيا ، ويتوحش يكشف عن إفتقاده للإنسانية، إلا أن المعتقلين لم يفقدوا الأمل في أن يساعد موقفهم هذا على

استرداد هؤلاء المساكين لإنسانيتهم، ولعلهم خشوا أن ينتهى الأمر، باتهام هؤلاء التعساء- الذين لا إرادة لهم فيما فعلوه-، وإفلات الحيتان الكبيرة..

وقد يكون موقف المعتقلين ذاك،- الذى لم يكن مجهولا لسجانة الأوردى،- هو أحد دوافع السجانه لذلك الموقف الذى لابد وأنه أذهل المحقق، فمع أنهم قد أيدوا رواية «حسن منير» ونقبائه الثلاثة، بأن المعتقلين قد هتفوا ضد «عبد الناصر»، واعتدوا على المأمور، إلا أنهم ضعفوا من مصداقيتها، وأسرع من يستطيع منهم النجاة، بالفرار من السفينة الغارقة، فأكد «حرس الليل»- وهم السجانة الأربعة الذين كانوا مكلفين بنوبة الحراسة فى ليلة الأربعاء- أنهم انصرفوا إلى منازلهم بعد إنتهاء نوبة عملهم، وأصروا على أنهم لم يشاركوا فى صد التمرد، أو يعرفوا عنه شيئا، وبرهنوا على ذلك، بما ورد فى دفاتر السجن، التى كانت ظاهريا قد أيدت انصرافهم ولم يدون فيها قرار المأمور ببقائهم للمشاركة، فى التشريفه. أما حرس النهار فقد زعموا بأنهم كانوا داخل «الأوردى»، فى حراسة المعتقلين القدامى، ولم يشاركوا فى صد التمرد، بل إنهم لم يتحمسوا لقصة التمرد ذاتها وذكر معظمهم أن كل ما سمعوه، هو ضوضاء لم يتبينوا لها سببا ولم يسمعوا منها شيئا، بل إن سجان البوابة «عابد محمد عابد» ، قد رفض تأييد الرواية التى تقول بأن الهتاف والتمرد والعدوان على المأمور قد وقع بالقرب من البوابه، قائلا أنه سمع ضجيجا فى المكان الذى نزل فيه المعتقلون على بعد نصف كيلو من البوابه، وبذلك لم يشاهد تمردا، أو يشارك فى صده بضرب المعتقلين بالأحزمة الجلدية المزودة بالحديد، أو بفروع الشجر، كما زعم المأمور، الذى عصفت أقوال الشاويش «عابد» المذعورة، بروايته من أساسها.

أما الضربة التى أصابت السيناريو الملفق فى مقتل، فقد جاءت فى أقوال كاتب السجن «منصور هندى- ٣٣ سنه- الذى دفعه دافع مجهول، إلى تأييد أكذوبة المأمور فى النصف الأول من أقواله مع ذات الحرص على أن ينكر كل ماقد يحمل شيئًا من المسؤولية عن مقتل «شهدى» فنفى مشاهدته للتمرد، أو مشاركته بالتالى فى صده بالضرب، ثم عدل عن ذلك فجأة فى النصف الثانى من أقواله لينفى أنه سمع هتافات أو أناشيد، ويعترف بأن المعتقلين كانوا يصلون إلى الموقع الذى جلس فيه، فيخلعون ملابسهم ويدخلون عرايا، وأنه لاحظ أنهم جميعا مضروبون، وأن «شهدى عطيه» حين خلع ملابسه أمامه، كانت الإصابات تغطى ظهره كله، وأن بعض المعتقلين كان يدفع ليقع على الأرض، ويسحب من أقدامه إلى الداخل، من بينهم «شهدى عطية»، الذى دخل إلى السجن عاريا ومبللا بالماء، ومسحوبا على الأرض من أقدامه، وهو راقد على ظهره...

وهكذا تخلى الجميع عن تأييد الواقعتين المحوريتين فى السيناريو الأخير، وهما تمرد المعتقلين، وقيام الضباط والسجانة بالاشتباك معهم لصده، بل أن الأصوات التى حصل عليها، كانت أقل من تلك التى حصلت عليها «طبعات» سابقة منه إذ انسحب من كشف المؤيدين حتى الصول «مطاوع» والممرض «أمين قنديل» والشاويش «عبد الحليم سعد»، الذين تخلوا بكل نذالة، عن شرف المشاركة فى صد التمرد الذى منحته لهم رواية المأمور...

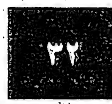
وبذلك اقتصر تأييد السيناريو الأخير على «حسن منير» ونقباؤه الثلاثة، الذين شعروا بأن الحلقة تضيق حولهم ولم يجدوا مايفسرون به عزوف السجانة عن تأييد روايتهم، إلا بذكر وجه واحد من الحقيقة، وهى أن هؤلاء السجانة جهلة وضعاف الادراك ، وليست لديهم معرفة كافية بالتعليمات التى توجب عليهم ممارسة العنف فى حالات التمرد، مما جعلهم ينكرون ماجرى خوفا من المسؤولية. أما الوجه الآخر، وهو استثمار ضباط الأوردى، لذلك الجهل فى دفع هؤلاء السجانين المساكين، لممارسة العنف ضد مواطنين ابرياء، فقد صمت عنه الجلادون.

ولابد أن الذعر الذى تلبس الجلادين، هو الذى كشف عن مدى مايتمتعون به من قدرة على الكذب الفاجر، فبالغوا فى الحديث عن «شراسه» المعتقلين، باعتبارهم من الشيوعيين الخطرين،و الذين أمضوا فترات طويلة فى السجون، وقال «حسن منير» بمكر تافه- أنه لم يدون محضرا بالواقعة، حتى لايضمنه هتافاتهم ضد السيد الرئيس جمال عبد الناصر، أما النقيب «مرجان» فقد قال بمكر داعر فى ختام أقواله:

-«عايز أقول إن الجماعة الشيوعين دول خطر... ومن السهل عليهم ترتيب الشهادة.

المستشار رجاء العربى





لم يكن استمرار التحقيق على النحو الذى يسير فيه ، ممكنا دون الحصول على إذن سياسى بذلك، ليس لأن المرحلة الأولى منه، قد كشفت فحسب عن ظروف مقتل «شهدى» ولكن - أيضا- لأن المعتقلين كانوا قد كشفوا فى أقوالهم، عن أن ماجرى لهم، هو تقليد متبع فى الأوردى، فضلاً عن أن قدامى المعتقلين المقيمين فيه، نجحوا من خلال الحديث مع ضحايا تشريفة ١٥ يونيو، فى إبلاغهم بأن بينهم من شاهد ذلك القسم من وقائع العدوان عليهم، الذى جرى فى فناء الأوردى، بما فى ذلك ما وقع منه على «شهدى عطيه» وأبلغوهم باستعدادهم للإدلاء بأقوالهم، وطالبوا إليهم أن يدونوا ذلك فى محضر النيابة.

وقد استجاب المحقق للطلب، فى بداية التحقيق، فاستدعى أول هؤلاء الشهود وهو «شحاته النشار»، واستمع إلى أقواله، ليكون أول شاهد- بعد ضحايا التشريفة- يؤكد أن «شهدى عطيه»، سقط ميتا فى فناء الأوردى، بينما كان النقيب «عبد اللطيف رشدى» ينهال عليه ضربا... فيعين بذلك مسئولا بذاته عن مقتل «شهدى» الذى كان قدتأكد آنذاك أنه مات من آثار الضرب، لكن تهمة قتله كانت شائعة بين قوة «الأوردى» كلها، ولم يكتف «شحاته النشار» بذلك بل يضيف أن هذا الضرب أمر تقليدى يتعرض له كل قادم إلى الأوردى عند وصوله، وطوال إقامته، ثم يختم أقواله مطالباً بالحماية لنفسه ولكل المعتقلين، لأن «الضرب ده مش حاجة غريبة... وكل يوم فيه ضرب، وعايزين الحالة دى تبطل، بعد النهاردة ماأقدرش أضمن حياتى هنا... وفيه معتقلات كتير... ومستعد أروح أى حته غير هنا».

وكان معنى أن يتجاوز التحقيق حدود واقعة مقتل «شهدى»، هو فتح ملف التحقيق

فى التعذيب منذ بدايته، وتحديد المسؤولين عنه، الذين قد يضطرون- دفاعا عن أنفسهم وتنصلا من المسئولية- إلى قيادة النظام كله إلى قفص الإتهام..

وحتى الآن، فإن أحداً لايعرف على وجه التحديد، الظروف التى دفعت النيابة إلى التحقيق فى مقتل« شهدى عطية»، والرواية الشائعة بين شهود الحادث، تقول بأن زوجته ووالده، نجحا فى إرسال برقية بما حدث للرئيس عبد الناصر، الذى كان آنذاك فى زيارة رسمية ليوغوسلافيا، وأن خبر البرقية وصل إلى الرئيس اليوغسلافى «تيتو» الذى كانت علاقته بـ «عبد الناصر» تمر أيامها بأزمة والذى لم يكن مستريحا- رغم صداقته العميقة مع عبد الناصر، وخلافاته التاريخية مع الاتحاد السوفيتى- للحملة ضد الشيوعيين فى مصر وسوريا، فانتهز الفرصة وفاجأه، أثناء تكريمة بدعوته للخطابة فى إحدى جلسات «الجمعية الوطنية اليوغسلافية»- البرلمان اليوغسلافى- بأن طلب من النواب، أن يقفوا دقيقة حدادا على وفاة المناضل الشيوعى «شهدى عطية الشافعى» الذى مات على أثر تعذيبة فى سجون الجمهورية العربية المتحدة، وبذلك أجبر «عبد الناصر» على الوقوف مع النواب اليوغسلاف حدادا على مقتل «شهدى»، يأمر فيها وعقب الجلسة، أرسل ببرقية مقترحة، وبالتحقيق فى الحادث، ليتنصل بذلك من المسئولية السياسية عنه، لتقع على عاتق سلطات مصلحة السجون

ويذهب تعديل على هذه الرواية، إلى القول. بأن خبر مقتل شهدى تحت التعذيب، قد طار إلى يوغوسلافيا عن طريق مراسل وكالة «تانيوج» اليوغسلافية، وأن «تيتو» عرف بالأمر من هذا المصدر،

والشئ المؤكد أن أسرة «شهدى» لم ترسل اية برقية الى «يوغسلافيا» وهذا ما أكدته لى زوجته السيدة « روكسان بتريدس»، التى نفت واقعة البرقية تماما.

ومع أن الأوراق الرسمية، تحفل بمعظم-وربما كل- ما أرسله والد «شهدى عطية» من برقيات، ومذكرات، تكشف عن أنه كان رجلاً صلباً، لايسهل تهديده أو إخافته، إلا أن هذه الأوراق ذاتها، تشهد بأن أول إجراء قانونى، اتخذ بشأن مقتل «شهدى»، وهو تأشيرة «أحمد على موسى»- وكيل نيابة أمن الدولة العليا- بتشريح الجثه، قد صدرت بعد نصف ساعة من إبلاغ النيابة بالوفاة، فقد وصلت الاشارة التلفونية،بوفاة «شهدى» إلى قسم شرطة «عابدين» فى الرابعة من بعد ظهر الخميس ١٦ يونيو ١٩٦٠، وبعد نصف ساعة عرض الملازم أول «بهجت ثابت»- الضابط بالقسم- محضرا بمضمونها على «أحمد موسى»، الذى أشر عليها فى نفس اللحظة بانتداب الطبيب الشرعى لتشريح الجثة لبيان سبب الوفاة. ووصلت إلى الأوردى فى الخامسة من مساء يوم الخميس ١٦ يونيو ١٩٦٠، ومعنى هذا أن هناك «مبادرة» بالتحقيق الجدى فى الموضوع، قامت بها النيابة، فى وقت لم تكن فيه أسرة «شهدى» أو مراسل وكالة «تانيوج» قد عرفوا بعد بوفاته، أو بظروفها.

وقد يفيد فى فهم دوافع نيابة أمن الدولة، لاتخاذ هذا الاجراء الاستثنائى بالنسبة لها، مع أن الاشارة التليفونية كانت قد نصت على أن «الوفاة طبيعية»، أن نعرف أن الذى أمر بها، هو وكيل النيابة آنذاك- وأحمد على موسى»، الذى كان أحد المحققين فى قضية الشيوعية المتهم فيها شهدى وزملائه، ويشهد له المهتمون، أنه فى تحقيقاته ومرافعته، كان عف اللسان، واقتصر على الجوانب القانونية المحضة فى القضية، ولم يتطرق إلى الهجوم عليهم، أو على مبادئهم، كما درج زملاؤه، وهى سمعة لحقته فى مناصبه بعد ذلك، إلى أن توفى فى العام الماضى- ١٩٩٠- وهو وكيل لمجلس الشعب.

وإذا كان قرار تشريح جثة «شهدى»، قد صدر عن «وكيل نيابة متزمت» ، فإن ضغوط أسرة «شهدى» على النيابة، وعلى السلطات العامة، بالبرقيات، قد تواصل منذ اللحظة الأولى لعلمها بنبأ الوفاة. والشئ الذى يمكن الجزم به، استناداً إلى ماتقوله زوجة «شهدى»- أن معلومات شبه دقيقه، حول طبيعة ماجرى، قد تسربت إلى والد «شهدى» وزوجته خلال الدقائق الأولى لوصولهما إلى «باب الليمان»، وأن الذى تطوع بابلاغها ماجرى هم بعض سجانة الليمان، وهو مادفع والد «شهدى» إلى ترصد الجثة، والمطالبة بحقة فى مناظرتها، ودفعة إلى تقديم طلب إلى النيابة، للاستماع إلى أقواله، وقد ذكر تلك المعلومات والشواهد فى أقوال أمام النيابة وقد أدلى بها يوم الثلاثاء ٢١ يونيو.

وكان من بين وسائل الضغط التى اتبعتها الاسرة نجاحها فى أن تنشر على صفحات «الأهرام» إعلان وفيات، تنعاه به، تضمن اقتباساً جميلاً من شعر أبى تمام يقول

أخطاء الزمن الضيق

لأن العدد الماضى من «اليسار» قد أعد فى ظروف العمل فى شهر رمضان، ووضعت اللمسات النهائية لصفحاته، فى وقت ضيق بسبب إجازة عيد الفطر، فقد وقع فيه خطآن غير مقصودين أديا إلى عدم ظهور اسم الأستاذ «أبو المعاطى السندوبى» على موضوع «روشته الصندوق تنشر الفقر فى بولندا وغانا والسنغال»، المنشور على الصفحات من ٨ إلى ١٢. ووقوع خطأ فى اسم الأستاذة الدكتورة فاطمة فرحات» على مقالها عن رواية «إمرأة فى القاهرة» المنشور فى الصفحات من ٧٧ إلى ٨٠، فعذرا للزميلين وللقراء

اليسار



د. عبد العظيم انيس

فيه

فتى مات بين الطعن والضرب، ميتة/
تقوم مقام النصر إن فاته النصر/
ونفس تعاف العار حتى كأنما/
هو الكفر يوم الروع أو دونه الكفر/

وهي أبيات لم يفت معناها على الذين يعرفون «شهدى»، ويعرفون أنهم كانوا قيد الإعتقال، ففهموا من نشر النعى، وأبيات الشعر، أنه مات «بين الطعن والضرب».

وما لم تظهر دلائل قويه على صحة الرواية التى تقول أن «عبد الناصر» هو الذى أمر بالتحقيق فى واقعة مقتل «شهدى»، فلا مفر من قبول التفسير، الذى يرى أن هذه الواقعة، قد سربت عمدا إلى رفاق «شهدى»، الذين تحمسوا لترويجها، إذ كانت قرينة على صحة تحليلهم القائل، بأن حملة التصفية التى شنت ضد الشيوعيين، هى سياسة الفريق الرجعى فى القيادة الناصرية، لاسياسة النظام بجمله، وأن الجزء الأكبر من تطبيقات هذه السياسة، قد تم دون علم «عبد الناصر» شخصيا، وأنه بمجرد علمه بها، أمر بإيقاف التعذيب، وبالتحقيق فى مقتل «شهدى».

وسواء صحت الواقعة أو لم تصح، فإن الاستدلال منها، على أن حملة التصفية كانت تتم دون علم «عبد الناصر»، هو جزء من أوهام سياسية كانت ذائعة آنذاك بين أقسام واسعة من التقدميين العرب، لم تعد فى حاجة الآن إلى إثبات فسادها، وغاية مايمكن استنتاجه منها، هو أن المنفذين قد تجاوزوا الخط الأحمر الذى يقضى بعدم ترك أية آثار يمكن الاستدلال منها على وقوع التعذيب، فكان لابد من «ضربهم بسيادة القانون».

وحتى ذلك الحين، لم تكن الأجهزة الناصرية، قد وصلت إلى مرحلة التوحش، التى دفعت «اللواء حمزة البسيونى» -قائد السجون الحربية- إلى الأعلان- عام ١٩٦٥- بأنه يتسلم المعتقلين دون عدد، ولن يحاسب لو نقصوا واحدا أو عشرة، يموتون تحت التعذيب. وفى سياق التاريخ العام لظاهرة التعذيب فى العهد الناصرى، تحتل واقعة «شهدى» المرتبة الرابعة فى مسلسل القتل تحت التعذيب، أما المرتبة الأولى ،فيحتلها «محمد عثمان» ، الذى «أختفى» عقب اعتقاله، أثناء التحقيق معه، بمعرفة ضباط المباحث العامة، والأرجح أنه قتل تحت التعذيب، واخفيت جثته، وكان الثانى هو «فرج الله الحلو»- سكرتير عام الحزب الشيوعى اللبنانى- الذى دخل إلى «سوريا» باسم مستعار، ليتابع نشاط الحزب الشيوعى السورى، ومات تحت التعذيب فى ٢٥ يونيو ١٩٥٩، وكان الثالث هو الدكتور فريد حداد» الذى قتل فى تشريفة ٢٩ نوفمبر من العام ذاته بالأوردى، وفى كل الحالات، فإن أسر هؤلاء، طالبت بالتحقيق فى ظروف موتهم، وتشريح جثثهم، لكن أحدا لم يهتم بشكاواهم، بما يدفعنا لتوهم أن النظام يمكن أن يعنيه التحقيق فى الأمر فى شئ. مما يؤكد أن التحليل الذى يذهب إلى أن ذلك قد جرى دون علم النظام، هو مجرد «وهم كبير»، اختلق لإسباب سياسية، تتعلق بالصراعات الضارية بين فصائل الشيوعيين المصريين حول الموقف من عبد الناصر.

لكن النظام- كان مع ذلك- حريصا على أن ينفى عن نفسه، كل اتهام بالتعذيب، وقد نجح الجلادون فى حالتين- هما «محمد عثمان» و«فرج الله الحلو»- فى إخفاء الجثة، ونجحوا فى الثالثة- فريد حداد- فى دفنها بشكل قانونى، لكن الاندفاع الأهوج لجلادى الأوردى، جعلهم يرتكبون جريمة قتل «شهدى» فى مسرح يضم مايقرب من ٧٠ شخصا، كان من الصعب الا يتسرب نبأ من أحدهم يشير إلى ماجرى، وهو ماكان لابد وأن يتحملوا مسئوليتهم عندما وقع المحظور بالفعل وقتل شهدى أمام شهود، كان ضمان صمتهم- الى الأبد- مستحيلا.

وفضلا عن أن الحملة الإعلامية المضادة، التى شنت عالميا ضد سياسة الأعتقال والتعذيب، كانت قد وجدت أنصار عديدين لها خارج مصر، وفى الشعوب العربية التى كان «عبد الناصر» حريصا على جماهيريته فيها، فإن مبررات التعامل مع الشيوعيين المصريين بهذه الدرجة من العنف، كانت قد فقدت كثيرا من مبررات هوجها، فقد يئست السياسة المصرية، من نجاح مغامراتها فى قلب نظام «عبد الكريم قاسم» فى العراق، بل إن «قاسم»- الذى كان فى الواقع طبعة عراقية من عبد الناصر- كان قد أنقلب على الشيوعيين العراقيين، واعتقل بعضهم، وسعى لاحداث الأنشقاقات بين صفوفهم. وبالإضافة إلى ذلك كله، فإن سياسة الاندفاع فى «معاداة الشيوعية»- التى كانت موجهة بالأساس إلى واشنطن للتخفيف من حدة معاداتها لنظام عبد الناصر- لم تكن قد أدت حتى ذلك الحين إلى نتائج مثمرة، ومع أن الشيوعيين المبالغين فى تقييم انجازاته قد تمسكوا بموقفهم ذاك، إلا أن الناقدين لها، قد بدأوا يندفعون يسارا، كما أن الفريقين، تمسكوا رغم التعذيب بحقهم فى التنظيم السياسى المستقل غير المدمج قسرا فى البنى السياسية والايديولوجية للنظام الناصرى.

تلك كلها عوامل لا تستبعد القول بأن ضوءاً أخضر سياسيا بالتحقيق الجدى فى مقتل «شهدى، قد أعطى للنيابة، بعد أن كانت قد بدأته بشيء من الجدية بالفعل، وهذا هو مايفسر النشاط الزائد الذى بذلته النيابة فى الأسبوع الأول من لدء ناتحقيق، لكن الذى يمكن الجزم به هو أن هذا الضوء لم يكن يستهدف التوصل إلى الحقيقة، بقدر ماكان يهدف لتقديم دليل مصطنع، على أن التعذيب يجرى لحساب الأجهزة، وبمعرفتها، ودون علم من النظام.

ومما يؤكد ذلك، أن الحماس الذى بدأ به التحقيق سرعان ما فتر بعد انتهاء الأسبوع الأول منه، حتى أنه توقف بعده، لمدة تصل إلى عشرة أيام، دون أن يستمع المحقق إلى

أقوال خمسة من قدامى المعتقلين، طلب المصابون فى الواقعة الاستماع إلى أقوالهم، ودون مواجهة هؤلاء المصابين، بواقعة التمرد، والاستماع إلى ردهم عليها، ودون تنفيذ عدد من الإجراءات القانونية الضرورية لسلامته، ومنها إجراء العرض القانونى لضباط «الأوردى» وسجانيه، على المعتقلين لكى يبرهنوا على صحة اتهامهم لهم، بأن يتعرفوا عليهم بين آخرين.

وبرغم ذلك، فقد حدث انفراج نسبى، أدى إلى إيقاف التعذيب المنيف فى الأوردى، والأقل عنفا فى بقية السجون والمعتقلات، فنُقل منكوبو تشريفة ١٥ يونيو إلى سجن القناطر الخيرية، بينما أوقف التعذيب اليومى الذى كان يمارسه الجلادون بحق القدامى من مسجونى الأوردى.. ليس هذا فقط بل لقد نُصح «حسن منير» بأن يحصل على إجازة مرضية، لحين النظر فى أمره.

ولابد أن هناك توجيها سياسيا كان وراء الحماس البالغ الذى استأنفت به النيابة التحقيق فى ٧ يوليو ١٩٦٠. ولعل فريق المحققين، هو الذى تحمس لانهاء التحقيق، مهتبلا فرصة سياسية، كان يخشى أن تنقلب إلى ضدها، مع تقلب الأمزجة، أو تواصل الضغوط.

وبسبب هذا الحماس، توزع المحققون بين عده سجون فى الوقت نفسه، ففى سجن «القناطر الخيرية» واجه أحدهم الأحياء من ضحايا التشريفه، بواقعة التمرد، فنفوها استنادا إلى واقعة سياسية هى موقفهم المعلن والمدون فى محاضر المحاكمة بتأييد سياسة الرئيس عبد الناصروهو مايكذب واقعة الهتاف وما ترتب عليها، واستناداً إلى واقعة مادية أخرى يكشف عنها تماثل وانتظام الإصابات التى لحقتهم مما يوكد أن الضرب قد تم بشكل منظم، وليس من خلال فوضى اختلط فيها السجانة بالمعتقلين. و استنادا- كذلك إلى استنتاج يقول أنه لم يكن منطقيا أن يتمردوا بلا مبرر، وهم عزل من أيه أدوات للمقاومة، فى مواجهة قوة مدججة بالمدافع الرشاشه.

أما أخطر ما حدث فى هذا الطور من التحقيقات، فكان استماع المحقق فى ٩ يوليو، إلى أقوال خمسة من قدامى المعتقلين فى الأوردى، ممن كان فى استطاعتهم أن يستمعوا أو يشاهدوا المرحلة الأخيرة من التشريفة، من خلال النظر من ثقب باب الزنزانة، أو من نافذة العنبر، وهم «د. اسماعيل صبرى عبد الله» و«د. عبد العظيم أنيس»، و«صبحى رياض» و«عبد العزيز الصباغ» و«عبد الحميد هريدى»، وتكمن



د. اسماعيل صبرى عبد الله

قيمة أقوالهم، فى أنهم كانوا شهود عيان وسماع، على واقعة القتل، التى كان فأسه- طبقا لأقوالهم- معلقا فى رأس النقيب «عبد اللطيف رشدى» كفاعل، أصيل والرائد «حسن منير» كمشرف وآمر بالقتل. وفضلا عن ذلك فقد فتحوا فى تلك الأقوال ملف التعذيب على أوسع نطاق ممكن، وسردوا عناوينا عديدة لطريقة استقبالهم ومعاملتهم هم وزملائهم، وأشاروا إلى أن «شهدى عطية» ليس أول ضحايا التشريفة، إذ سبقه إلى ذلك الدكتور «فريد حداد» الذى قتل فى تشريفه ٢٨ نوفمبر ١٩٥٩.

وقد تواصل حماس النيابة، إلى أن استكمل التحقيق كافة أطواره، واستوفى كل إجراءاته، بما فيها المواجهات، والمعاينات، والعروض القانونية، والتجارب الصوتية التى استهدفت تأكيد مصداقية أقوال شهود «الصوت» ممن سمعوا المسمع الأخير من حياة «شهدى عطيه..» وقد نجح معظمهم- وفى مقدمتهم عبد العظيم أنيس «وأسماعيل صبرى»- فى التعرف على أصوات المهتمين، فقدموا بذلك قرينة عصية على التكذيب على صدق أقوالهم.

وفى ٤ يناير ١٩٦١ أصدر على نور الدين رئيس نيابة أمن الدولة العليا، قرارا باتهام ٢٢ من ضباط مصلحة السجون وصف ضباطها وجنودها وأطبائها فى قضية الجناية رقم ٢٥٦٦/ ١٩٦٠ الخانكة، نسب إلى ١٩ منهم الإتهام بأنهم ضربوا «شهدى عطية» عمداً ومع سبق الاصرار، ضربا أفضى إلى موته، وأنهم- الضباط وأعوانهم لا المعتقلين- شكلوا تجمهراً من أكثر من خمسة أشخاص توافقوا على التعدى والايذاء، أحدث عمداً ومع سبق الاصرار إصابات بخمسة من المعتقلين تطلبت علاجاً أكثر من عشرين يوما، وإصابات ببقيتهم تطلبت علاجا أقل من ذلك، كما وجه إلى هؤلاء التسعه عشر- وهم الضباط والجنود،- تهمة هتك عرض المتهمين- باجبارهم على التعرى عنوه حالة كونهم ممن لهم سلطة عليهم.

ووجه قرار الاتهام إلى الأطباء الثلاثة، تهمة التزوير فى أوراق «شهدى عطية» الطبية، بأغفالهم عمدا تسجيل إصاباته، وافتعالهم امراضا له، كما أتهمهم بالإخلال بواجبات وظيفتهم بعدم تسجيل الاصابات التى لحقت ببقية المعتقلين، رغم علمهم بها، بينما انفرد الدكتور «أحمد فهمى جودة»، فضلا عما سبق-، بتهمتين أخرتين هما التزوير فى شهادة الوفاة، والتزوير فى دفتر وفيات أبو زعبل.إذ خدع موظفا عموميا، هو نائب عمدة أبو زعبل، واستصدر منه أذنا بالدفن على أساس أن الوفاة طبيعية.

وكان على رأس المتهمين اللواء اسماعيل همت.. والرائدين صلاح طه وحسن منير، والنقباء «عبد اللطيف رشدى» و«يونس مرعى» و«مرجان اسحق»، والملازم «عبد الفتاح خاطر»، والصول «أحمد مطاوع» ثم أحد عشر من سجانة الأوردى التسعة عشر والاطباء الثلاثة.



على أن حماس المحققين ظل قاصرا على التحقيق فى مقتل شهدى عطيه وماجرى لزملائه، ولم يتطرق إلى غيره من أوراق ملف التحقيق، وهو ماكشف عن أن النيابة كانت محاصرة بما أبلغت به من وقائع، وغير مفوضة فى تناول غيرها، ودل على أن إيقاف سياسة التعذيب لم يكن يعنى إخضاعها للمساءلة التى كان محتما أن تنتهى بأن يعاقب النظام جلاديه، على جرائم كان هو الذى أمرهم بارتكابها، على نحو سوف يخلخل من ثقة بقية الجلادين فى قدرة ورغبة النظام فى حمايتهم، فيقلل ذلك من حماسهم للعمل، فضلا عن أن ذلك قد يعد اعتذارا للشيوعيين عن جزاء هو- فى رأى النظام- أقل مايستحقونه..

وتشهد أوراق التحقيق فى قضية مقتل شهدى عطية، لفريق المحققين الممتاز الذى اجراه، بالكفاءة المهنية والضمير اليقظ مما يجعل هذه الأوراق قلادة شرف وفخار للنيابة العامة المصرية، التى ساهمت قدر الطاقة، فى مقاومة ذلك الشر الذى كان سارحا فى انحاء الوطن أيامها واستثمرت بذكاء المناخ الملائم، لاداء دورها، دفاعاً عن حرية الانسان وكرامته.

والشىء المؤكد أن هذا الفريق من رجال النيابة العامة ليس مسئولا عن أن العدل فى الوطن، كان يرتدى آنذاك طرابيش الأفندية، من أولاد الغز- المماليك- أو يرتدى «كابات» أحفادهم من العسكر، وأنه كان طائراً غير قادر على التحليق.

فقبل أن ينتهى التحقيق، كان الحكم قد صدر فى قضية مقتل «شهدى»، على شكل قرارات إدارية أحال أولها- وقد صدر فى ١٩ يوليو ١٩٦٠- اللواء «اسماعيل همت»، إلى المعاش، ونقل الثانى- وقد صدر فى ٤ سبتمبر ١٩٦٠- الرائد «حسن منير» إلى أساس تدريب فرقة الأمن، والنقباء «يونس مرعى» إلى سجن شبين الكوم، و«مرجان اسحاق» إلى سجن القاهرة، والملازم «عبد الفتاح خاطر» إلى مديرية أمن الشرقية، أما أقسى العقوبات- بعد إحالة «همت» إلى المعاش- فقد وقعت على القاتل النقيب «عبد اللطيف رشدى» الذى نقل إلى سجن أسيوط!

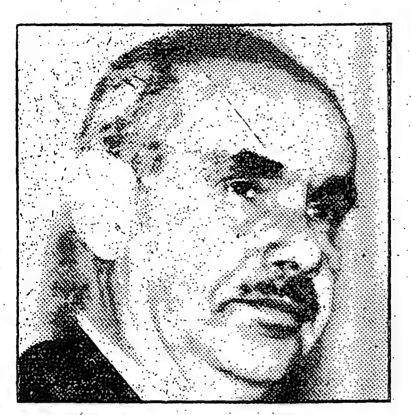
وكوكانمنى صدور تلك القرارات الادارية، التى لم تشمل وقفهم عن العمل، أو إحالتهم على الاستيداع لحين انتهاء المحاكمة ، هو أنه ليست هناك محاكمة وأن أقصى ما يملكه لهم النظام على ما ارتكبوه من جرائم سافله، على إمتداد تسعه شهور، هو أن ينقلهم إلى أعمال أخرى، بل وفى مصلحة السجون ذاتها. هكذا تحققت نبوءة «حسن منير»، بأن القضية ستظل تحقيقات لاينظرها قضاء، أو يصدر فيها حكم، أو يعاقب بمقتضاها مجرم.

و ماحدث فعلا هو أن التحقيق لم يكد ينتهى... حتى نامت أوراقه، ثمانية عشر عاما طويلة، لم توضع خلالها القضية فى جدول النيابات، ليتيح هذا تحويل المتهمين للقضاء، ومحاكمتهم عما اقترفته أيديهم..

وفى عام ١٩٦١، قتل القاتل عبد اللطيف رشدى، فى حادث غامض وقع بمحافظة أسيوط التى نقل إليها..

وفى العام ذاته، تحققت مخاوف الشيوعيين، وانهارت الوحدة المصرية السورية، ليدين انهيارها سياسة تحقيق الوحدة قسراً، وإجبار الكل على أن يندمجوا فى بنية النظام الناصرى، ويتنازلوا عن وجودهم المستقل وبعد ذلك التاريخ بأربعة سنوات، حلّ الشيوعيون المصريون، حزبهم الواحد، بعد شهور قليله من الافراج عنهم، بعد خمس سنوات من التضحية فى المنافى والسجون.

وطوال الأعوام التالية لم يكف والد شهدى عطية عن ارسال البرقيات والمذكرات، طالباً محاكمة المتهمين بقتل إبنه ولم تجد زوجته وسيلة تحرك بها القضية، إلا برفع دعوى مدينة عام ١٩٧٤، تطالب بالتعويض عن مقتله، وضمت المحكمة أوراق التحقيقات التى اجرتها النيابة فى مقتله، وفحصتها، واقتنعت بأن وزارة الداخلية مسؤوله عن وفاته، فحكمت للزوجة والإبنه بالتعويض.



أحمد مرسى

وفجأة وفى الثانى من نوفمبر عام ١٩٧٨ ودون مبرر معلن، يتذكر «رجاء العربى» رئيس نيابة أمن الدولة العليا قضية مقتل «شهدى عطية»، فيكتب مذكرة يستعرض فيها أطوارها، مشيرا إلى مرور ١٨ سنه على آخر إجراء اتخذ فيها، وانقضاء الدعوى الجنائية لمرور عشر سنوات على الحادثة قبل صدور القانون رقم ٣٧٠ لسنه ١٩٧٢ الذى ينص على عدم سقوط قضايا التعذيب بالتقادم استنادا إلى نص صريح، كان قد ورد فى دستور ١٩٧٢ ، ثم ينهى مذكرته بطلب حفظ القضية

وبعد يومين يوافق النائب العام على المذكرة، ويصدر« رجاء العربى » قرار الحفظ فى اليوم نفسه..

أما من هو المسئول عن بقاء قرار الإتهام دون تحريك، من النواب العموميين الذين تعاقبوا طوال تلك السنوات، ؟. وكيف تُرك الجلادون طوال تلك المدّة بلا عقاب، ومن الذى تواطأ على عدم قيد التحقيق فى جدول النيابات انتظارا لسقوط القضية بالتقادم؟! وكيف ظل الجلادون - ومعاونوهم- مع ذلك يعملون فى مصلحة السجون، فتلك أسئلة لاضرورة لطرحها، لأن ذلك هو العدل الذى يلبس طرابيش الأفندية من الغز المماليك، أو يرتدى كابات أحفادهم من العسكر: عدل الجلادين....

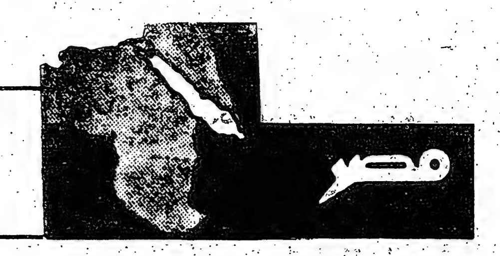
والله أعلم.

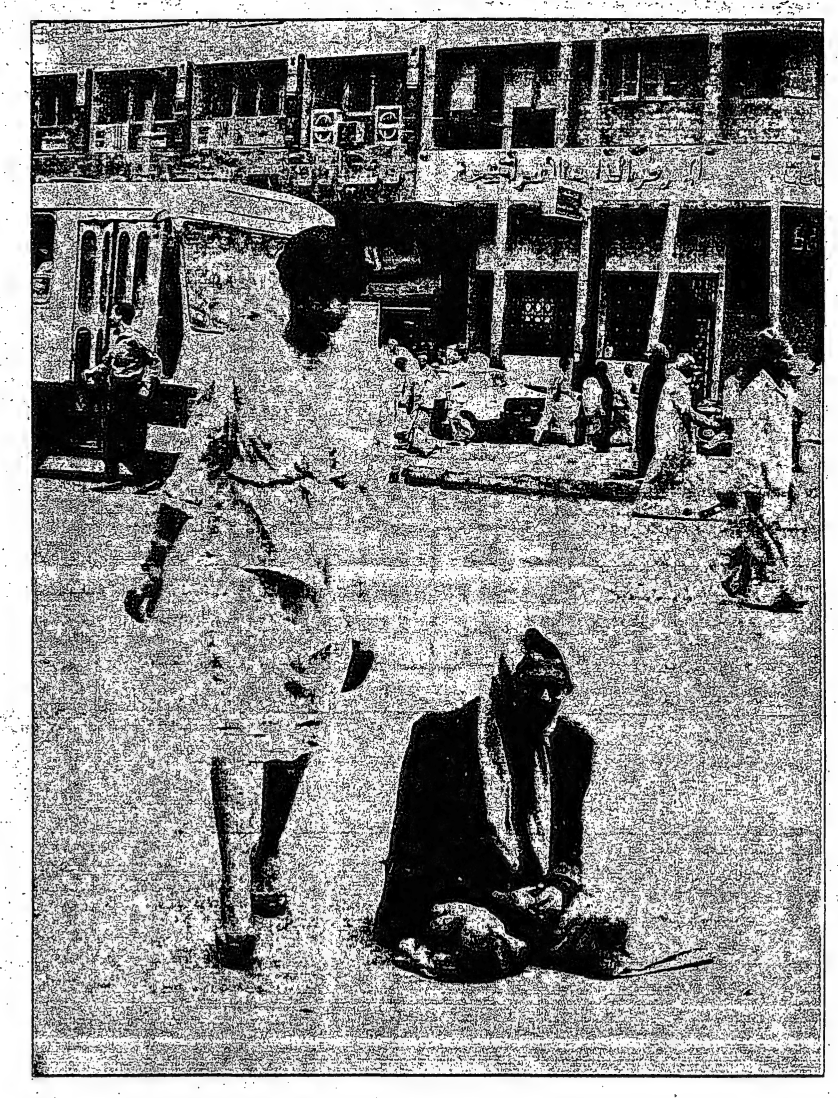
حتى لايزور احد التاريخ

يتمنى كاتب قصة أغتيال شهدى عطية الشافعى، على رفاقه، وزملائه، وأقاربه، وكل من كان طرفاً فى قصته من المسئولين السياسيين و رجال الشرطة و النيابة العامة آنذاك، أن يزودوه -على عنوان «اليسار»- بكل ماقد يكون لديهم من تصحيحات أو تدقيقات أو إضافات، أو صور فوتوغرافيه، له، ولزملائه فى تشريفة ١٥ يونيو ١٩٦٠، بما يساعد على إعادة تخليق الواقعة، كما حدثت، وبأقصى قدر مستطاع من الدقه، ودون ظلم لأحد، قبل نشرها فى كتاب.

وسوف يشار إلى المصدر، مالم يطلب غير ذلك.

صلاح عيسى





.. وعنف «كافر» يهدد عموم الديار المصرية

مصباح قطب

كل الشواهد تدل على أن معادلة «قمع + مخابرات» التى تتجلى فى إحاطة قصر كوبرى القبة بمبانى المخابرات العامة، وبأكبر مخازن الدقيق فى القاهرة، لم تعد قادرة على «ضبط» التفاعلات الإجتماعية والسياسية فى الشارع المصرى، مهما بلغت حذاقة القائمين عليها.

ففى الأسابيع الأخيرة، أصبحنا نسمع عبارة «فلا يلومن الحكم الانفسه» بتنويعات مختلفة، وفى محافل عدة، معارضة ومعاضدة، انطلاقا من أن كل الحسابات التاريخية والنفسية والمعيشية والرياضية و....و.... تؤكد أن الناس لم تعد تحتمل. وبالتوازى مع ذلك علت نبرات- برزت فى صحافة الأخبار اليمينية بشكل خاص- تدعو إلى إنشاء وزارة للأمن القومى بجوار وزارة الداخلية، وتحض على ضرورة الاعتماد على المحترفين فى العمل الأمنى، مهما بلغت الكلفة، وتدعو بشدة لزيادة ميزانية الداخلية، لتتمكن من مواجهة الاحتمالات المقبلة. وليس سرا أن مسؤولين كبار لم يكن أمامهم، فى الأيام التى واكبت الرفع المنفلت للأسعار، سوى الدعاء الشهير «استرها يارب»! وليس سرا أيضا أن الجميع يعلم أن فقراء مصر، لن يستسلموا للموت، على الطريقة الأفريقية، اكتفاء بالظهور فى بعض لقطات ال سى.ان.ان، أو فى كتالوجات الأمم المتحدة عن الفقر.

وبلاخوف أو كسوف، فإن سؤال هذا التحقيق الأساسى هو: **مامدى قابلية العنف المخبوء فى الشارع الإجتماعى المصرى للإنفجار**، فى ضوء قوانين الهبات التلقائية المعروفة فى مصر، من عصر «بيومى الثانى» فى الأسرة السادسة، إلى أحداث الأمن المركزى؟

فى الصفحات التالية حصاد جولات على محاور متعددة ومتقاطعة، استمرت زهاء شهر، للبحث عن إجابة.

«أطلع من دينى»!

كنت أعلم تماما أننا فى عصر الآليات المرواغة... وأن الناس، علموا أم جهلوا، أمام «عدو» كونى /محلى غير واضح القسمات أو الملامح... فالمسألة ليست بالضبط- وفقط- الرغيف، وليست كذلك، وفقط، السادات أو سيد مرعى أو القيسونى كما كان الحال فى

١٩٧٧. كما أنها ليست بالضبط، وفقط، أمريكا أو السعودية أو الشمعدان الذى اشترى سيارة عبد الناصر، ليحتفل فيها بزفافه الثانى، قبل أيام من الإتفاق مع صندوق النقد الدولى. ولذلك «كبرت» مخى قليلا، فيما طرحت من تساؤلات، وفيما رصدت من ظواهر وفيما يلى بعض الخامات:

* علمت أن الشرطة المصرية اعتقلت ثلاثة مواطنين بسبب تغيير الملة بطريقة غير قانونية. وقد برر المواطنون الثلاثة فعلتهم بسبب الفقر والعوز. أما الشرطة فتشم فى المسألة رائحة «شياط» فتنة. المهم بالنسبة لنا بصرف النظر عن جدية تبريرهم هو مجرد التبرير نفسه باللقمة، ولو كذبا.

* ومن ظواهر الشحاتة المستجدة، وقد كان هناك عدة حالات منها، فى أيام الجمع، أمام مسجد الصباح بالهرم، الشحاتة على حسن «إنى مسيحى وأسلمت». وقد ثبت للقائمين على المسجد أن جميعها حالات ادعاء. وفى مجال الشحاتة كذلك برزت حكاية الشحاتين بالملابس الميرى. وأمام حزب التجمع صادفنى أحدهم، وطلب ربع جنيه حتى يذهب إلى أهله فى شبين القناطر، فقلت له ولكنك «ميرى» ولك نصف تذكرة بخمسة عشر قرشا، فقال: ماهو علشان هاروح و أرجع «مبيت»!، ومن ذلك ايضا ظاهرة الشحاتة باللبن فى الأحياء الشعبية بمعنى: تجيئك سيدة وتدعى أن زوجها اللبان الذى يمر على العمارة كل يوم مريض، وانها جاءت بدلا منه، وتبيع الكيلو «مغشوشا» بزيادة عشرة قروش، وإن امكن تبيعك عدة كيلوات لجارتك، التى تدعى البائعة انها زبونتها، غير انها غائبة الآن، ثم تلهف الثمن وتولى وجهها شطر الشارع بلا عودة.

* وقد تكشفت التحذيرات فى البيوت المصرية من الطارقين العابرين، بشكل ملحوظ.. اذ مع كثرتهم، من بائع فنيك، إلى بائع كلور، إلى لبان... الخ تعددت حوادث السرقة

* وفى إطار مايبدو انه الخطوة الأخيرة التى يقاتل فيها المصرى دفاعا عن شرفه، أو حتى حصرا للخطأ والخطيئة فى حدوده هو الشخصية رصدت الحالات المفجعة التالية:

– مع أصدقاء فى الغورية، رصدنا تنامى ظاهرة «الخرتية»، أى الذين يرافقون السائحات الأجنبيات، ويتطفلون عليهن. وينفقون فى نفس الوقت من عائد هذه العملية على ذويهم واصدقائهم المحتاجين. (... انتيكة» نموذج معروف جيدا فى المنطقة). طبعا على المخدرات والمزاج.

– وزادت ظاهرة «الصراع بين فقير وفقير».. مثل بارز لذلك فى شارع الفيوم بدار السلام، كان هناك بائعان فقط للصحف منذ عام ونصف، الآن أكثر من ١٢ بائعا، و بعضهم يدور بالدراجة على البيوت صباحا، ليلحق بالزبائن قبل أن يصطادهم الآخرون.

– فى مساكن ابو شاهين بالمحلة الكبرى، لمست حالة بشعة للبؤس: قهوجى باليومية، تقاعد بعد أن صار مصدورا بسبب دخان فحم الشيش. وازاء الأولاد الأربعة وافتقاد أى نوع من الدخل، وقلة «حصيلة» التكافل الاجتماعى التقليدى، لجأت الزوجة لبيع جسدها إلى أن اصبحت مصدورة هى الآخرى فعافها الناس. ولما اشترت صندوقا تعرض فيه شيئا من الحلوى حذر الناس أولادهم من الشراء منها.... فما العمل؟ (ظنى أن عنفها سيتوجه إلى نفسها وانها ستنتحر مالم يستطع عائد عمل ابنتها فى الدعارة ان يغطى مصاريف الأسرة!!).

– فى بورسعيد ... المعلمون الذين يسرحون الأطفال للشحاتة، يأمرونهم بعرض انفسهم على الشباب بطريقة: «خذنى أبات



معاك ياعم» فلو حدث... فهو اللواط المدفوع الأجر.

– في أول شارع ٢٦ يوليو كشك يبيع شرائط كاسيت... ويهيمن صاحبه على المنطقة، بمباركة الشرطة، فيما يخص شؤون الشحاتة. المهم أن المعلم رفض أن يعمل معه الكثيرون في الأيام الماضية لأنه وبتعبيره بالضبط: «عايز صنايعية زى الناس» ، وأمام سور الأزبكية شاهدت هذا المنظر: شاب يعرى بطنه، وكلها «بشل»، ومرصوص حول حزامه عدد من أوراق النقد، وهو يأمر بائع لب متجول، بأن يدس في الحزام، من سكات، ربع جنيه، والبائع المسكين يقسم له، انه جلس ليستريح فقط وانه لايعمل فى المنطقة المحمية... وامتثل فى النهاية.

– بشكل ملحوظ تتزايد وتائر البحث عن عمل ثابت، ولو بتضحيات جسيمة. مثلا لخامس مرة يقوم شاب جديد على ناصية عزبة أبو حشيش بجوار مستشفى الدمرداش بالوقوف على عربة سندويتشات كبدة وسجق. مع أن «المشروع» فشل مع سابقيه جميعهم وتكلفته، بالنسبة لمهمش جسيمة.

– يقوم موظفون فى محطة بهتيم الزراعية باستئجار قراريط– أو حتى قيراط واحد– مزروعة برسيما ، من وزارة الزراعة، على أمل أن تقوم زوجاتهم بتسويق الحزم والمعاونة فى المعيشة.

– على ترابيزة، تفرد وتطوى، ومثبتة بمفصلات فى حائط حجرته الأرضية، يقوم عامل بممارسة مهنة الكواء، لزيادة الدخل، قبل مطلع كوبرى الملك الصالح من السيدة زينب بأمتار. وبالطبع الفرد والطى يمكنه من مواجهة اهل الحارة والشرطة وموظفى التأمينات والضرائب بسهولة...

– فى أطراف المدن– فى المرج مثلا– انتشرت ظاهرة صيد الضفادع، وتوريدها لمن يصدرونها، وبسعر من ٦–٧ جنيهات للكيلو.

– ذهب موظف (أعرفه!) الى شقة ليسرقها، تقع قرب ميدان المطرية، بعدما تأكد له أن السلك ضرب وهو تعبير شائع عن الفلس. وعندما فتح الثلاجة ووجد بها فرخة محمرة وملوخية وأرزا، قام بتسخين الطعام، وأكل جيدا، حتى ذهب الظمأ وابتلت العروق، واشتغلت المصارين، فحمد الله على الستر، وعاد الى اولاده– فقط– بما تبقى من طعام!

– انتقلت ظاهرة تسليت الخضر والفاكهة من على العربات فى سوق روض الفرج، عنوة إلى قرية البضائع بالمطار. الموظفون رغم المعلوم «يسلتون» من البضائع المصدرة عينى عينك رغم أن المصدر يراضيهم

– بعد أحداث الأمن المركزى فى فبراير ١٩٨٦ ، والتى تم التعتيم على دوافعها تماما (بالمناسبة الأمن المركزى هو أقوى تنظيمات المهمشين والفقراء فى مصر.. بل لعله تنظيمهم الوحيد!) انتشرت فى القاهرة لافتات خضراء مكتوب عليها: «رب اجعل هذا البلد آمنا» بما ينبئ بمحاولة لتوظيف ميتافيزيقا الأخضر والدينى، العميقة الغور فى الشعب المصرى (الزراعى) لمواجهة الكوارث.. الآن اختفت معظم اللوحات.. بل واستولت شركات الإعلان على بعضها .. فهل ذلك ايضا هو الخطوة الأخيرة من الحكم قبل الحل بالعنف البوليسى؟!



العنف المراوغ فى مواجهة الآليات المراوغة

وتزدحم الجرائد بتفاصيل أخرى حول الدجل وبيع الكلى والإنتحار بسبب الجوع وبيع الأطفال وسرقة عمارة المعادى وهى تحترق، والناس ترمى نفسها للموت هربا من النار.. وصحف الأحرار ومايو والوفد والمساء تشغل الناس طوال عام ٩٠ بقصص تسخير الجان، واستخدامهم فى التطبيب، بل وتنشر نصوص «الحوارات» التى دارت بين الشيوخ والجان. وتوصى جريدة الأحرار بتطبيق حد الحرابة على من يبيع أطفاله (متناسية الدافع) ، وتكتفى الصحف التقدمية بنشر الصور التقليدية للآكلين من الزبالة... على طريقة «رعاياك يامولاى» الأحادية البعد بشكل باهت، خاصة فى عصرنا هذا ويتصاعد الخطاب الرسمى فى محاولة لاقناع الناس– والدهماء بالذات– بأن البلد مأزومة، ويبقى «المهمشون»، ومن هم حتى فى فئات أعلى على يقينهم.. ذلك اليقين الذى تبلوره عباره سائق تاكسى فى بور فؤاد اذ يقول «على النعمة.. وحياة ولادى مصر أغنى من أمريكا... فى خيرها.. ودينها بس الحرامية....» وهذه هى التراجيديا المروعة التى تفزع الجميع فى مصر تراجيديا بلد مأزوم وشعب لايصدق ابدا ان مصر فقيرة.

وفى اليوم الثانى لرفع الأسعار سمعت أغنية يرددها الأطفال فى أكثر من حى، تقول: خوفو وخفرع ومنقرع.. رزو لحمة لمن شبع! وبدت لى الأغنية كأنها السيم الجديد قبل الإنفجار، وتواكب معها هجمة اشاعات شرسة، اذ تقول الاشاعة فى المطرية ان سائقى حلوان اضربوا بعد رفع سعر البنزين. وتقول فى حلوان ان سائقى اسيوط هم الذين أضربوا. وقال اصدقاء ان الأسايطة سألوا هل صحيح أن السائقين أضربوا فى مصر وان الشرطة تصدت لهم وقتلت بعضهم؟. ومرة ثانية بدا أن الفقراء يدفعون اللهب، بالشائعات، الى أكثر الأماكن قابلية للإشتعال.. وبعدها فلتعم النيران الجميع.

وفى هذه الاثناء بالضبط وردت الأنباء بأن عاطلا يدعى «محمد الشاذلى عويس»،

٣٠ سنة، سوهاج أضرم النار فى مديرية الشهر العقارى وفرع عمر أفندى، وادارة ايرادات الكهرباء، وفرع بنك التنمية والإئتمان. وتبين ان العاطل عائد من العراق، وأنه طاف بكل الجهات المعنية للبحث عن عمل قبل أن يرتكب جريمته. ورحت أتأمل فى دلالات المواقع المجنى عليها، والتى تشير معا إلى «حقد» المواطن على دولة العملك والجباية والريع، وهى أبرز خصائص الدولة المصرية بعد الاتفاق مع صندوق النقد. لقد فشلت فى أن أعرف من عشرات السارحين فى الشوارع ماالذى يكرهونه فى البلد تحديدا.. ولفت نظرى انه لأول مرة منذ عملى بالصحافة فى مطلع الثمانينات، يتبرقع الناس بالصمت الى هذا الحد... وكلما فتحت موضوعا فى سيارة سرفيس او تاكس أو شارع جاءت الإجابات تقليدية باهتة لاتعبر عن حقيقة الأوضاع، وليس ذلك فحسب بل أيضا مع درجة من الاستترابة تذكرك بخوف الناس من سائقى التاكسى فى الستينات (لأنهم مخبرون!) وقلت هكذا يشعر المواطن العادى بالفطرة أن الدولة فى الأزمة لابد أن تلجأ للحل البوليسى، حتى ولو لم يحتك بذلك بشكل مباشر... وأخيرا قال أحدهم بعبارة حاسمة: **يابية البلد بتخزن زى الجمل... تضرب فيها ماتضرب فى الحالة دى مش حتقولك تلت التلاتة كام؟ وبعد التخزينة عينك ماتشوف إلا النورا.**

وقد لفت نظرى أحد «الأخوة» إلى ظاهرة أخرى هى ممارسة العنف المراوغ للرد على عنف السلطة، أو هكذا يتصورون، ومن أمثلة ذلك عمليات تسميم الخمور والفسيخ... فماذا لو امتد «النور» سالف الذكر إلى مثل هذه العمليات البشعة وتعداها؟ إشير هنا إلى أن خبرة الإنفجارات التلقائية علمت الحكومة «النفخ فى الزبادى» ولذلك فان رفع الأسعار الذى بدأ عمليا بانتظام مقصود، منذ ١٩٨٦، مع تقليل الدعم، قد تم بتحايلات عديدة، آخرها مثلا تمرير ضريبة المبيعات مع منحة أول مايو، ومع الإعلان عن زيادة الأجور والمعاشات ١٥٪..... الخ

وتفيد المعلومات الرسمية أن فى مصر الآن:

- ٤ مليون مهمش.. وقد ذكر الرقم د. نور فرحات فى دراسة ممتعة له عن العنف والتهميش فى المجتمع المصرى وقال لى د. نور فرحات انه استقى الرقم من دراسة للدكتور ايهاب سلام حول البطالة.
- ٤٠٠ ألف جندى أمن مركزى (كم عدد العاملين ياترى فى أجهزة الأمن الأخرى؟).
- وزير القوى العاملة لاهرام ٣ مايو ٩١: ٩٠٪ من المتعطلين متعلمون. ٣٨٪ من ٥ مليون يعملون بالحكومة والقطاع العام بطالة مقنعة (بالمناسبة مطلوب تصفيتهم طبقا لشروط صندوق النقد الدولى). و٢ر٥ مليون عامل يعملون فى القطاع غير المنظم.
- ٥ مليون مواطن لايجدون ثمن العيش والفول طبقا لما قاله اعضاء مجلس الشعب، اثناء مناقشة تعديل قانون المعاش الإجتماعى، بهدف زيادته من ١٠ جنيه الى ١٣ جنيها!! للمؤمن عليه المستحق.
- ٦١٪ من الأسر المصرية لايكفيها دخلها و٧١٪ من هؤلاء لايجدون عملا إضافيا لتحسين الدخل. والمصدر دراسة لجهاز التعبئة وجمعية الدراسات الاجتماعية.

اداة ضبط

وفى الواقع الإجتماعى تلعب الزكاة دورا تسكينيا هاما... وقد بلغ عدد لجان الزكاة التى يشرف عليها بنك ناصر ٣٦٢٣ لجنة فى المساجد والجامعات والمصانع . وبلغ عدد المزكين عام ١٩٩٠ نحو ١ر٩ مليون فرد، وبلغت الموارد نحو ٢١ر٩ مليون جنيه، تم توزيع ١٧ر٨ مليون جنيه منها على ٢ر٥ مليون مستحق. الأعداد كانت فى عام ٧٧ (هبة يناير) على التوالى ٥٠٧ لجنة، ٢٣ ألف فرد ، ٥٣١ ألف جنيه، ٤٦ ألف مستحق، ٣١٠ ألف منصرف وفى ١٩٨٦ (هبة الأمن المركزى) كانت ٣٢٠٠ لجنة، أكثر من مليون فرد، وأكثر من ١ر٣ مليون مستحق، والموارد ٩ر٦ مليون جنيه، والمنصرف ٦ر٣ مليون جنيه وقال لى الأستاذ محمد زغلول مديرا ادارة الزكاة بالبنك أن هناك محترفى صرف من المساجد المختلفة، غير انهم فى النهاية قلة... وأضاف ان اللجان تقوم بأنشطة مختلفة انتاجية وخدمية.. وتقدم المال شهريا أو موسميا... أو فى المناسبات طبقا لموارد كل لجنة، والآن يقدمون المعونات لمرضى الفشل الكلوى والحالات البؤس الناطقة التى تعرض عليهم.







اذن علينا ان نعلم انه فى حدود المناطق التى دخلتها لجان الزكاة، وبين مسلمى مصر فقط، فان هناك على الأقل أكثر من ٢ مليون مستحق للزكاة بكل مايمكن تصوره من مواصفات حياتية للجمهور الذى يقبل فتات المال،والمساعدات.

ولأن محور «فقر/كباريه» بارز فى الهبات التلقائية فقد أفادنى عدد من رواد الكباريهات فى شارع الهرم والنوادى الليلية بفنادق الخمس نجوم أن تكلفة الفرد فى الأولى لاتقل عن ٣٠٠ جنيها و٥٠٠ جنيها فى الثانية، عدا الشبرقة، غير أن للخمس نجوم طقوس «محترمة» وبعضها يمنع دخول الزبائن غير الملتزمين «ولوحيدفعوا مليون جنيه» وقد سألت الأستاذ عثمان حفنى عثمان المحامى والمسئول عن ادارة مسجد الصباح والمركز الاسلامى به عن تأثير شارع الهرم على المسجد فقال: خيرا لقد كثر التائبون والمتبرعون من «الفاسقين» سابقا. وعدد لى الخدمات الجليلة التى يقدمها المركز فى كل مجال وهو يرى شأنه شأن كل الإسلاميين- بل وكثير من العامة- ان الاسلام لوطبق لامتنع الجوع. وأن المصرى يحتمل المظالم حتى يراها تسد عليه طريق تطوره الإجتماعى والدينى فيثور ويبرأ الفقر وحده كدافع للعنف ولتكسير الكباريهات. ويأسف لعجز الحكومة عن عدم استطاعتها تنفيذ ماقررته بشأن الملاهى.

غير أن الملاحظ أن نسبة لجان الزكاة فى المساجد، والتى يمكن التعويل عليها، فى مقاومة الموت جوعا، لاتصل إلى ٥ر٣٪ ففى مصر ٧٠ ألف مسجد منها ١٨ ألف تابعة كلية للأرقاف.

بحثاً عنهم

* كشف بحث «المهمشون» الذى أشرف عليه الأستاذ ان د.**عادل عازر** مستشار المركز القومى للبحوث الإجتماعية ود.**ثروت اسحاق** - أداب عين شمس- عن حقائق خطيرة فيما يتعلق بتطور نظرة الدولة إلى الفئات المهمشة واثبت البحث انه حتى القرارات التى كان يصدرها عبد الناصر بشأن عمال التراحيل لم تكن تنفذ، وانه تم فى لائحة قانون العمل عام ٨١ استبعاد عمال التراحيل من أحكام القانون، برغم أنهم ينطبق عليهم الوصف القانونى للعمالة كما جاء فى صلب القانون نفسه.

واستعرض البحث المفاهيم المختلفة للظاهرة الهامشية مشيراً إلى أن هناك من يراها مجرد ظاهرة شاذة وهناك من يراها ناتجاً طبيعيا للصراع الطبقى وقد اختار البحث عينة من عمال التراحيل وأخرى من الباعة الجائلين ليفحص كليهما وتبين أن عمال التراحيل بالجملة يفضلون الحصول على معاش كأفضل السبل لتأمين حياتهم، وأن نسبة الأمية بينهم ١ر٩٠٪ ومن بين ابنائهم ٩ر٦٤٪ وبالنسبة للباعة الجائلين استعرض البحث الشروط الموضوعية فى طريق عملهم كاشتراط ألا يقل عمر البائع المتجول عن ١٢ سنة.. وألا يكون حافى القدمين!.. ويحدد الترخيص بمدة سنة!! ويشير إلى الفشل المتكرر لتكوين رابطة للباعة الجائلين . وقد تبين أن ٨ر٣٧٪ من العينة لايحملون رخصا بالعمل. وأن ٩ر٥٣٪ منهم ولدوا بالحضر.. ويرى البحث لذلك ان حلول ترحيل المهاجرين إلى العاصمة غير واقعية ومندفعة! وقد أجمع ٣ر٩٩٪ من العينة على ضرورة تقديم مساعدات مالية دائمة لهم، وخاصة فى حالات الكوارث وتبين أن ٧٦٪ لم يشتركوا فى التأمينات الإجتماعية ومن هؤلاء ٥ر١٪ فقط بسبب انهم رأوا أن التأمين على الحياة كفر بالله. كما اتضح أن ثلاثة فقط من ٦ أعضاء فى الحزب الوطنى والباقى «ملوش دعوة بالسياسة».

وينتهى البحث بتأكيد أن التهميش عملية عمدية مخططة.. وأن القوى المسيطرة تخطط لحرمان الفئات المهمشة من كافة مصادر القوى، وأن أهم خصوم الباعة الجائلين تجار الجملة وأجهزة الدولة، وأن ١٪ منهم فقط يريدون التعليم كضمان للمستقبل. البحث خرج إلى النور عام ١٩٨٧.

وقد قالت لى د. شهيدة الباز أن هناك صراعا دوليا على مفهوم (التهميش) بين المدرستين اللتين أشار اليهما بحث د. **عادل عازر** وهى تؤكد ان المهمشين - وليس الهامشيين- ناتج طبيعى لوجود اغنياء، ومفهوم ان تزايد أعدادهم فى مصر، مرتبط ببروز فئات طفيلية وتزايد هيمنتها. وردا على سؤال حول الكتابات التى تتحدث عن زيادة ظاهرة التهميش حتى فى الغرب، وبروز مايمكن تسميته «بأمية» المهمشين قالت د. شهيدة أن هذه الفئات بطبيعتها خصوصاً فى العالم الثالث هى الأدنى فى القدرة على التنظيم والإفادة من نظم المعلومات والتكنولوجيا.. أضف إلى ذلك التفاوت الشديد بين مهمشى الغرب ومهمشى الشرق وتفاوت انظمة الحماية الإجتماعية فى كل جهة

ولذا فكل مهمش الآن على «ركبة جمله»... وهذا الشعور هو بالدقة مايشعرنا بأن الانفجار اذا حدث سيكون مدويا. فكمية العنف المختزنة تتضاعف بفضل الظلم الاجتماعى والثقافى والتعليمى والمعيشى والبيئى... وبفضل القهر المؤسسى والإجتماعى معا. ويزيد من خطورتها ان المهمشين يشعرون بانهم حيال كوكب كامل من المظالم.. وانه لا أهل لهم.

وتضيف د. شهيدة : وليس الغضب الأسود قصرا على من أقفلت فى وجوههم أبواب الرحمة... فهناك فئات أخرى كثيرة، راجت لأيام... ثم يهددها الجرف «الإنمائى» الراهن بشكله الأوروبى المعروف فى التنمية وعوائدها. بل وقد يشمل العنف فئات راقية أعماها الاغتراب وسودت عيشتها المخدرات.. وهنا مفارقة مؤسية انهم اختاروا النمط الاقتصادى، الذى أوقعهم ضحايا، واخيرا شربوا من كأسه.

قراءة في ملف قضية اغتيال د. رفعت المحجوب

اعترافات.. وإنكار.. وبسبب «التعذيب»

الزوجات «يدلين» بأقوالهن ضد أزواجهن!

اغتيال «علاء محيي الدين» وراء جريمة المحجوب

هشام مبارك

تبدأ محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) يوم السبت ١٠ يونية الحالي نظر قضية اغتيال المرحوم «د. رفعت المحجوب» الذي لقي مصرعه مع ٦ من ضباط وجنود الشرطة في ١٢ أكتوبر الماضي..

وقد استغرقت التحقيقات التي اجرتها نيابة أمن الدولة العليا في هذه القضية والتي تحمل رقم ٥٤٦ لعام ١٩٩٠ نحو ٦ أشهر.. واستمعت إلى ١٧٨ شاهدا واكتفت بـ ٦٣ منهم فقط.

وتتهم النيابة ٢٥ متهما في هذه القضية.. ثلاثة عشر منهم محبوسون بينما هناك ١٢ هاربا من بينهم **«صفوت عبد الغني»** قائد الجناح العسكري لتنظيم الجهاد حسبما اشارت مذكرة تحريات مباحث أمن الدولة..

والتهم هي: القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد.. والشروع في القتل.. وحيازة واستعمال أسلحة ومفرقعات.. وزعزعة الأمن والسلم العام.. والتزوير. وطالبت النيابة بتوقيع عقوبة الإعدام على ١٩ متهما وحبس بقيتهم.

أما المضبوطات فهي.. (٧) بنادق آلية.. (٤) مسدسات.. (١٣٠٠) طلقة ٦ قنابل يدوية.. (١٩) قطعة سلاح ابيض.. و٢٥ ورقة رسمية مزورة بين بطاقة وجواز سفر وشهادات تخرج.. وأخيرا (٢٥٠) كيلو من مادة ت-ن-ت- أما ملف القضية فقد بلغت أوراقه نحو ٥٠٠٢ صفحة..

الشهود والإعترافات

وتبدأ قراءة هذا الملف بالأدلة التي أوردها النائب العام في مؤتمره الصحفي يوم ٢٣ أبريل الماضي.

قال النائب العام: أن المتهم الأول ممدوح علي يوسف» ارشد عند «ضبطه إلى بعض المتهمين الأخرين الذي اقر بمشاركتهم له في الحادث..» وأن «المتهم السادس علاء أبو النصر» اعترف تفصيليا بالحادث.. «وإن المتهمين اقروا «لبعض اصدقائهم بتفصيلات الحادث واعترفوا باشتراكهم فيه» وإن زوجة المتهم الأول وصفت «تفصيلات علاقته بالمتهم الثاني صفوت عبد الغني ولقائه به قبل الحادث وبعده وأماكن هروبه بعد الحادث مباشرة..» **إذن فأدلة الإتهام التي تستند إليها النيابة تتمثل في أعترافات المتهمين الأول والثالث والسادس، وشهادة، الشهود وإقرار زوجة المتهم الأول..**

وأول تساؤل يطرح نفسه علينا أن قرار الإتهام يشير إلى أن المتهم السادس «علاء أبو النصر» لايزال هاربا ولم يقبض عليه.. فكيف اعترف إذن..؟! ومتى..؟!

ويخلو ملف القضية من اعترافات عدا اعترافات متهمين فقط.. هما المتهم الأول ممدوح علي يوسف والمتهم الثالث محمد النجار. ولاعتراف كل منهما قصة في الأوراق فالمتهم الأول أقر في بداية التحقيقات بارتكابه للجرائم المنسوبة إليه حيث إشار إلى أسماء شاركت معه في عملية الإغتيال: من بينها **«مصطفى حسن» و«عبد الآخر حماد»** وكانت المفاجئة أن هيئة الدفاع قدمت مايثبت تواجدهما في الخارج قبل وبعد حادث الإغتيال، وتراجع المتهم عن اعترافاته وبدلا من ذلك قال أن **الدكتور خالد حفني هو الذي** شارك معه في هذه العملية ومرة أخرى تتدخل هيئة الدفاع وتقول أن «الدكتور خالد حفني» لقي مصرعه في صفوف المعارضة المسلحة المجاهدون، في افغانستان منذ أكثر من عام!

وأخيرا عاد المتهم الأول وعدل عن اعترافه وانكر التهم المنسوبة إليه وعلل اعترافاته الأولى بأنها امليت عليه في مباحث أمن الدولة وهو خاضع لتعذيب بشع. وتمسك بانكاره لهذه الأعترافات طيلة التحقيقات



التى اجريت معه بعد ذلك. وفى جلسة ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠ اتهمته النيابة بأنه شارك فى عملية الإغتيال وحاز اسلحة ومتفجرات.

فأجاب: «محصلش ولم ارتكب هذه الأفعال.. اتهام باطل وافتراء..» ولاتختلف كثيرا قصة المتهم الثالث «محمد النجار». ففى أثناء التحقيق معه يومى ٢٩، ٣٠ أكتوبر لم يدل بأية إعترافات. ثم إختفى عن جلسات التحقيق ليظهر فجأة بعد عدة أيام ويدلى باعترافات تفصيلية عن الحادث. ولتثبت النيابة فى محاضرها بمجرد المناظرة. آثار التعذيب.

ويلفت النظر أن اعترافات النجار كانت تفصيلية وشامله اعترف بكل شىء.. وعلى كل المتهمين..

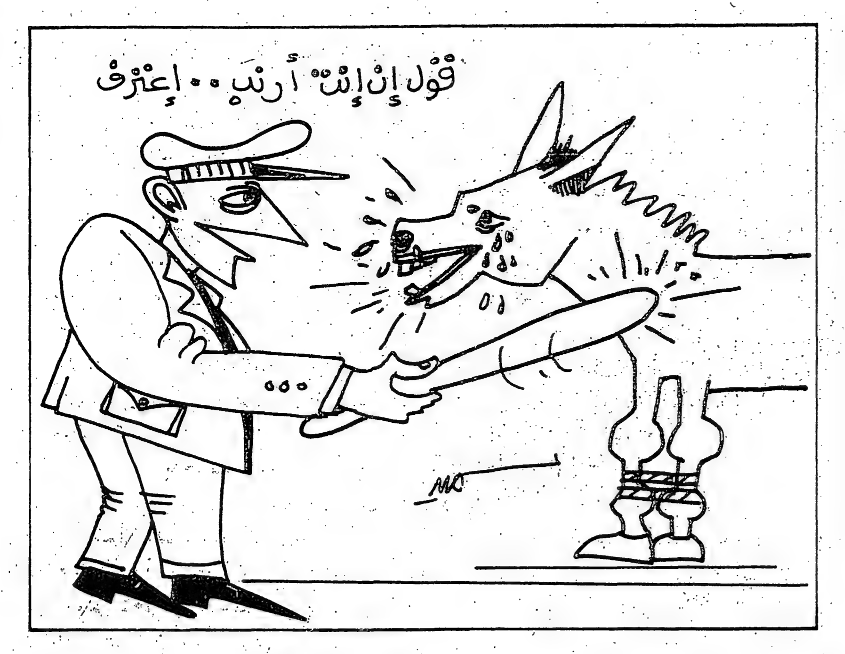
قال النجار إن المتهمين ممدوح على يوسف وصفوت عبد الغنى خططا لعملية إغتيال المحجوب الذى قتل خطأ بعد أن تصادف مروره من ذات الطريق الذى يسلكة وزير الداخلية الذى كان هدف عملية الإغتيال، واوضح أن المتهم الأول هو المخطط لكافة العمليات التى كان يستهدفها التنظيم. فسبق له أن خطط عملية أغتيال وزير الداخلية السابق زكى بدر بواسطة سيارة ملغمة أسفل كوبرى مصر القديمة فى ديسمبر ١٩٨٩. كما أنه خطط لاغتيال الوزير الحالى مرتين فى ١٠، ٩ أكتوبر ولكن المحاولتين باتتا بالفشل لتغيير مسار موكب الوزير كذلك خطط لعملية تفجير مبنى مباحث أمن الدولة بلاظو غلى ولكنه أرجأها لوقت آخر.

وأضاف النجار فى أعترافه إن التنظيم بعث بعناصر منه إلى افغانستان للتدريب هناك على أعمال الإغتيال. وإن المتهمين علاء أبو النصر و«ممدوح صلاح» قاموا بعمليات التدريب العسكرى لمجموعة الأغتيال.

الإشارة بدلة صفراء

وإشار النجار إلى أنه فى صباح يوم الإغتيال حضر إلى شقة المنيب- وكر للتنظيم- كل من «صفوت عبد الغنى» و«ممدوح على يوسف» للإطلاع على تجهيزات مجموعة الاغتيال التى كانت فى الشقة. وتم الاتفاق على أنه- النجار سيقود دراجة بخارية وخلفه المتهمان الرابع «ومحمد صلاح» الذى توفى أمام آسوار الجامعة وأخرى يقودها المتهم السابع وخلفة المتهمان الخامس والسادس. فى حين يقف المتهم «محمد عبد الغنى»- لقى مصرعه أمام الجامعة- فوق كوبرى قصر النيل لإعطاء الإشارة.

وقد حملت كل مجموعة سلاحين آلين و٣



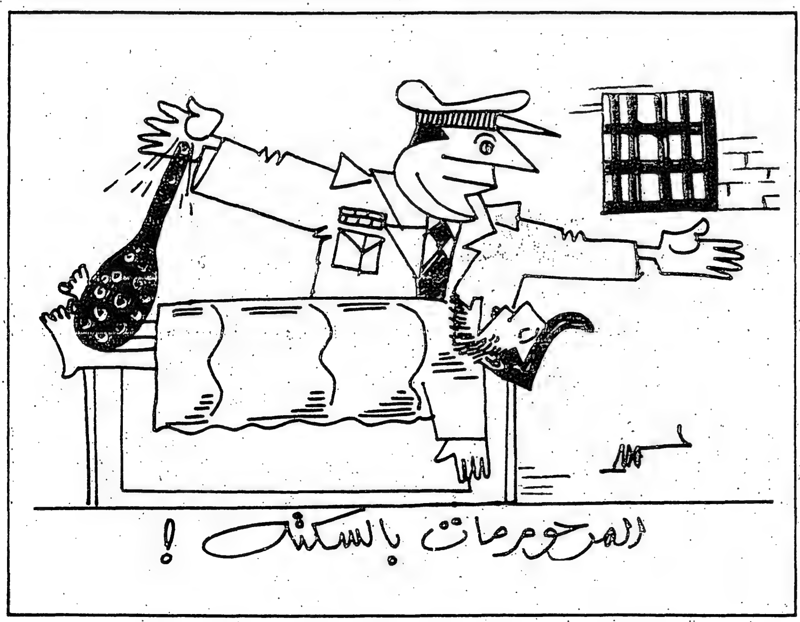
قنابل. وبعد أن اطمأن المتهمان الأول والثانى على التجهزات انتقل الأول إلى مكان قريب من مسرح الاغتيال للمتابعة فى حين لزم الأول منزله.

قال النجار ان المجموعة الأولى وقفت بمحازاة النيل أمام فندق سميراميس والثالثة فى واجهتها. وعندما قام محمد عبد الفتاح بتدلية بدلة صفراء من أعلى كوبرى قصر النيل كان ذلك يعنى مرور الموكب. بجواره وعلى الجميع الإستعداد. عندئذ أطلق الجناه الرصاص على الموكب، واستقلت كل مجموعة دراجتها البخارية وانطلقوا فى الاتجاه العكسى اسفل النفق. وتخلف عن الركب محمد صلاح الذى استطاع الهرب بعد أن قتل العميد عادل سليم.

دور الأجهزة!!

واوضح النجار: إن قتل المحجوب قويل بسعادة من صفوت عبد الغنى عندما التقياه فى الخامسة من ذات اليوم وأنه «الرجل الثانى فى البلد وكان مطلوباً ايضا ضمن قائمة الإغتيال..» على حد تعبير صفوت.

إلى ذلك انتهت اعترافات النجار. ولكن جميع المتهمين انكروا هذه الإعترافات



ومشاركتهم فى عملية الإغتيال.. فالاجابة المتكررة فى تحقيقاتهم عندما واجهتهم النيابة بها هى: «محصلش..» وقد فسر المتهمون هذه الأعترافات بأنها جاءت نتيجة الإكراه والتعذيب الذى تعرض له النجار فى لاظوغلى وانها امليت عليه هناك!!

وقد أصر المتهمون على الانكار، رغم ماتعرضوا له من تعذيب خلال شهر ونصف ظلوا محتجزين خلالهفى مبنى مباحث أمن الدولة بلاظوغلى بالمخالفة لقرار النيابة التى آمرت بإيداعهم فى سجن طرة، فماذا تم هناك..؟

الصعق بالكهرباء

يقول المتهم الأول «ممدوح على يوسف» بعد الإنتهاء من سؤالى صباح أمس وبمجرد دخولى لاظوغلى استقلبتنى مجموعة من الضباط بالضرب فى وجهى ورأسى. وعينى كانت معصوبة وقالوا لى: لازم تعترف فى النيابة وسوف نموتك إذا لم تعترف. ثم خلعوا ملابسى وأوثقوا يدى وقدمى من الخلف ووضعوا رأسى بين كرسيين وفتحو قدمى وكهربونى فى الفم والثديين وأسفل الخصية ورأسى.. «النيابة: تمت مناظرته ووجد به اصابات فى اعلى على الزراع الأيسر والكعب الأيمن. وعلى كعبيه. وقرر المتهم ان ذلك الإعتداء حدث ليلة أمس فى مبنى مباحث أمن الدولة نتيجة الصعق بالكهرباء وأنه قد هدد بالتصفية الجسدية..» «**تحقيقات النيابة جلسة ٢٩ أكتوبر** أما المتهم ضياء الدين فاروق» فقد اثبتت النيابة: «ابصرنا احمراراً بالانف وتورماً بمعصم اليد اليسرى وجرحاً واصابة اعلى القدم اليسرى من الخلف وبداية الصدر واصابة فى الجانب الايسر من الظهر وابصرنا كذلك آثاراً كالخدوش بالعنق من الناحيتين اليمنى واليسرى...» «**جلسة- ١١/١٤**»

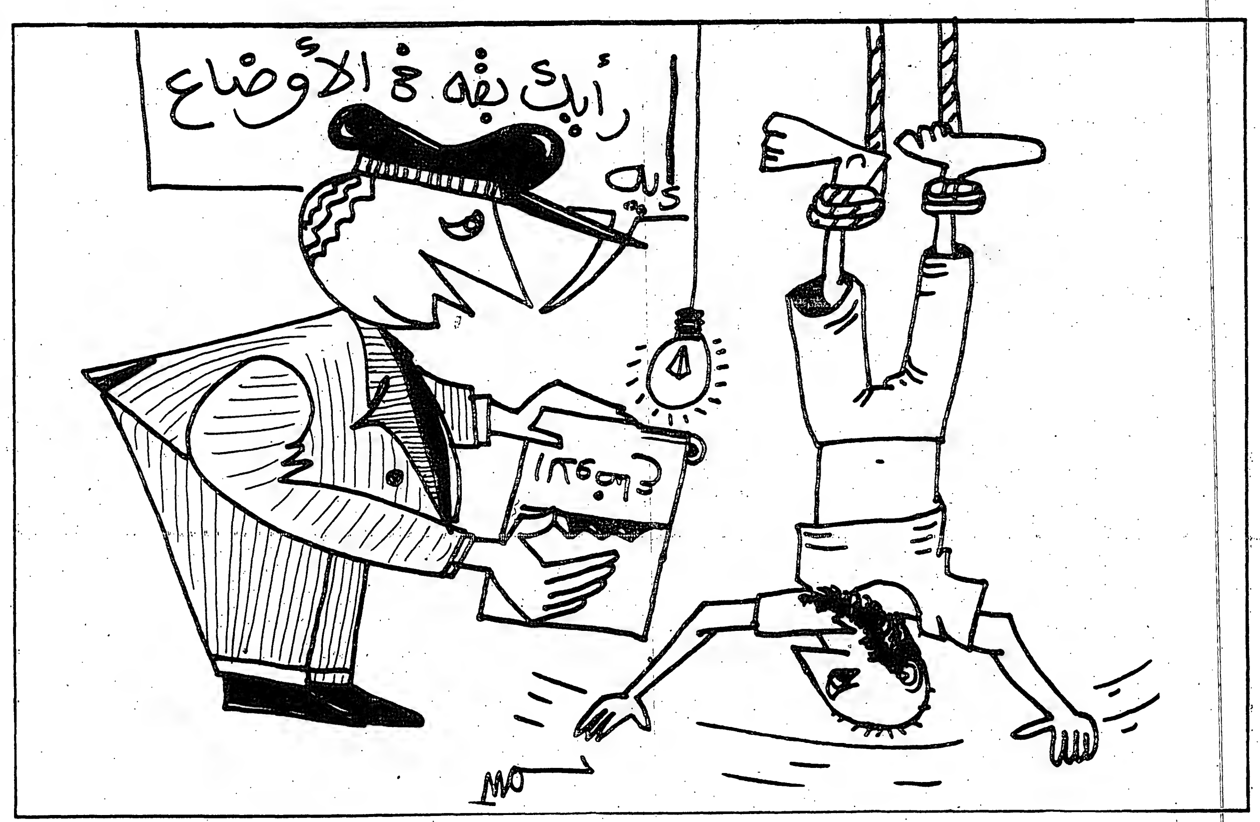
والمتهم «**عزت السلامونى**» يقول: «كنت عرياناً وقت الضرب ومعصوب العين،، والادوات التى استخدمت فى الاعتداء الكهرباء فى كل اجزاء جسمى وكان فيه ضرب فى دماغى وواحد يطفى السجاير فى طرف لسانه..» «**تحقيقات النيابة- جلسة ١٠/٢٨**»

كذلك المتهم «عاصم السيد» اثبت فى التحقيقات الآتى: «.. بعد مثولى فى الجلسة الماضية لايزال التعذيب متسمراً والكهرباء.. وبيسألونى عن اسماء معرفهاش وهم بيضربونى..» «**تحقيقات النيابة- جلسة ١٠/٣١**» وأخيرا نكتفى بما هو مثبت فى التحقيقات عن حالة المتهم «**عبد الناصر نوح**»: «..وجود اصابة اعلى الانف وبسؤاله عن اصابته قرر انها من اثر وضع العصابة على عينية والضرب بالإيدى..» «أثناء تعذيبى كنت متغمى وقعدوا يكتبونى..» «**تحقيقات النيابة- جلسة ١١/٢٠**»

زوجات فى السلخانة

وامام إصرار أغلب المتهمين على الانكار، إبتدعت مباحث أمن الدولة سلاحاً جديداً ربما لم تشهدة اية تحقيقات من قبل وهو إجبار زوجات المتهمين على الإدلاء بمعلومات تدين ازواجهن. نستمع أولاً إلى المعلومات التى ادلت بها زوجات المتهمين فى مواجهات النيابة مع المتهمين فهى تدين الأزواج وتنفى أقوالهم فى التحقيقات وتنفى المشاركة فى الحادث أو معرفتهم بعضهم البعض.

النيابة: ماقولك فيما قررته زوجة المتهم الأول ممدوح على يوسف بانها علمت من زوجتك فاطمة بانك قررت الاخذ بالثأر لمقتل **علاء محيى الدين. وصفوت عبد الغنى: محصلش «جلسة تحقيقات**



١١/٢٢» النيابة: ماقولك فيما قررته زوجة عبد الناصر نوح من انك كنت موجودا بشقة كمبيش وضبطت فيها مع اخرين من بينهم صفوت عبد الغني.

· **عزت السلاموني**- المتهم التاسع في القضية: لا.. معرفش **عبد الناصر نوح** ولازوجته وهذا لم يحدث.. «**تحقيقات ١٠/٢٨**»

· النيابة: ماقولك فيما اكدته اصلاح سليمان زوجة المتهم عبد الناصر نوح من انك حضرت إلى مسكن زوجها ومعك المتهمان- عاصم السيد وصفوت عبد الغني.

· عزت السلاموني: محصلش «**تحقيقات ١٠/٢٨**»

· النيابة: ماقولك فيما قررته زوجتك بالتحقيقات ان الدكتور علاء محيى الدين زارك في منزلك.

· ممدوح علي يوسف: محصلش «**تحقيقات ١٢/٩**»

· النيابة: ماقولك فيما قررته زوجتك بالتحقيقات من انك تربطك صلة وثيقة بعلاء محيى الدين.

· عبد الناصر نوح: زوجتي لاتعرف مين بيجي عندي. «**تحقيقات ١١/٢٠**»

حرب الرهائن

تلك كانت مقتطفات من اقرار زوجات المتهمين. وقد لوحظ أن النيابة استندت إلى أقوالهن في إدانة المتهمين فيقول النائب العام في مؤتمره الصحفي «.. وقد ثبت من المعاينة صحة ماذكرته- زوجة المتهم الأول- كما ضبط.. بارشادها الملابس التي كان يرتديها- زوجها- وعقب اختفاءه بعد الحادث.

ونتساءل هل من المنطقي أن تدلي زوجة بمعلومات تدين زوجها طواعية حتى لو كان متورطا بالفعل..؟

ايا كان الأمر فان عدداً من الزوجات تقدمن بواسطة المحامين بطلبات للنيابة لتعديل اقوالهن التي جاءت نتيجة الاكراه كما يقلن ومن بينهن زوجة المتهم الثالث. كذلك زوجة المتهم الأول لكن النيابة قررت انها ستستمع إلى اقوالها الجديدة عندما تستدعيهن وهو مالم يحدث ونشير إلى ان المحامين في هيئة الدفاع عن المتهمين تقدموا ببلاغات الى النائب العام عن اختطاف عدد من زوجات المتهمين. فاشار بلاغ مقدم للنائب العام في ١٩٩٠/١٠/٣١ الى اختطاف أسرة **ممدوح علي يوسف** .وتضمنت اسماء الرهائن كلاً من زوجته- التي اقرت بمعلومات كما اوضحنا- **الهام محمد عبد العزيز** وشقيقتها واشقاءها الثلاثة. وانهم اودعو بمقر مباحث أمن الدولة بلاظوغلي وانهم يتعرضون هناك للتعذيب.

في ذات السياق أشار تقرير طبي عن حالة **علياء عبد الحميد** زوجة المتهم الرابع إلى أنه: «وجد بها الآتي: حلق بشعر الرأس.. واثار كدمات طولية بالوجه والرقبة من الخلف والجانب الايمن...«**تقرير من مستشفى سوهاج العمومي رقم ١١٩٩٧.**»

هتك الاعراض

ومن خلال التحقيقات نستمع إلى أقوال المتهمين وتفسيرهم لتبرع زوجاتهم بادلائهن بهذه المعلومات.

يقول **ممدوح علي يوسف**: «...بمجرد وصولي لاظوغلي... احضروا لي زوجتي وكانت في حالة اغماء ورفعوا عني الغمامة وجردوها من ملابسها وهددوني بهتك عرضها وضربوني وأغمى علي.. ثم بعد الإفاقة اعادوا تعصيب عيني ثم اسماعي صراخ زوجتي..» **تحقيقات النيابة- جلسة ١٠/٢٩**»

أما المتهم **عبد الناصر نوح** فيقول: «زوجتي اكرهت على ذلك من قبل مباحث امن الدولة.. وساعة ما إتمسكت هما جابوا زوجتي ونيموني على الأرض في الشارع وقالوا لي ماتبهدلش مراتك.. وبعد يومين في لاظوغلي سمعت صوتها في الحجرة الثانية.... والضابط قالي لازم اعترف والا سوف نفعل فيها الفحشاء.» «**تحقيقات النيابة - جلسة ١١/٢٠**»

الثأر... الثأر

القضية الثالثة التي تكشف عنها التحقيقات، هي تركيز النيابة في أسئلتها عن علاقة المتهمين «**بالدكتور علاء محيى الدين**» كما أن الإعترافات في هذه القضية وشهادة الشهود كانت تدار جميعها وتوظف من أجل ربط المتهمين بعلاء محيى الدين...

يقول **محمد النجار** المتهم الثالث في هذه القضية: «**إن الهدف من عملية الإغتيال هي الثأر لمقتل علاء محيى الدين...**»

كذلك اقرت زوجة المتهم الأول: بأنها علمت من زوجة **صفوت عبد الغني** بأنه خطط لعملية الأغتيال ردا على قتل الدكتور علاء محيى الدين....

إجهزة الأمن اعلنت بدورها ايضا أن عملية الإغتيال قام بها تنظيم الجهاد للثأر لمصرع علاء محيى الدين.

واذا ماعدنا إلى الوراء وتحديدا في شهر سبتمبر الماضي. سنكتشف مغزى هذه الإعترافات والتصريحات...

اغتيال معارض

«**علاء محيى الدين**» هو المتحدث الرسمي للجماعة الإسلامية .وأثناء سيره في ٣ سبتمبر الماضي عصرا. انطلقت (٤) رصاصات من مسدس كاتم للصوت لتستقر إحداها بمقربة القلب والباقي في الرأس. لترديه قتيلا في الحال.. وفي اليوم التالي لعملية اغتيال علاء اصدرت الجماعة الأسلامية منشوراً بعنوان «**مضى عهد الكلام والعنف هو الأسلوب الأمثل**» في إشارة واضحة إلى أن الكلام لم يعد يجدي وقال المنشور «مضى عهد الكلام غير مأسوف عليه... قتل غدرا الشهيد **علاء محيى الدين** على يد كلبين من كلاب أمن الدولة رمياً بالرصاص في شارع الهرم والجماعة الإسلامية تحمل القصاص للشهيد **علاء محيى الدين**....بيعة في كل عنق مسلم غيور....»

وكان بيان المنظمة المصرية لحقوق الأنسان حول الحادث قد أشار إلى: «تزعم مصادر الجماعة الإسلامية أن ضابطا كبيراً بمباحث أمن الدولة يعمل في شعبة مكافحة التطرف الديني قد ابلغ احد عناصر الجماعة تحذيرا بأنه مالم يغادر **علاء محيى الدين** القاهرة هو وزميل آخر له- **صفوت عبد الغني**- خلال ١٥ يوما فانه سيقتل. مادفع علاء للاختفاء عن الانظار وتتهم مصادر الجماعة نفس الضابط بتصفية اثنين آخرين من قياداتها وهما **ماجد العطيفي وأحمد كامل**»...

أما تحقيقات النيابة عن حادث اغتيال علاء محيى الدين فقد انتهت إلى أن القاتل مجهول... ولكنه ايضا معلوم تماما للجماعة الإسلامية..

أما التحقيقات في قضية اغتيال المحجوب فقد انتهت إلى أن الجناه من الجماعة الإسلامية وسيقدمون إلى المحاكمة في ١٠ يونيو الحالي... ولكن الجماعة الإسلامية تنفي صلتها بهذا الحادث كما ينفيه المتهمون ايضا...

فهل تنجح جلسات المحاكمة في إماطة اللثام عن الحقيقة في الحادثين، ونضع بذلك نهاية لعنف الإرهاب ولعنف الدولة؟؟!!

تجربة شركات الأموال... والدروس المستفادة

شركات توظيف الأموال دولة داخل الدولة!

رجال الأعمال دخلوا توظيف الأموال مبكراً.. وخرجوا قبل الأزمة

حتى لاتتكرر المأساة مطلوب محاربة الفساد وزيادة الأجور والحد من ارتفاع الأسعار

محمود الخضرى

يمكن القول بأن هذه الأيام قد تشهد غلق ملف أكبر شركة لتوظيف الأموال، بعد ما ظلت أخبارها تملأ الصحف والمجلات كل صباح ومساء، خاصة وأن ضحاياها فى كل حارة وشارع ومدينة وقرية، وإن لم يكن ضحية مباشرة، فهو ضحية بالإنتساب.

ورغم إغلاق ملف واحدة من هذه السلسلة التى سيطرت على إقتصاد مصر فمازال السؤال مطروحا....

لماذا ظهرت تلك الشركات؟ وكيف جذبت شرائح مختلفة من المجتمع المصرى؟... ثم ماهو الضمان بعدم ظهور هذا النوع من الشركات فى ثوب جديد، خصوصا بعد إنشاء شركات الصرافه، خاصة وأن شركات توظيف الأموال بدأت نشاطها، بتجميع مدخرات العاملين فى الخارج، أى بالاتجار فى العملة؟!

وتصبح هذه الأسئلة أكثر إلحاحا، اذا تذكرنا أن شركات توظيف الأموال شكلت فى عصرها الذهبى دولة داخل الدولة وظهر جيش يدافع عنها قوامه جهاز إعلامى «إعلانى» يتمثل فى صحف سياره، وطابور خامس داخل الجهاز الحكومى، يعمل كجسر واقى، ويستطلع عن كل صغيرة وكبيرة داخل النظام. بالإضافة لما يمكن أن نسميه بجسر بشرى من المودعين استطاعت الشركات إستخدامه كدرع وقت الأزمات، وعلاوة على هذا دار خاصة للإفتاء، يعتليها رجال دين بعضهم من حملة الدكتوراه.

ولاشك أن شركة الريان صاحبة السمعة الأكثر إنتشارا، والتى إحتلت الإهتمام الأكبر ليس بين المواطنين فحسب، بل لدى النظام نفسه. تصلح كحالة نموذجية لدراسة هذه الظاهرة.

أعلى الشرائح عددا

فى آخر إحصاء لمودعى الريان بعد التوقيع على مراجعة الصكوك، لوحظ أن الشريحة الأولى من حيث العدد كانت صغار المودعين، ذوى الانتماء للفئات الإجتماعية البسيطة «الفئات الدنيا» كما يطلق عليهم د. عاطف عجوه وكيل أول وزارة الإقتصاد. ويمثل هؤلاء ٩١ ألف مودع من إجمالى ١٥٠ ألف تبلغ قيمة ودائعهم حوالى ١٥١ مليون جنيه بحد أقصى ١٥٠٠ جنيه تقريبا لكل مودع.

وبفرز أكثر دقة لهؤلاء تبين أن معظمهم من الأرامل، والأيتام والمحالين على المعاش. ومن فئات تنتمى للأحياء الشعبية والريف وكل مايملكونه هو وديعتهم أو بالأدق «تحويشة العمر» وضعوها لدى الريان، على أمل تحقيق دخل يساعدهم على مواجهة أعباء الحياة. بل الأكثر غرابة أن عدداً كبيراً منهم من موظفى الحكومه البسطاء، بل ويصل الأمر أن فرع الشركة بالهرم يكاد يكون ٧٠٪ من مودعيه من تلك الشريحة. وفى فرع بأحد المحافظات لم تزد أكبر وديعه فيه عن ٥آلاف جنيه. ولوحظ أيضا أن موظفى إدارات بالحكم المحلى ووزارة التموين بطنطا ودمنهور والمنصورة وكفر الشيخ والجيزة ومدن أخرى هم من مودعى تلك الشريحة بالريان. مما دعى أحد أعضاء مجلس إدارة هيئة سوق المال أثناء دراسة أوضاع تلك الشركة قبل تحويلها للنائب العام، للقول بأن الريان هو الذى يملك تلك الإدارات وليست الدولة. بل يعتبر منافساً خطيراً للنظام فى الوصول لهؤلاء، ومن الذكاء أنه وصل إليهم... والمؤكد أن هناك سراً وراء نجاحه فى ذلك، وإختراق هذا العدد الكبير ليحصل منهم على كل مالديهم.

وفى دراسة عن تلك الشريحة تحديدا أجرتها ادارة البحوث بالبنك الأهلى ودراسة أخرى ببنك مصر ،يتضح أن هناك أكثر من ١٠ آلاف مودع معظمهم من سكان الريف وأحياء المدن الشعبية، جمعوا ودائعهم عن طريق بيع بعض ممتلكاتهم الخاصة، اما بعض الأوانى النحاسية أو من المجوهرات بل هناك من قام باستبدال جزء من المعاش وأودعه بالريان، على أمل أن يتحقق عائد منه، وفى مسح ولقاءات قامت بها الدراسة مع بعض مودعى تلك الشريحه... أجمع عدد كبير منهم على أن الحاجة لمواجهة أعباء المعيشة، هى التى دفعتهم للجوء للريان كمنقذ مؤقت، وعلى الرغم من وقوع الكارثة كانت مفاجأة الدراسة أن المودعين وجهوا الاتهام للحكومة مباشرة وأنها سبب حدوث الكارثة ووراء وقف نشاطها. ورفضت مجموعة المودعين المختارة الإجابة على العديد من التساؤلات التى تدور حول ضمان ودائعهم. وذلك لقناعتهم أن

الدولة ترتكب نفس الخطأ، ولانتشار الفساد والمحسوبية داخل الأوساط الحكومية. وبعضهم إتهم الحكومة بالربا

معامل التضخم

وفى تحليل علمى عن خصائص تلك الشريحة التى تمثل غالبية المودعين عددا. يقول د. **محمد عبد الفضيل** أستاذ الإقتصاد بجامعة القاهرة، أن المؤكد أن شركات الأموال ومنها الريان إستعانت بخبراء سيكولوجيين، تمكنوا من الوصول لصغار المودعين. واستغلوا فى ذلك سعر الفائدة السلبى الذى كانت تمنحه البنوك، والذى يقل بكثير عن معدل التضخم وطرحت تلك **الشركات رقماً قريباً من رقم التضخم يتراوح بين ٢٤٪ و٣٠٪ كفائدة،** ويعتبر هذا إختيار ذكى. وقدمت لهم سابقة أولى من نوعها فى النظام المصرفى ممثلة فى **المرتب الشهرى** بإسم دفعة تحت الحساب بمعدل وصل إلى ٢٪ و٣٪ من قيمة الوديعه. **بالإضافة لتقديم الخدمه حتى المنازل بالوصول إلى المودع وللفلاحين فى الريف وفى الشارع والحاره، ولم تكتف بذلك بل وصلت له فى المهجر.** ولم يتوقف الأمر عند هذا بل تمكنت من اعطاء عائد مجز قد يرتفع عن معدل التضخم، من خلال خدمة بالتطاعى. وإستخدمت تلك الشركات مبدأ طمأنة المواطنين بأن القدرة الشرائية مازالت تحت أيديهم وسيطرتهم من خلال رقم سحرى يمثل العائد.

ويؤكد د. عبد الفضيل أن شركات الأموال نجحت فى مخاطبة الناس، مستغلين الإرتفاع المتزايد لمعدلات التضخم بمصر

ويتفق د. فرج فوده مع د. عبد الفضيل فى قيام تلك الشركات بدخول هذا المجال بذكاء شديد. ولكنها أيضا استغلت المستوى الثقافى للمودعين الصغار منهم بشكل خاص وإستغلال القوة العاملة العاطلة بين أفراد الأسر المصرية إضافة لدراستها مستوى تفكير ورغبات المواطن بتوفير راتب شهرى دون عناء. وقد لعب التضخم دورا هاما فى ظهور تلك البيوت لتوظيف الأموال.

شهادات شعبيه ورسميه

«لم تسقط شركات توظيف الأموال فجأة على الإقتصاد المصرى، بل نتيجة منطقية للفوضى التى عاشتها مصر، وتخلى الدولة عن دورها المفترض أن تقوم به، بفتح أبواب حقيقية للإستثمار وأوعية إدخارية مجزيه أمام المواطنين»..هكذا بدأت الدراسة التى أعدتها إدارة أمناء الاستثمار ببنك مصر وهو مايؤكده المستشار محمود فهمى رئيس هيئة سوق المال السابق، وعن نفس الظاهرة يقول تقرير الهيئة الذى أشرف عليه رئيسها الحالى د. **محمد حسن فج النور ..أن شركات توظيف الأموال استغلت المناخ الإقتصادى فى مصر فى أواخر السبعينيات واوائل الثمانينات، كما أن هناك أعداداً من المسؤولين كانوا بمثابة خط دفاع أول عن تلك الشركات، بل تدخلوا فى إعادة صياغة مشروعات قوانين وقرارات تتلائم ومصالح تلك الشركات.** وحسبما يقول مصدر مسؤول فى حديث خاص أن مسؤولا كبيراً قال في اجتماع وزارى.. ماذا تريدون من شركات توظيف الأموال، إنها حققت مافشلتم فيه، وشطارتكم أن تنافسوهم، وكرر هذا الكلام مسؤول كبير آخر بمنطق مختلف قائلا ان شركات التوظيف واقع وفرضت نفسها، ورأى قانون أوقرار ضدها سيحدث كارثة سيكون الخسران فيها الحكومة.. **وبعد خروج المسؤولين من منصبيهما ظهرا أنهما من ذوى النفوذ فى تلك الشركات والمتعاملين معها، والعاملين فيها.**

ولم يتوقف الأمر عند ذلك- كما يقول المسؤول فى حديثة معى- أن أحد نواب رئيس الوزراء فى مرحلة سابقة إلتقى برئيس وزراء طالبا منه التمهل فى إتخاذ أى شئ يخص شركات توظيف الأموال خاصة الريان. وكان رد رئيس الوزراء أنهم ينافسون الدولة وسيكون الناس الضحية، ويتعاملون بالنصب، ولهم أخطاء قانونية كثيرة... ورد نائب رئيس الوزراء الأسبق **«ومالو أنتم خسرانين حاجة، الناس راضيه والحكومة سكتت على الموضوع، إيه المانع إنها تسكت على طول».**

ولكى يغلق رئيس الوزراء الحديث اعتذر عن إستمرار المقابلة لذهابه لاستقبال مسؤول عربى فى المطار.

هنا تأتى تحريات جهاز المباحث عن وجود عدد من الأسماء ذات المناصب الحساسة فى الدولة- سابقا وحاليا- تقاضوا مايسمى «بالبركة»، التى أغلق النائب العام السابق ملفها دون سبب مقنع.

نعود لأصل الحديث بتعرف رأى بعض المودعين فى أسباب لجوئهم لشركات الأموال.. فيقول **على محمد طنطاوى** من قرية المنشية مركز إمبابة جيزة، صاحب رقم الحساب ٤٨٥٢ فرع الهرم بالريان بمبلغ ١٨٠٠.. **أنه ذهب للريان عام ١٩٨٤ بعد سمعته التى إنتشرت بين أهل القرية من الغنى للفقير، وجمع كل مايملكه، ليحصل على حوالى ٥٠ جنيها شهريا ليربى عياله الخمسة، وتساعده على ما يأتى من المحل الذى يعمل فيه بعد الظهر فى ميدان الجيزة، وعمله فى حديقة الحيوان، وقال صحيح أنا دلوقتى لايص وعايز فلوس بالناقص، لكن قل لى أنا غلطان.. ولا الحكومة هى التى قطعت عيشى.**

قلت لكن البنك أفضل وكان ممكن توظف فلوسك فى مشروع مع أى أحد.. فرد الرجل قائلا بنك إيه يابيه الريان كان مكسبه



د. محمود عبد الفضل



د. فرج فودة

مضمون وكل شهر، عايزنى أنتظر آخر السنه علشان البنك يقول لى حسابك كذا والباقى لك كذا موت ياحمار.. ثم مين كان هياخذ المبلغ ده علشان يشغله غير الريان..

سيدة مسنه تجاوز عمرها الستين من سكان بولاق وتمتلك منزلا صغيرا فى نهاية شارع ناهيا واسمها مفيده... تقول **البيت فيه ٦ حجرات.. بيجيبوا فى الشهر ٣٥ جنيها.. والريان كان «بيدينى» ٦٠ جنيها ويدوب عايشه أنا والراجل..** قلت لها كان ممكن تبنى دور فوق البيت ويحقق نفس الدخل، ردت بسرعة البيت مايتحملش ومكناش غلبنا... واستطردت قائلة هو أنت مش جاىٔ علشان تردلنا فلوسنا يا إبنى قلت لها لاياست أنا بعمل موضوع صحفى.. ردت يوه خلونا فى حالنا مش كفاية خسرنا فلوسنا!!

كان رد هذه السيدة جعلنى أبحث عن فئات أعلى من المودعين

من الشرائح الضحية

مرة أخرى نعود لشرائح المودعين بالريان لنرى أن الشريحة الثانية وهم المودعون حتى **مبلغ ٧٠٠٠ جنية** ويبلغ عددهم **٣٠ ألف مودع**، ويتجاوز حجم ودائعهم **٢٠٠ مليون جنيه**. وغالبيتهم من الفئات الإجتماعية المتوسطة، وأصحاب الوظائف الوسيطة فى الهيئات والمصالح وشركات القطاع العام، وعدد كبير من العائدين من العراق والأردن تحديدا، أو العاملين فيها أثناء إيداعهم لتلك المبالغ.

وهنا يقول د. **محمود عبد الفضيل** ان هذه الشريحة الأولى كانت الضحية والذين تحملوا الخسارة الكبيرة، لكون ودائعهم هى كل مايملكونه، وأنهم تلقوا الصدمه بعد سحب الكبار ودائعهم.. وتحمل معهم القادمون الجدد، الذين لم يتمكنوا من الحصول على أى أرباح.

ويؤكد د. **فرج فوده** أن شركات أو بيوت الأموال- كما يطلق عليها- كانت البديل الأقوى أمام الحكومة لجذب تلك الفئات، خاصة فى ظل سياسات إقتصادية غير منضبطه.

الغريب أن كافة الدرسات التى أجريت حول شركات الأموال لم تؤكد أن للعامل الدينى والربح الحلال والحرام دور فى جذب تلك الفئات لإيداع مدخراتهم وأموالهم بها بل عامل مواجهة التضخم كان السبب، وربما ظهر العامل الدينى بين شرائح أخرى وبدرجات متفاوته كمبرر شكلى، وليس أساسياً.



الجشع والكساد

تشير إحصائيات مراجعة الصكوك بالريان إلى وجود **١٥ ألف مودع** بواقع **١٠ آلاف جنيه كحد أقصى، وهناك ١٠ آلاف** مودع تصل وديعة الواحد منهم مابين ١٥ و**٧٠ ألف جنيه ويمثل هؤلاء جميعا حوالى ٥٠٪ من قيمة الايداعات الكلية بالريان.**

وببحث طبيعة هؤلاء ونوعياتهم إتضح **أنهم إما العاملون بدول الخليج والسعودية، أو المعارين للخارج، وجانب منهم من متوسطى التجار. بل عدد من هؤلاء كان فى الأصل مودعاً بالبنوك وحول مدخراته منها للريان.**

وفى رأى د. **محمود عبد الفضيل** أنه بالإضافة لعوامل أخرى، فقد كان الجشع المحرك الأول الذى دفع بهذه الشرائح للريان وغيره، خاصة المهنيين، والموظفين، طمعا فى تحقيق أعلى نسبة عائد ترفع من مدخراتهم، ويمثل الجشع بين تلك الشريحة نسبة عالية جدا.

ويؤكد المهندس **عبد الواحد يوسف المنسى** أحد مودعى الريان، والذى يعمل بإحدى شركات البترول أن عنصر المجازفة كان له دور بيننا، وكنا نتوقع أن الحكومة لن تقدر على التصدى للريان، وأنه صاحب الحصان الأسود فى النهاية، ولن يهزم مهما كان الأمر. **وبصراحة شديدة الاعلام لعب دورا فى ذلك خاصة التليفزيون، فهذا السيل اليومى الذى كان يبثه هذا الجهاز علينا صباح مساء عن شركات توظيف الأموال، يمثل دعوة صريحة لنا للدخول فى تلك الشركات** وقبل أن تأتى لتحاسبنى حاسبوا أنفسكم سواء كنتم رجال إعلام مسموع أو مرىٔ أو صحافة، ولاتقل لى أن هناك فرقاً بين إعلام وآخر فالجميع ساهم ولوبدرجات.

ويشارك الطبيب **مصطفى لطفى العربى** المهندس عبد الواحد فى هذا الرأى ،لكنه يضيف المنطق والعقل يقول أننا أخطأنا، وعنصر التكالب على أعلى ربح وارد، ولكنى أطرح سؤالا لم أجد إجابة شافيه عليه ترى **ماسبب صمت المسؤلين على شركات الأموال طوال تلك السنوات؟** أليس هناك شئ ما وأنها كانت تستفيد أو يستفيد من تلك الشركات أشخاص بعينهم.

يقاطع الحديث طبيب آخر إسمه رفعت... إننا إقتنعنا بالريان لأنه حلال ربحا وتوظيفا.. وأنتم اليساريون مع الحكومة سبب الكارثة.

قلت هذا رأى شخصى ولايمكن تعميمه، وهو إتهام بغير دليل. ومعارضة الريان بنيت على أسس إقتصادية.. وزكى كلامى هذا زميله **مصطفى لطفى** قائلا نحن نشعر أنه كان هناك شئ غير طبيعى، والحقيقة أن الخطأ مشترك ومسؤول عنه الجميع حكومه- ومودعون وإعلام بكافة اتجاهاته.

ويرى د. **فرج فوده** أن الكساد الذى أصاب دول الخليج فى الثمانينات استغلته بيوت الأموال، فى الاستحواذ على مدخرات العاملين بالخارج، وتركتهم الحكومه دون تدخل خوفا والمؤكد كان هناك أيضا دور مصلحى للبعض فى ذلك وهذا مايجعل الناس حتى الآن تقول أن الحكومة هى السبب فيما حدث لهم. ويضيف د. فرج فوده أن بيوت الأموال والريان بشكل خاص أرسل مندوبين له خارج البلاد لجمع مدخرات المواطنين- وهذا

حقه- وقام بدور التحويل ثم بدور الإدعاء بتوظيفها فى مشروعات. ولكنه وغيره سرب أمواله للخارج، ولو كانت هناك قوانين صارمة لما جرى ماحدث.

ويشير د. محمود عبد الفضيل إلى أن الريان وغيره تمكن من إختيار أسلوب مخاطبة المواطنين والمدخرين المناسب، ووصل إليهم حتى فى الخارج، وتلك خدمة لم يستخدمها الجهاز المصرفى، صحيح أنه إستغلها أسوأ استغلال، ولكنها الحقيقة.. وأعطى لهم عائد موجب، بدلا من العائد السلبى الذى كان يمنحه الجهاز المصرفى، وتلك من الدروس التى إستفادت منها الحكومة وكان عليها أن تعيها. فبدأت تأخذ بنظام شهادات الدخل الشهرى وزيادة سعر الفائدة وغيرها.

أعلى الشرائح إيداعا وأقلها عددا

أما أخر شرائح الريان فهم أعلى المودعين من حيث حجم الايداع، ولكنهم الاقل عددا ، وتتجاوز حجم ايداعاتهم ثلث إجمالى إيداعات الريان. ويبلغ عددهم ١٣ ألف مودع وتبدأ قيمة الوديعة من ٧٠ ألف جنيه حتى عدة ملايين ويدخل بينهم من حصلوا على إيداعات دون إيداع مليم واحد. ومن بين تلك الشريحة: **رجال الأعمال ومسؤولون فى مناصب قياديه، وأساتذة جامعيون، ورجال قضاء ومستشارون وصحفيون وفئات إجتماعية عالية من ضباط بالجيش والشرطة.**



وحسب المعلومات أن عدداً من هؤلاء سحبوا جزءاً من مدخراتهم، قبل وقوع الكارثة، أو أثنائها، وبطرق مختلفة. بل بعضهم أخذ جزءاً من ودائعة فى شكل أشياء عينيه، بينهم مسؤلون بجهاز سيادى، وجهاز أخر تابع لأحد أجهزة موارد الدولة السيادية

وهنا يقول مسؤول بنيابة الأموال العامة أنه **حدث تكتم شديد على بعض الأسماء، بل إختفت ملفات بكاملها أثناء الأزمة الأولى للريان، كما تم التغاضى عن بعض الأمور لأسباب مجهولة.**

ويفسر **د. محمود عبد الفضيل** وجود المسؤولين بهذه الشريحه بقوله أن ذلك جزء من أزمة فساد البلاد، وجزء من التواطؤ من هؤلاء المسؤولين فظهورهم كمودعين فى هذه الشركات شجع الآخرين على إيداع أموالهم بالشركة ولايمكن أن نفسر ذلك الا بأنه تواطؤ رسمى مع شركات الأموال، والمأساة الكبرى أن الدولة لم تتحرك أو تتدخل لحماية المودعين، ولم تضع أى شروط للمحاسبة، وتركت لكل شركة أن تضع مايناسبها دون أى اعتبارات أخرى.

ولايستبعد **د. فرج فوده** أيضا وجود عناصر مسؤولة فى وقت ماتناصر تلك البيوت.

ويضيف د. محمود عبد الفضيل ان رجال الأعمال عندما لجأوا لشركات الأموال، أعملوا مبدأ عدم المغامرة بكل أموالهم. فقد غامروا بجزء من مدخراتهم، وإستعادوه قبل الكارثة، حيث دخلوا مبكرا وخرجوا بسرعة ، ليشرب الخسارة الصغار.

هل تتكرر الظاهرة

ونطرح سؤالا هل يمكن أن تتكرر ظاهرة شركات الأموال خاصة مع ظهور شركات الصرافة وكيف يمكن تلافى مثل هذة الظاهره مستقبلاً «ويستبعد فرج فوده تكرار الظاهرة لوجود قوانين جديدة، وقيود على شركات الأموال، ولكن نظام شركات الصرافه مختلف عن طبيعة شركات الأموال. حيث يقتصر دور شركات الصرافة على شراء وبيع الدولار فقط. وهى عملية لحظية وتخضع شركات الصرافه لرقابة البنك المركزى مع وضع معايير فى منتهى الدقة لمؤسسيها.

أما **د. محمود عبد الفضيل** فلا يستبعد ظهور شركات أموال من خلال شركات الصرافه، وذلك لأن شركات الأموال بدأت بنوع من تجارة العملة، ومعظم أصحابها كانوا أساسا تجاراً فى السوق السوداء للنقد الأجنبى. ولكن هذا سيترتف على عقود تأسيس شركات الصرافة وهل سيتم دفع قيمة العملات المباعة نقدا، أم بالأجل. فلوتم بطريقة الأجل فهنا مكمن الخطر..

ويطالب د. عبد الفضيل بأن تخرج اللائحة التنفيذية لإنشاء شركات الصرافة تراعى هذا الجانب لمنع حدوث أى خلل قد يؤدى لظهور شركات أموال قد تكون أكثر إحتكارا. وأى فرق بين سعر النقد الأجنبى بين الجهاز المصرفى وشركات الصرافه سيظهر سوقا جديدةً تعتبر مدخلاً لتكرار ظواهر شركات الأموال.

ويتفق معظم الإقتصاديين وكافة الدراسات على أن توفير مجال أوسع للإستثمار السليم والانتاجى، وفتح مجالات أمام الأفراد والوصول لسعر واقعى لعوائد المدخرات، وتوفير مناخ مناسب وصحى، سيؤدى إلى عدم ظهور شركات أموال مرة أخرى. والأهم من ذلك هو مواجهة الفساد الذى استشرى بين أجهزة عديدة بالدولة. مع ضرورة المواءمة بين مزايا الإستثمار والادخار وايجاد نظام ضريبى عادل يحقق العدالة الإجتماعية، ويطالب البعض بالموازنه بين الأجور والانتاج والأسعار كروافد ثلاثة هامة للإقتصاد والمواطن المصرى، ويرى بعض الإقتصاديين والدراسات أن وضع قيود على كافة أساليب الإتجار فى العملة ووسائل تصريفها من العوامل التى تمنع ظهور مثل تلك الشركات.

الفلاح ياقاتل... يامقتول



مصباح قطب

فى الإحتفال بذكرى شهداء الفلاحين، والتى تواكبت مع الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال «صلاح حسين» (٣٠ أبريل ١٩٦٥- ٣٠ أبريل ١٩٩٠).. تعددت الأشكالوالأساليب.

فى القاهرة نظم المركز العربى للبحوث والدراسات ندوة متخصصة علمية حول قضايا الفلاحين. ونظم مكتب الفلاحين بحزب التجمع ندوة فلاحية بمقر الحزب.

وفى المساء شارك الجميع فى الإحتفال السياسى والفنى الذى أقيم بقرية كمشيش.

وخلال أيام الاحتفال الثلاثة طرح العديد من القضايا.. بدءاً من تاريخ كفاح الفلاحين فى القرن التاسع عشر ضد سلطة دولة محمد على وضد المماليك والحملة الفرنسية، والصراع السياسى والإجتماعى فى قرية كمشيش، والفرق بين التمرد وثورة الفلاحين، ودور ثورة ٢٣ يوليو والإصلاح الزراعى... وصولا الى التحولات الحالية فى الريف المصرى، والخصخصة، والتعاون، والهجرة الريفية: والأعلام ، واغتراب الفلاحين وتدهور الزراعة وإتساع الفجوة الغذائية.

للشهداء أجمعين

كانت الندوة مهداة لشهداء الفلاحين، فى كل عصر ومكان، ولذا عرضت شاهندة مقلد، زوجة الشهيد صلاح حسين، فى بدايتها استخلاصات عامة، من دراسة تجربتها عن تطور الصراع السياسى والإجتماعى فى قرية كمشيش، أوضحت فيها الملاقات المبكرة للسادات بعائلة الفقى، وتأثير مشاركات القرية، السابقة، فى ثورتى عرابى و١٩١٩، على معركتها فى مواجهة الإقطاع والسخرة، ودور الثائر الفلاح حسن سلامة فى صنع وعى صلاح، ودفعه لتبنى فكرة لقاء الفلاحين بالطلبة، عبر منظمة للكفاح المسلح. وقالت شاهنده إن تمازج الشكلين الهرمى والأفقى فى العمل التنظيمى قد دعما من فعالية الكفاح فى كمشيش، وأكدت على ارتباط الوطنى فى ٥٦ و٦٧ بالمحلى فى القرية، واستمرارية النضال مع ثبات المبدأ وتطور الأساليب.

فى هذا الصدد قدم د. على بركات عرضا لصفحات مذهلة من كفاح الفلاحين فى القرن التاسع عشر.. ضد سلطة دولة محمد على، ومن قبلها الكفاح ضد المماليك والأعراب وقطاع الطرق، والبدو، والحملة الفرنسية. ورغم تجريم التمرد فى لائحة الفلاحة عام ١٨٢٩ ، وإعادة تخطيط القرى، بما يخدم الأمن (وبحجة بناء قرى نموذجية!) استمر التمرد فى عصر سعيد الذى عمم الميش فى الصعيد، بعد بحرى، وفى عصر إسماعيل ، وفى عهد الإحتلال، رغم ماقدمه من تنظيم للرى، وماشرعه من قوانين وانتهى د. على إلى القول إن الفلاح عندما يصل به الأمر الى تهديد لقمة العيش، فهو «ياقاتل يامقتول»!، ومستعد للسير ولو وراء قاطع طريق، للتعبير عن تمرده. واستخلص د. محمود عبد الفضيل اجابات «ما» تفسر التفاف الناس حول شخصيات قتلة وسفاحين وصداميين! من هذه الزواية وأشار الى إن الباحث الاجتماعى المعروف «هو بسبوم» أعد كتابا بالانجليزية عن «قطاع الطرق الثوريين» لتفسير هذه الظاهرة. وتكشف أنه حتى هذا الموروث الثقافى داخل فى الصراع السياسى، بمعنى ان الأمريكيين يجرون أبحاثا يحاولون فيها اثبات ان أشخاصا كأدهم الشرقاوى وهمام وغيرهم كانوا أقرب للسلطة من العامة وانهم «لا متمردين ولاحاجة»!

وكان سؤال: لماذا لم تتحول تمردات الفلاحين الى ثورة شاملة؟ ولماذا لم تستمر أصلا؟ ولماذا اختلفت ردود أفعال قرية عن أخرى، رغم تماثل الواقع، ببؤسه، كربونيا؟! وجاءت الإجابات لتشير الى الخصوصيات الشديدة لحركات التمرد، التى تعتمد على اشعال الشرارة فى اللحظة المناسبة تماما... على يد قاطع طريق.. مجرم..بطل... شيخ والابردت! وتعتمد أيضا على العشرات من عوامل البيئة الخاصة كطبيعة العلاقات الأسرية والميراث الثقافى، والقرب من خطوط المواصلات العامة- التى تستخدمها السلطة للرد- من عدمه الخ.

وقال د. أحمد عبد الله رزه ان مصر لم تشهد حركة تمرد فلاحية فقط، وثورية قومية ابدا عبر تاريخها ورد د. فوزى منصور: بل شهدت ثورة، فلاحية أساسا ، هى التى توجت حركة التوحد القومى للبلاد بين الرافدين العربى والفرعونى، وهى الثورة التى استمرت زهاء ٤٠ عاما متصلة من عصر المأمون وماتلاه. يبقى أن كاتب هذه السطور قد لاحظ أن الفلاحين المصريين رغم حسهم الوطنى الحاد، لايحتفون بشهدائنا فى الحروب النظامية ٤٦و٥٦و٦٧و٧٣.. ومع هذا يذكرون، عبر التاريخ «انماطا» من شهداء ، بعضهم ايضا مشارك فى القضية الوطنية- و الإجتماعية (كصلاح حسين) أو مشارك فيها فقط كسليمان خاطر... فما السر ياترى؟ د. سيد البحراوى قال إن الأمر يحتاج لدراسة ثقافة الإستشهاد فى الواقع المصرى وتطورها. ود. على بركات كشف ان قرية فى أسيوط أسقطت من تاريخها وذاكرتها معركة مشرفة ضد حملة الاحتلال الفرنسى، وظلت للآن تتذكر معركة قطاع طرق دارت فيها ، فى ذات التاريخ، وتكشف من الوثائق الفرنسية ان جنودا الإحتلال كانوا قد اعتدوا على أعراض النساء، فآثرت القرية تناس الموضوع برمته «ليس هذا طبعا كل شئ اليس كذلك؟

العودة لمحور قهر/تحرير



شاهنده مقلد

ولأن التحولات الحالية في الريف المصري لانظير لها في تاريخنا، من حيث التغيير في علاقات الملكية والعمل والبيئة والثقافة والأدوات. فقد ركزت الندوة على أهمية اكتشاف مفاتيح المجهول الضخم في القرية المصرية، ليس بهدف فقط المعرفة وتحنيط الصورة ولكن ايضا كأرضية للإنطلاق الكفاحي. وهنا أوصى حلمي شعراوي مدير المركز بضرورة اعادة قراءة «فرانز فانون»، وتمثله. لما يحمله فكر الإنعتاق الانساني لديه من أهمية، في مواجهة البؤس الشامل الذي نرتد اليه حاليا، وبغض النظر عن الإختلاف حول رؤيته في أن الفلاحين- فقط- هم القوى الثورية الوحيدة وقال د. محمود عبد الفضيل ان فانون ركز على القهر النفسي والروحي والإنساني - وكنا نستخف بهم لصالح اهتمامنا بالقهر الاقتصادي لا السياسي فقط- ومن هنا أكد أن الناصرية لم تنجح في تحرير الفلاح من القهر... بل وحتى لم تفلح في تحريره من قهر الملكية حيث ظلت عائلات كالأباظية وخشبة وغيرها تهيمن على مساحات هائلة من الأراضي. وقال ان عطاء الناصرية الأثبت ربما كان في الضمانات القانونية في مسألة الإيجارات والتوريث.

طبعا الأستاذ محمد عودة رأى اهمية أن ننظر لما قدمته الناصرية ككل وأن «نعطف» عليها قليلا في مواجهة الجاري الآن.

بينما رأى عم محمد عراقي انها وضعت أسس التدهور بنفسها بما قننته في مجالات التعاون والجمعيات، والعمل السياسي والديمقراطي، والاقتصاد إنحيازا إلى المتوسطين والكبار.

وقال عطية الصيرفي ان اليسار المصري اعتاد منذ ١٩٥٢ الدوران حول سرايا عابدين تاركا مقومات الحركة الفلاحية لمن ينهبها أو يركبها.

ورأى د. كمال المنوفي.ان الدولة المصرية لم تهتم بالتغيير في الإنسان لأن التغيير كان سيشكل تهديدا للنخبة الحاكمة في ذلك الوقت

تسليم عهدة الإقتصاد القومي

وألقى الأستاذ سيد مقلد ورقة تحمل رؤية خاصة عن كمشيش رأى فيها ان بورجوازية الدولة الناصرية، قررت.. بعد أن تم توزيع الأرض، التحكم في الفائض الزراعي بأشكال أخرى، ومنها التعاونيات والتوريد القسري، ورسم السياسة الزراعية في إطار لايخل بتوازن السوق الداخلي. وهو يحمل هذه البورجوازية المسئولية المباشرة عن قتل صلاح حسين بصرف النظر عن الذي اطلق الرصاصات، ويدعو لتحالف مع صغار الفلاحين في مواجهة الرأسمالية الزراعية التي تسلمت، وستتسلم حتى نهاية ١٩٩٢، عهدة الإقتصاد القومي من رأسمالية الدولة. ودعا الى تأسيس حزب للفلاحين الصغار وضرورة العودة للإقتصاد (الذاتي في الأسرة الفلاحية الصغيرة؟!!.

وينبش د. أحمد حسن، بروح أمضها الانصاف، في التاريخ المصري الحديث ليكتشف ان عام ١٨٩١ كان يعد تتويجا لدورة الخصخصة الأولى، في الزراعة المصرية، لحساب كبار الملاك والرأسمال المالي، المصري والأجنبي، بعد «جهود» دامت نحو خمسين عاماً. أما الآن فان الدورة الحالية ستستغرق أقل من ١٠٠٠ يوم على مايبدو. واكتشف د. احمد والشيخ عراقي كم هي وثيقة العلاقة بين نهوض الحركة الوطنية ونهوض التعاون كحركة شعبية. والدليل على هذا ماتلا شنق زهران في دنشواي... وماتلا كامب ديفيد... من تأثير على الحركة ايجابا وتمويتا.

وبالطبع لا يؤثر العمل الوطني على التعاون فحسب... ولذا فالدكتور محمد أبو مندور يؤكد ان عجز القوى الوطنية عن التغيير كان الثغرة التي نفذ منها «شياطين» الملكية والسمسرة في مصر لاستنبات برامج التكييف الصندوقية في التربة المصرية. ويقول ان المثير هو انطلاق الصندوق (والبنك الدولي) من مقدمات يبدو بعضها صحيحا مثل الغبن الذي يقع على صغار المنتجين من جراء السياسات الأوامرية ومنها التوريد الإجباري والدورة الثلاثية. غير أن الوصفة التي بينها الصندوق على ذلك تحمل خرابا حقيقيا على الفلاحين الفقراء والمعدمين وايضا على النمو الرأسمالي الذي يدعي الصندوق انه يسانده ويتساءل د.مندور: أين هي دولة الصالح العام التي يثق فيها المواطن بعد كل هذا التحرير ومايصحبه من فساد واحتكارات؟ ولدى حديث د. أبو مندور، ود. فوزي منصور، عن أهمية دراسة مستويات المعيشة في الريف المصري، للتعرف على مااستجد عليه بعد النفط وغيره، حدثت ضجة هائلة، وشارك في التعليق أكثر من ٢٠ باحثا وضيفا، وتحدثت الفنانة محسنة توفيق ود. خليل حسن خليل... بانفعال هائل عن أهمية الدخول الى جوهر العلاقات، وماوراء الظاهر.. وأكدا أن الريف المصري يعيش عصرا من أسوا عصوره قياسا على طبيعة الملكية وعلاقات العمل والإنتاج ومستويات الثقافة والإشباع، ودرجة التعبير عن الهوية والتكافؤ ونسبة من يملك الى نسبة من لايجد قوته.

ويستشهد الباحث محمد مهدلي بأقوال عدد من الأمريكيين تؤكد ان ماتقوم به المعونة الأمريكية في مصر، وغيرها- ريف

وحضر- يدعم هشيم الحداثة لخدمة الرأسمال الكونى والمحلى وأن الامريكيين يعتبرون العالم الثالث حضانة لاغنيائهم واصدقائهم، وكشف عن الشروط القاسية، والمستعلية، التى يفرضونها علينا، وأخرها الإستعانة بالخبراء الاسرائيليين، فى الرى، وزراعات الخضر والفاكهة والبرسيم وعلف البهائم!!

وتكشف د. وداد مرقس ان نسبة فقراء الريف كانت كنسبة فقراء المدن فى تعداد ٨٦ وبنسبة ٣٤٪ من سكان كليهما

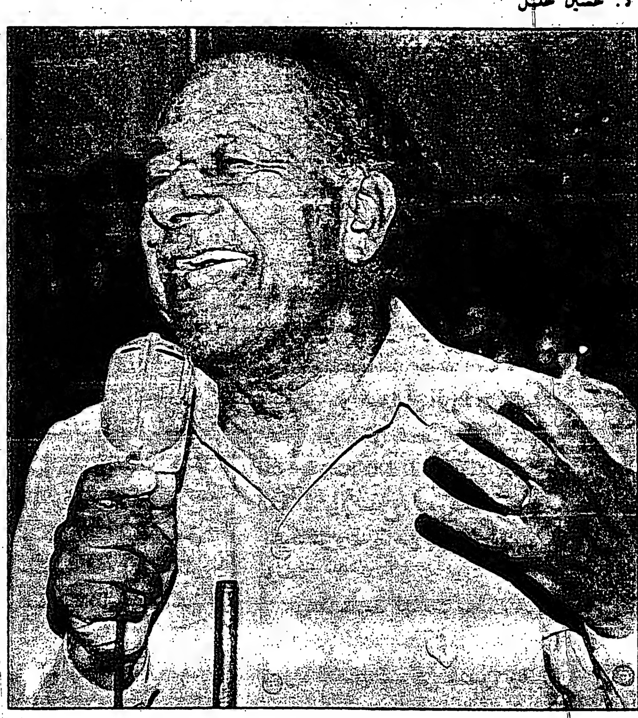
وفى مدخل يزاوج بين علوم الاجتماع الماركسية... وبين المناهج البنوية، يتطرق د. محمد محيى الدين- الجامعة الأمريكية- لدراسة ظاهرة الهجرة الريفية. ويقول إنه اعتمد على دراسة الهجرة كعمل بنائى فى الإقتصاد الرأسمالى، فى علاقتها بالعوامل الإجتماعية ويفحص بدقة ملفته تكلفة إنتاج العمالة المهاجرة، ويفسر من هنا رخصها، حيث تنتج خارج إطار تقسيم العمل الرأسمالى، وتنتجها الأسر المعاشية الفقيرة أساسا، ويركز فى النهاية على استجابة النوعية من قبل الفلاح للرأسمالية، ويشير الى أن الأسرة المعاشية تبحث فيها عن امكانيات لتأمين المستوى الضرورى للبقاء. وطبعا يؤكد أنه لو لم تكن هجرة لربما كانت ثورة فلاحية عارمة... فى مصر وغير مصر. وعلى خلاف الأكثرية فهو يؤكد ان الطلب على العمالة الريفية لازال مرتفعا لأن الآلة حلت أساسا محل الحيوان. وعن النمط الإستهلاكى قال ان الفلاحين على كل حال لم يفعلوا أكثر من تبنى قيمنا الحضرية فى الإستهلاك!

ومن الهجرة الى الثقافة. يؤكد د. سيد البحراوى ان القوى اليسارية ترتب الأولويات دائما بطريقة تفصل الوطنى عن المعيش... بل وعن الديموقراطى، وقال ان السعى الحالى لرسلمة العلاقات الإجتماعية فى الريف، تظهر خطورته أكثر فى كون الذى يخطط له (وينفذه!) قوة من خارج الوطن. ولذا فالفلاح بدأ يشعر بالإغتراب عن البذرة والآلة والثمرة... والأرض. وتساهم كومبينة الجامع والمدرسة والتليفزيون فى تكريس هذا الإغتراب، بقصد القضاء المبرم على أنماط القيم التقليدية، ذات المضمون الشورى فى المجال الإنتاجى والإجتماعى، غالبا، والأدهى أكثر ان البديل الذى يراد له ان يحل محلها بديل صلبه الهشاشة فأى خراب.. ان مواويل البناء والحصاد والموالد الآن فى الريف المصرى على سبيل المثال قد أصبحت مسخا بحكم التبعية الوجدانية ويكفى ان المنشدين يخلطون أذكارهم الصوفية والوطنية القديمة بأغانى عدوية وحنان وصابرين!

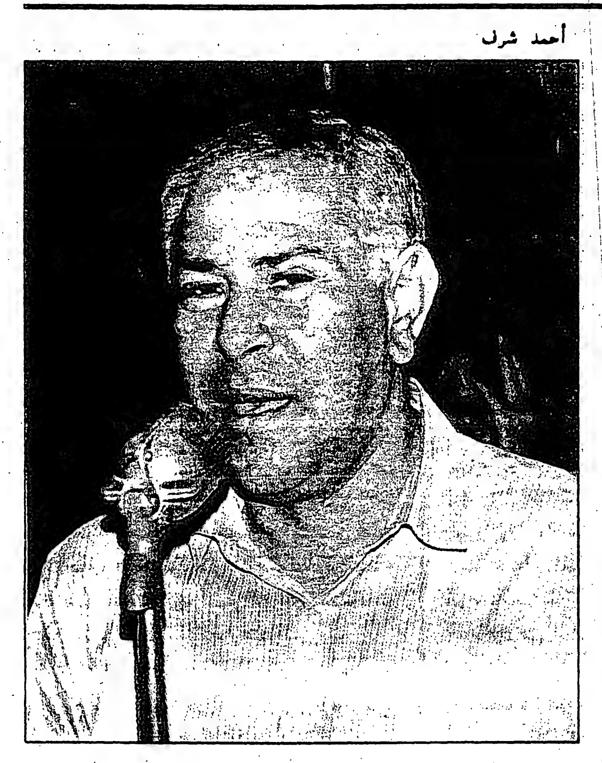
وعندما درس د. عبد الفتاح عبد النبى تأثير الأعلام على قرية من القرى خرج بعدة نتائج منها ان ٣٥٪ من العينة المبحوثة ترى ان التليفزيون اداة شيطانية ومفسدة لكنها تقتنيه وكشف عن سقوط رموز الأعلام القديمة المحتكرة كالعمدة وشيخ الغفر وموظف الجمعية، ورصد تزايداً فى الوعى بالحقوق، والقدرة على الحوار... مع ميل للانطواء على الأسرة النووية، وثبات قيمة الأرض، وتراجع دور التقاليد كضوابط ورصد أنه لأول مرة فى تاريخ مصر يبنى الفلاحون مساجد بلا مآذن وأكدت الدراسة ان الإنتاجية لم تتأثر بالأعلام تأثيرا ملحوظا رغم مايقال عن الفلاحين الذين «يصحون» من النوم «الظهر» بسبب الفيديو!!

ويتوج كل هذا بالسياسى.. فيقدم د. عماد صيام معمارا مثيرا يكشف كيف استولى اغنياء الفلاحين على السلطة السياسية منذ أول يوم لثورة يوليو، وكيف تغلغلوا حتى الى «زرع» ابنائهم فى جمعيات الإصلاح الزراعى ولجان تصفية الإقطاع! ويشير إلى تطور تمثيلهم فى البرلمان كمؤشر على الهيمنة، ويلاحظ ان رؤساء أكبر ٤ أحزاب فى مصر الآن، هم من اغنياء الفلاحين، بغض النظر عما بينهم من تباينات ويحلل د. عماد قرارات مؤتمرات الإتحاد الإشتراكى القومية ويكشف انحيازها لاولئك الأغنياء وسيطرتهم عليها بل ويتتبع تغلغلهم الى المناصب الوزارية.. ومناصب المحافظين

د. حسين خليل



أحمد شرف





الذكرى الخامسة والعشرون لاستشهاد صلاح حسين/ بحزب التجمع

ورؤساء المدن.. والهيئات... والإتحادات.... والبرلمانات. اذ لم يكن من قبيل الصدفة ان يقود برلمانى سيد مرعى وحافظ بدوى عملية السطو على ما اكتسبه صغار الفلاحين خلال ثورة يوليو.

ويقدم عريان نصيف تاريخا بالأرقام لتدهور الزراعة المصرية واتساع الفجوة الغذائية، كما يقدم عرضا لتجربة اتحاد الفلاحين تحت التأسيس، كمنبر ديمقراطى لفلاحى مصر (حائز وأقل من ٥ أفدنة). ونطلب رأى الحاضرين فى مستقبل الإتحاد فى علاقته بالتجمع (كمضيف) وبالفلاحين، والمنظمات الأخرى. كامل أعمال الندوة وبحوثها ستظهر فى كتاب. قريبا.

قالوا فى الندوة

* د. عبد الفضيل: «أوضاع القرية المصرية الآن اسوأ مما كانت عليه قبل عام ١٩٤٩، وأتصور أن عدد الحائزين لايتجاوز ٤٠٪ والباقى من السكان (٦٠٪) معدمون!»

*.... «والفلاحون كانوا وراء نجاح الأحزاب الشيوعية فى رومانيا وبلغاريا والبانيا» يذكر أن ندوة المركز قد أخذ عليها انها لم تتعرض لأزمة الزراعة والمزارعين فى أوربا الشرقية الآن.

* عريان نصيف: آن الأوان لحزب ثورى للفلاحين.

* د. كمال المنوفى: لامحل لاتهام ماركس أو الإعتذار عنه فى رؤيته للفلاحين.. ولابد من النظر لما قاله فى سياقه وعلينا الآن ان نقرأ التراث وعيننا على الواقع.

* د. أحمد حسن: موقفى من التجمع يحدده موقفه من المسألة الفلاحية... وعلينا ألا نجاريهم- يقصد اعضاء الحزب الحاكم- ابدا فيما يطرحونه بشأن المالك والمستأجر.

* صلاح العمروسى: مسألة كبار الملاك مسألة طبقية وليست كمية فقط

*....: هناك برنامج خاص فى الاذاعة المصرية لتحبيب» الفلاحين فى التكنولوجيا) والأمريكية منها بخاصة. ويقف وراء البرنامج الوكلاء و معاونوهم ممن يروجون أن هناك نقصا فى العمالة الزراعية

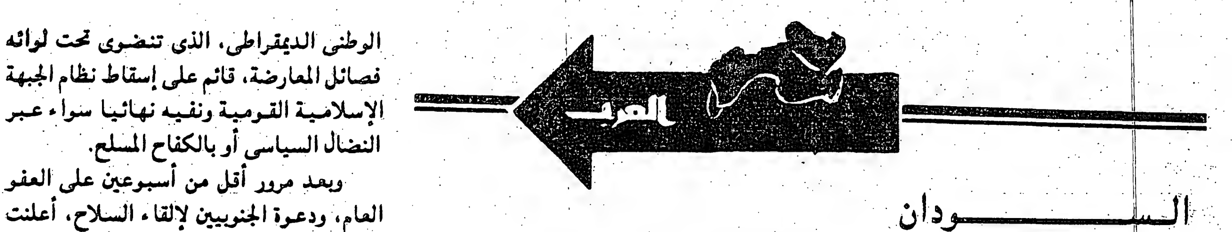
* بعد أن عرضت د. ملك زعلوك، جزءا من دراسة، تقودها، عن عائلة الإتربى (الإقطاعية) بقرية أخطاب دقهلية.. يتضمن الأبعاد المختلفة والمجهولة لعلاقات الفلاحين بالعائلة، من خلال التاريخ الشفاهى، الذى يرويه عدد من كبار السن. ثارصخب بين الحاضرين.. فقد أكدوا جميعا على «الإستمتاع» بالمادة، كخامة أولية، غير ان الميل الواضح فيها لنفى فكرة الصراع بين الفلاحين والإقطاع يتطلب تساؤلات حول المكان وتحديده، والمنهج وأدواته د. ليلى عبد الوهاب تساءلت.. وحذرت من التعميم ود. شهيدة الباز قالت- بذكاء- ان لكل منا- ان يتناول هذا المعطى بطريقته وبمنهجه... وحتما ستختلف المعالجات والنتائج

* د. حسن أبو بكر ألمحُ فى الندوة أثرا» لموقف عدائى من التقدم العلمى... وأضيف: أن علينا ألا نطرح التحدى «الاسرائيلى» بصورة الرجل الأخنف المشعث الشعر.. تلك التى قادتنا الى هزيمة يونيو.

* المساحات القزمية ٧٠٪ من المساحات المزروعة بمصر... ولقد أثبت بحث بالعينة ان نسبة المشتغلين بغير الزراعة فى الريف زادت من ٩ر١٧٪ عام ٧١ الى ٤ر٣٧٪ عام ٨٢. «د. محمود منصور عبد الفتاح».

* عمرو خليل: مجموعة الحبوب انخفض نصيبها من ٧ر٤٢٪ من المساحة عام ٥٢ الى ٧ر٣٧٪ عام ٨٦. وكان فدان الحبوب يخدم ٥ أفراد عام ٥٢ . الآن يخدم ثلاثة عشر فردا.

*....: بعد أن نشط المرابون فى مطلع القرن العشرين شعر الفلاح بأن«أرضه بما فيها من عظام الآباء والأمهات، أصبحت ملكا لشعب الله المختار»!



السودان

اطلاق سراح المعتقلين

إصلاح سياسى.. أم مناورة للبقاء

أمينة النقاش

القراءة البسيطة للقرارات والإجراءات، التى اتخذها النظام السودانى، خلال الأسابيع القليلة الماضية، تؤدى إلى الإستنتاج، أنه يسعى لأن يغير من طابعة السياسى، برغم أن ظروف الإجراءات تشكك فى تلك القراءة، كما تفرض بعض الارتياب فى دوافعها.

ففى خلال الأسابيع القليلة الماضية، أطلق النظام السودانى سراح المعتقلين السياسيين و فى مقدمتهم رئيس الوزراء السودانى السابق **الصادق المهدى**، والسكرتير العام للحزب الشيوعى **محمد إبراهيم نقد**. كما تزامن هذا الإجراء مع قرار آخر هو إخضاع الإعتقال التحفظى لسلطة القضاء، بعد أن كان ضمن صلاحيات جهاز الأمن العام. كما أعلن الفريق **عمر الهشير** رئيس المجلس العسكرى الحاكم العفو العام عن مناوئى النظام ومعارضيه ودعاهم إلى الإنخراط فى مسيرة العمل الوطنى، والعودة إلى البلاد، ودعا الجنوبيين لرمى السلاح والتفاوض، مؤكدا إن تلك قرارات عفو شاملة وغير مشروطة.

وأسفر المؤتمر القومى التأسيسى للنظام السياسى الذى إستمر إسبوعا، وأنهى أعماله فى ٣ مايو عن تطبيق نظام المؤتمرات الشعبية فى السودان على غرار التجربة الليبية، بما يعزز الدعم السياسى والإقتصادى الليبى للنظام السودانى. وفى المؤتمر قال الفريق البشير إن المجلس العسكرى يفكر فى إجراء انتخاب لرئيس الجمهورية من الجائز أن يكون بين أكثر من مرشح. فى نفس الوقت أبدت الحكومة السودانية للمرة الأولى منذ إنقلاب يونيو ٨٩، إستعدادها للتعاون مع المنظمات الدولية للإغاثة، بعد أن كانت تتهمها بمساعدة المتمردين فى الجنوب، وهو إجراء يشكل تراجعا من قبل الحكومة السودانية، وإعترافا منها للمرة الأولى أيضا، بخطر المجاعة التى تهدد أكثر من ٧ مليون مواطن.

ولأول مرة منذ إنقلاب البشير قبل عامين، تبدو مظاهر إختلاف بين فصائل المعارضة السودانية حول الموقف من تلك الاجراءات.

فالمعارضة السودانية فى الخارج، المتحررة نسبيا من ضغوط الحياة السياسية و الإقتصادية للمقيمين فى السودان، إعتبرت الإجراءات مناورة لخروج النظام من عزلته الداخلية والخارجية، بعد تدهور مستوى المعيشة وتفاقم الأزمة الإقتصادية وإتساع نطاق الحرب الأهلية، وتدهور علاقاته العربية والدولية بعد موقفة من أزمة الخليج..

والحكومة السودانية وفقا لمصادر المعارضة تستهدف إقناع الدول الغربية المانحة للمعونات والمؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض، أنها تحترم حقوق الإنسان، وتسعى للحوار مع معارضيها، لكن هدفها الرئيسى هو تفتيت المعارضة وشق صفوفها ، بعد أن أفرجت عن بعض ،لا كل المعتقلين، وأقرت النظام الفيدرالى ونظام المؤتمرات الشعبية، والقوانين الجنائية الإسلامية التى تعد المعارضين مرتدين، دون الرجوع إلى الشعب السودانى ، وأوضحت مصادر المعارضة أن خلافها مع النظام السودانى خلاف جذرى، يرتبط بعسكريته ولاعلمانيته، وأن ميثاق التجمع الوطنى الديمقراطى، الذى تنضوى تحت لوائه فصائل المعارضة، قائم على إسقاط نظام الجبهة الإسلامية القومية ونفيه نهائيا سواء عبر النضال السياسى أو بالكفاح المسلح.

وبعد مرور أقل من أسبوعين على العفو العام، ودعوة الجنوبيين لإلقاء السلاح، أعلنت الحركة الشعبية بقيادة العقيد جون قرنق قبولها للتفاوض مع الحكومة السودانية، كما ترددت أنباء من داخل السودان، عن قبول بعض قيادات من أحزاب المعارضة لفكرة المفاوضة مع الحكومة، إستنادا إلى تدهور الأوضاع الداخلية، وأن السودان بفضل عوامل متشابكة يوشك أن يتحلل ويتفكك، وأن الإجراءات الأخيرة لا تعبر عن أختيار إنتقائى للنظام، لكنه مجبر عليها ومن الخطأ إهمال ولالاتها. فضلا عن أن الدعم الأثيوبى للحركة الشعبية الجنوبية ينذر بالتوقف، مع إستمرار الحرب الأهلية فى أثيوبيا والتى توشك أن تطيح بنظام «مانجستو هيلامريام» برمتة، فى الوقت الذى يوطد فيه النظام السودانى علاقاته بليبيا من جانب، ويسعى بوساطة ليبيا لحل خلافاته مع مصر من جانب آخر.

ويرى المراقبون السياسيون، أن مظاهر الإختلاف ليست قائمة بين فصائل المعارضة، لكنها خلاف فى كل فصيل مابين قيادة الخارج وبعض قيادات الداخل، وأنها أمر صحى، لو كانت بإتفاق لتقسيم الأدوار بين فصائل المعارضة ،لا يفقدها القدرة على المناورة، والحصول على نسبة أعلى من حرية الحركة، لاتتعارض مع وحدتها وأهدافها المشتركة.

والمهم بالنسبة لجميع الأطراف أن تظل الحدود الدنيا لإصلاح الأوضاع فى السودان قائمة وهى إعادة الحكم المدنى مع تطهيره من الفساد، ومواجهة جذرية للأزمة الإقتصادية، مع ضمان مدنية الدولة، وعلمانيتها ، بما يسمح بحل مشكلة الجنوب، على أساس حكم ذاتى فى إطار سودانى موحد.

فهل تشكل تلك التراجعات بداية لنظم سياق مقبول للحوار بين المعارضة والحكم السودانى؟ وهل تهيئ الفرصة للنظام السودانى لأن يغير من طبيعته، على ضوء مايجرى فى أنحاء العالم من إعلاء شأن حقوق الانسان ورغبة الشعوب فى المشاركة فى صنع مستقبلها؟ ويفتح الباب للخروج من دائرة الحكم العسكرى للحزب العقائدى الواحد ولإقتسام السلطة؟

تلك أسئلة تتكشف إجاباتها فى الأيام القليلة القادمة.

رسالة حيفا

أمام خيمة يتيمة لداعية السلام ايبى نثان

طأطأت خجلاً

نظير مجلى

اليوم، العشرون من مايو/ أيار ١٩٩١، الساعة السادسة والنصف مساء. وقفت فى «ساحة الدولة» فى تل ابيب، وطأطأت رأسى خجلا. وقفت أمام خيمة يتيمة يجلس فى بابها، على كرسى أبيض من البلاستيك، رجل أسمه ايبى نثان. عمره ستون عاما. يرتدى ثيابا سوداء. ينظر بعينين ثعبتين من خلال نظارات بيضاء. جسمه بات نحيلا. وجهه واهن مرهق. لكن فيه إرادة وعزما يثيران الغيرة والحسد بقدر ما يثيران الإعجاب والتقدير.

خجلت. خجلت كعربى خجلت كفلسطينى. وخجلت كإنسان.

فهذا الرجل، ايبى نثان، يعلن منذ حوالى أربعة أسابيع (من ٢٨ نيسان ١٩٩١) الإضراب عن الطعام. ويعلن: سأتوقف عن الإضراب فقط فى واحدة من حالتين- إذا مت. أو إذا وافقت الكنيست (البرلمان الإسرائيلى) على تعديل القانون المسمى «مكافحة الإرهاب» وشطب البند الذى يعتبر اللقاءات بين مواطنى إسرائيل وبين عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية جريمة يعاقب مرتكبها بالسجن ٣ سنوات.

الحكومة الإسرائيلية سدت أذنيها بالطين. اليمين الإسرائيلى دعا إلى تشديد هذا البند فى القانون. الوسط الإسرائيلى (حزب العمل) قام بزيارة تضامن سرية وحاول وقف إضراب نثان باعتبار أنه يتعارض وقوانين الديموقراطية. فالديمقراطية تقول أن القوانين تتغير بالإقناع وبأغلبية الأصوات فى البرلمان واليسار الصهيونى تضامن مع إضراب نثان وأهدافه بدون تحفظ. لكنه دعاه إلى وقف الإضراب على أساس أن الظروف غير ملائمة وأن العالم مشغول الآن بزيارات بيكر المكوكية. واليسار غير الصهيونى وكذلك الجماهير العربية الفلسطينية فى إسرائيل، باستثناء الحركة الإسلامية (الأخوان المسلمون) التى لاتزمن بهذا النضال، اعربا عن التضامن والتأييد وقاما بزيارات تضامن وتعهدا بالإسهام أكثر فى معركته التى هى معركة كل قوى السلام.

القيادة الفلسطينية فى الضفة والقطاع قامت بزيارة تضامن وتأييد.

منظمة التحرير الفلسطينية خرجت ببيان تأييد للعالم. والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات بعث برسالة تقدير واعتزاز ناشده فيها بوقف إضرابه لأن هناك «حاجة اليك لمواصلة المسيرة حتى يتحقق السلام والعدل».

ولكن ايبى نثان يواصل الإضراب حتى اليوم. لم يقبل أن يتكلم مع أحد ممن جاءوا لإقناعه بوقف الإضراب. وإذا غافلة أحد زائرية وتحدث عن الموضوع كان ينهى المحادثة. رفض إستقبال أية رسالة يطلب منه مرسلها أن يوقف الإضراب، بإستثناء رسالة ياسر عرفات التى تأثر منها كثيرا. عندما جرى تشويش فى نبضات قلبة ونقل إلى المستشفى للعلاج، حاولوا تعويضة عن الطعام بواسطة «الانفوزيا»، فهب من السرير هاربا. واصر على أن لايتلقى أى علاج سوى تنظيم ضربات القلب.

«الإضراب عن الطعام سيكون بلا تحديد زمنى وبلا رجعة. فبعد تفكير طويل وعميق توصلت إلى نتيجة أن الأضراب عن الطعام هو السلاح الوحيد، الذى بقى فى يدى إنسان غير عنيف مثلى، لإثارة الرأى العام الإسرائيلى حتى يؤثر على منتخبى الشعب فى الكنيست فيسعون لتغيير القانون الذى يمنع مواطنى إسرائيل من الإلتقاء بالعدو والتحدث معه بلغة السلام»

هكذا يقول البيان الذى يوزعة ايبى نثان على كل من يأتى لزيارتة، مؤيدا كان أم استفزازيا معاديا، ومثل هؤلاء يوجد كثيرون فى إسرائيل ويقول ايبى نثان فى بيانه أيضا:

«إننا موجودون اليوم فى أوج تطورات تاريخية عظيمة فى العالم، يتغير جراءها ليس فقط وجه منطقتنا بل وجه الكون كله. ومقابل كل هذه التحديات الناجمة عن التطورات التاريخية، يقف قادتنا مذهولين ومذعورين ومأسورين فى قوالب قديمة أكل عليها الدهر وشرب. انهم، قادتنا، مشلولون فعلا وأحلاما. وأخشى، من أنه إذا لم يستيقظ الرأى العام الإسرائيلى ويطالب بتغيير الوضع واللحاق بالركب العالمى فإننا سنكون شاهدين على فشل ذريع وتاريخى يجعلنا نبكى جيلا بعد جيل، فاقدين انجاز تحقيق السلام واستيعاب المهاجرين اليهود الجدد وشاهدين على هجرة يهودية من البلاد.

«أننى أومن باننا لن نستطيع بناء إقتصاد ثابت واستيعاب مئات ألوف المهاجرين وإيجاد أماكن عمل لهم إذا لم نحقق السلام، وإننى أومن بأننا لن نحقق السلام إذا لم نتفاوض مع الشعب الفلسطينى، الذى هو عدونا الحقيقى والنزاع قائم بيننا على هذه الأرض. إن أى اتفاق أو تسوية أو حلا وسطا سيتحقق بدون اشتراك ممثلى الشعب الفلسطينى ومراقفتهم لن يجلب السلام المنشود..

«لقد اتخذت قرارى بالصوم بعد أن



ياسر عرفات

توصلت إلى القناعة بأن هذا هو التوقيت المناسب لإثارة ضمير الشعب ومداركة. علينا أن نفجر جدار الرمل الذى يفرق بيننا وبين أعدائنا، وذلك حتى إذا ما نجحنا فى الوصول إلى التحادث معهم فلربما نجد طريق السلام. فقد كتب علينا أن نعيش معهم شئنا ذلك أم أبينا ومن أجل أن يكون فى مقدورنا الحديث معهم وأن نتقدم إلى السلام المنشود يجب أن يلغى القانون الذى يمنع اللقاء مع العدو. إنه قانون سيئ . باطل .مضر. غير عادل. غير اخلاقى. وغير ديمقراطى ليس له مثيل فى السوء فى أسوأ الأنظمة فى العالم. أنه قانون غبى. وعديم كل منطق قانونى أن القانون الجنائى قد جاء ليحمى المراطنين جمهورا وافرادا. ليحمى الحياة والمجتمع والأمن والممتلكات والثقافة والتقاليد والقيم المقدسة الأخرى. وأما هذا القانون، الذى يمنع التخاطب بلغة السلام مع العدو، فأنه لا يدافع عن أى شئ سوى الآراء السياسية التى تحملها أقلية فى الشعب تريد منع الشرعية عن الآراء السياسية الأخرى.

أننى أومن وآمل أن ينجح صومى فى اثارة الرأى العام الإسرائيلى ليهب مطالبا منتخبى الشعب بتغيير القانون معدوم المنطق والأخلاق الذى يفرض علينا مواصلة الحياة فى بنك دماء مستمر وفى ظل خطر حرب دائم وفى جو من الكراهية والعداء وشعور من العيش فى حصار وعزلة وحرمان من خلال منع التطور والأزدهار والأمن والرخاء.

لذلك قررت أن ادخل فى أبواب جهنم هذا فأعلن الصوم بلا توقف أو تراجع، حتى يستفيق ضمير عدد كاف من الناس فيفهموا أن خطوتى هذه لم تأت لأجلى فقط.

أننى لالأصوم لكى أموت. إنما أصوم من أجل الحياة. حتى نستطيع جميعا الإستمرار فى الحياة هنا، بسلام.

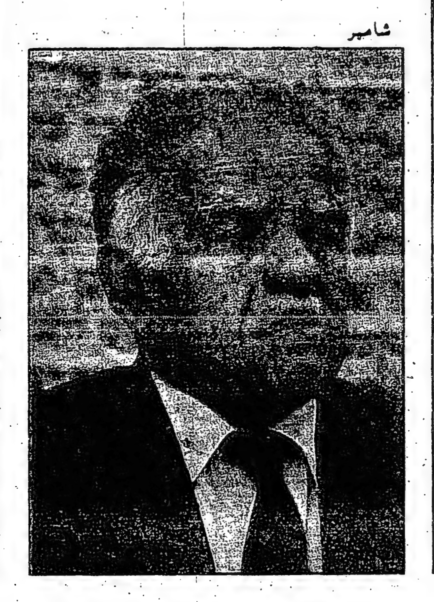
خجلت ليس من هذه الكلمات. لا فإننا، نحن العرب، أشطر واضلع من ايبى نثان فى نسج الكلام. وكلامنا يكون والحمد لله طنانا مسجعا شاعريا مليئا بالصور والأحلام والخيالات، والوعود والعهود، والآيات القرآنية والأسفار الإنجيلية، والتمجيد بالتاريخ القديم والعتيق. وهو تاريخ كله ثورات ونضالات كما هو معروف.

ولم أخجل من كون ايبى نثان جالسا على كرسى بلاستيك أمام خيمة، بينما الزعماء المناضلون العرب يلقون الخطب من كراسيهم المذهبة فى قصورهم الفخمة

انما خجلت لأن ايبى نثان، فقط ايبى نثان، فى هذا العالم الرحب مابين الخليج الثائر والمحيط الهادر، يبدى استعدادا لتقديم تضحية جسدية كهذه ذات معنى فى سبيل لفت نظر العالم إلى حقيقة مايدور على الساحة الإسرائيلية. إلى حقيقة أن حكومة إسرائيل ترفض بشكل مبدئى السلام مع الشعب الفلسطينى. وخجلت أكثر عندما سمعته يقول:

«لقد التقيت مع ياسر عرفات وعدد آخر من قيادة م.ت.ف. أكثر من عشرين مرة. وقد وجدتهم دائما محبين جديين للسلام مع إسرائيل . ومعنيين فعلا بانهاء الصراع وسفك الدماء . يتحدثون عن السلام كقضية استراتيجية لأنهم يأيدون بإخلاص أن يضعوا حدا لمعاناة شعبهم. وفى الجهة الأخرى، فى الوقت الذى أعلنت فية منظمة التحرير الفلسطينية وبالإجماع الإعتراف بدولة إسرائيل وطالبت بسلام يقوم على أساس إقامة دولة. فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، نرى حكومة اسرائيل تسن القانون الذى يمنع اللقاءات مع م.ت.ف. فماذا يعنى هذا سوى أن حكومة إسرائيل ترفض السلام. وترفض إزالة أسباب النزاع وسفك الدماء، ترفض اليد التى يمدها عدونا إلى السلام؟!»

شامير



ونسأل نحن السؤال: أليس مخجلا لنا نحن العرب أن نسمع ايبى نثان يطرح المعادلة بهذا الوضوح، بينما نجد الكثير الكثير من الزعماء العرب يلتفون على منظمة التحرير ويطالبون بإسقاط قيادتها ويفتشون عن بدائل لها.

إن ايبى نثان لايقوم بتضحياته تلك من أجلنا. فهو يهودى مؤمن بصهيونيته حتى النخاع. ويرى فى العرب، وخصوصا فى شعبنا الفلسطينى عدوا لدودا، ويقول أن السلام يصنع مع الأعداء.

وايبى نثان ليس مجرد شخص عادى ولا مجرد داعية من أجل السلام أو «مجنون سلام» أنه رجل سلام حقيقى أدخل نفسه فى العديد من الأمتحانات التاريخية فإجتازها بكل إعتزاز وثقة.

فى مصر يعرفون ايبى نثان منذ العام ١٩٦١، حين هبط بطائرته فى مطار القاهرة طالبا لقاء الرئيس المرحوم جمال عبد الناصر، لكى يدعوه إلى صنع السلام مع إسرائيل. فى ذلك الوقت اعتبرت زيارته «عملية دعائية رخيصة لخدمة أهداف إسرائيل والإستعمار». ومع أن نثان أكد أنه قام بعمليته ببراءة وعلى عاتقة الشخصى فحسب، فقد كان هناك أساس للتهمة. إذ أنه كان طيارا فى سلاح الجو الأسرائيلى لفترة معينة وقاتل فى صفوفه ضد العرب. ولم يصدق أحد من العرب أنه حسن النية، خصوصا وأن اجواء عدم الثقة كانت سائدة وأن التوجه العام إزاء إسرائيل كان عدائيا ويستهدف تصفيتها كدولة.

وبعد زيارته لمصر تحول المطعم الذى يملكة فى تل ابيب (وهو رجل غنى) إلى مركز للسلام فى البلاد. ثم أقام إذاعة مستقلة اسمها «صوت السلام». ولما رفضت السلطات الإسرائيلية اعطاءه تصريحا رسميا بها اضطر إلى البث من سفينة فى عرض البحر، مقابل شواطئ يافا وتل ابيب، خارج حدود المياه الإقليمية، وتكرس هذه الإذاعة برامجها لقضية السلام، ليس فقط السلام الإسرائيلى الفلسطينى- العربى، بل السلام العالمى، ويبث الأغانى لجميع الشعوب. ويجرى اللقاءات، ويفتح الباب أمام مختلف القوى

المحبة للسلام.

فى سنة ١٩٧٨ أضرب عن الطعام لمدة ٤٥ يوما متواصلة احتجاجا على إقامة المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية المحتلة خلال مفاوضات السلام المنفرد مابين اسرائيل ومصر. وقد أقنعه رئيس الحكومة، مناحم بيغن، بوقف الأضراب مؤكدا له إنه جاد فى التوصل إلى سلام مع العرب وأن «المفاوضات مع السادات هى الأساس، وهى بداية جيدة».

وفى سنة ١٩٨٢ أعلن الإضراب احتجاجا على الحرب العدوانية على لبنان.

وعلى مدى عشرات السنين قام بمبادرات فردية، وباسمة الشخصى، لمساعدة المحتاجين، فطار إلى الهند واثيوبيا وتشيرنوبل وارمينيا وغيرها يحمل الملابس والمواد الغذائية خلال نكباتها.

وفى السنوات الأخيرة يخوض نضالا شديدا من أجل إقناع أو اجبار الحكومة الإسرائيلية على التحدث بلغة السلام مع قيادة الشعب الفلسطينى. وبعد صدور القانون أياه بمنع اللقاءات مع م.ت.ف. قرر أن يتحداه. فالتقى علنا مع ياسر عرفات. فعاد إلى البلاد وحوكم حسب القانون المذكور وقضى أربعة أشهر فى السجن. وعندما أطلق سراحه عاد والتقى الرئيس عرفات، بمبادرته وباصرار منه، وهو ينتظر اليوم محاكمته مرة أخرى. ومن المفروغ منه أن يحكم بالسجن سنة فعلية، هى السنة التى حكم بها مع وقف التنفيذ فى المرة السابقة، إضافة إلى الحكم الخاص بهذه المرة.

... وهكذا ، فإنه داعية سلام حقيقى. لا مجال للتشكيك فى شخصيته ونقاوة أهدافه.

وزعماؤنا العرب أيضا دعاة سلام. والله إننا لانشك بهذا قيد شعرة. بل أننا لانريدهم إلا دعاة سلام.

ولكن.. لماذا هذه الهوة السحيقة بينهم وبين داعية السلام الإسرائيلى، ايبى نثان؟!

لماذا هو مناضل من أجل السلام، يدفع ثمن نضاله بصحته وبعافيته وقد يدفع حياته ثمنا، بينما زعماؤنا يركنون إلى الغير... إلى الرئيس بوش والوزير المكوكى بيكر وغيرهما من حلفاء آخر زمان؟!!!

لماذا ايبى نثان يثق بقيادة الشعب الفلسطينى الشرعية، منظمة التحرير الفلسطينية وقائدها ياسر عرفات، بينما هم يفتشون عن قيادات بديلة؟! ويفعلون كل ما يملكون من قوة ونفوذ للضغط على هذه القيادة لتخلى مواقعها للآخرين؟!

لماذا ايبى نثان وصل إلى الإستنتاج الواضح والبسيط، وهو أن حكومة إسرائيل وعلى رأسها شامير، ترفض السلام وهى العقبة الكأداء فى وجه السلام وهى التى ترفض يد العرب الممدودة للسلام.. بينما هم يحملون كل شئ فى سبيل أرضاء حكومة شامير ويقدمون التنازل تلو الآخر دون تحقيق أى تنازل من حكومة شامير، فى سبيل السلام؟!

ثم اين الإعلام العربى من قضية ايبى نثان؟ كم إنسان عربى من المئة وعشرين مليون عربى فى عالمنا يعرفون بإضراب ايبى نثان عن الطعام وأسبابه وأهدافه؟

هل لو كان هناك إضراب مماثل لداعية سلام عربى فى دمشق أو القاهرة أو الرياض كان الأعلام الإسرائيلى يصمت صمت القبور، أم أنه كان يقيم الدنيا ولايقعدها، فوق رؤوس العالم أجمع إثارة وتضامنا.. تارة باسم الديمقراطية وأخرى بأسم حقوق الأنسان.. وطورا بأسم السلام ودعاة السلام؟!

الإعلام العربى لا يصل إلى إسرائيل؟! فلماذا يصل الصحفيون الإسرائيليون إلى اليمن والمغرب والجزائر وتونس والقاهرة دون مشاكل؟! لكن.. الإعلام المصرى قادر على الوصول إلى إسرائيل. فلماذا الصحيفة التى ارسلت الأستاذ أنيس منصور إلى إسرائيل لمقابلة شامير، لماذا لم ترسل.. ولو صحفياً أصغر.. لمقابلة ايبى نثان؟!

أواه من التقاعس العربى.. وألف آه وآه.

بيكر رايح . بيكر جاى.

هذا الزعيم يتحدث عن تقدم طفيف. وذلك الزعيم يتباهى بنفسنا الطويل. حتى الذين يدفعون لنا ضريبة شفاه فى اتهام إسرائيل بالجمود وبعرقلة جهود السلام.. يخرجون عن طورهم لابداء التفهم لسياسة بيكر والرضا التام عن جهوده «المخلصة» لتحقيق السلام.

أما فى إسرائيل فيعيدون لاءاتهم ويكررونها حتى يفهم (...) من لا يفهم من أول وثانى وعاشر مرة:

- المؤتمر الدولى مرفوض قطعيا.
- المؤتمر الإقليمى، نعم. بشرط أن يكون لمرة واحدة فقط. كأفتتاح رسمى للمفاوضات المباشرة.
- المشاركة الأوربية غير محبذة حتى وأن كانت ستقتصر على الجلسة اليتيمة للمؤتمر الأقليمى.
- مشاركة الشرعية الدولية، أى الأمم المتحدة، ممنوعة. نسمح لها فقط بالإطلاع على الأتفاقيات التى سنتوصل إليها بإنتهاء المفاوضات، لتكون وثائق فى أرشيفها.
- الوفد الفلسطينى فى المفاوضات يجب أن يكون من سكان الضفة والقطاع، ممنوع إشتراك أحد من مواطنى القدس العربية المحتلة. ممنوع إشتراك من يعلن أنه عضو فى م.ت.ف أو يتلقى تعليماته من تونس ممنوع إشتراك من لا توافق عليه حكومة إسرائيل، الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى (أليس كذلك؟!)
- لا انسحاب من الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧. فهذه إرض اسرائيل التاريخية.
- لا حديث عن إزالة مستوطنات فارض اسرائيل لشعب إسرائيل ومن لا يعجبه الكلام.. ما عليه إلا أن ينظر إلى حملة البناء الأستطانى الجارف فى «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية).
- قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، لقد نفذناه من زمان، عندما انسحبنا من سيناء. فالقرار يقول: «انسحاب من أراضى» وقد انسحبنا من أراضى..
- السلام يجب أن يكون مع الدول العربية أولا. فتعلن هذه الدول عن وقف حالة الحرب مع اسرائيل. وتنهى المقاطعة. ثم تبدأ مفاوضات السلام. وحتى مع الدول العربية سوريا مثلا، لا مجال للحديث عن نظرية «أرض مقابل سلام». مستعدون فقط لـ: «سلام مقابل سلام».

هكذا قالوا دائما، وهكذا يقولون اليوم. ويطمئنون شعبهم بأن سياسة التعنت هذه مجدية. فيقول شامير: «اتذكرون! فقط قبل سنوات (تصريحات شولتس عام ١٩٨٧) كان حتى اصدقائنا الأمريكيين يتحدثون عن المؤتمر الدولى باصرار. قلنا لهم. لن نوافق على مؤتمر دولى. وهكذا كان . فهل يتحدث أحد اليوم عن المؤتمر الدولى؟!»

ويظل السؤال الأكبر: ماذا يقول الأمريكان ازاء هذا الموقف المتعنت؟! هل جاءوا بنصف مليون جندى إلى إسرائيل ليرغموها على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية؟! هل فرضوا عليها حصارا إقتصاديا؟! هل هددوها ؟! هل انتقدوها؟! هل قدموا ملاحظة انتقادية اخوية لها؟! هل قدموا نصيحة أخ كبير لأخية العاق الصغير؟!

كلا...كلا...

وماذا فعل زعماؤنا العرب؟!

بيكر رايح بيكر جاى. بالأحضان اهلا وباى.

اتمنى أن يكون بين هؤلاء الزعماء ايبى نتان واحد واحد فقط لا أكثر.

رسالة القدس

جرافات المستوطنين أسرع من طائرة بيكر

اسرائيل تقبض ثمن اتفاقياتها السرية خلال حرب الخليج

حنا عميرة

مع انتهاء جولة جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الرابعة إلى منطقتنا، يكون قد اسدل الستار على الفصل الرابع من مسلسل الإبتزاز الإسرائيلي الأمريكي الذي ترافق مع اوسع حملة استيطانية تشهدها المناطق العربية المحتلة منذ التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد.

وقد عبر المواطنون العرب عن هذا الواقع بالعبارة الشهيرة «ان جرافات المستوطنين هي اسرع بكثير من طائرة بيكر» كما قالوا بسخرية بالغة انه اذا كانت المفاوضات حول طابا- التي مساحتها كم واحد- استغرقت ٣ سنوات فان المفاوضات حول الضفة والقطاع ستستغرق ١٦ ألف عام على الأقل! وقالوا باستغراب كبير كيف يمكن لمن يدعى الحياد ويقوم بدور الوسيط ان يفعل شيئا اذا كانت نقاط اتفاقه مع اسرائيل هي نفسها نقاط خلافه مع الفلسطينيين؟!

فنقاط الإتفاق الأمريكية- الإسرائيلية تشمل جميع المسائل الجوهرية. وبعد الجولة الأخيرة لبيكر أجملت هذه النقاط حسب وزير الخارجية الإسرائيلي دافيد ليفي بتسع نقاط وهي على الشكل التالي:

١) المفاوضات ستسير في مسارين ٢) نتيجة المفاوضات لن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية ٣) الوفد الفلسطيني يجب أن يحظى مسبقا بموافقة اسرائيل ويجب ألا يشمل فلسطينيين من الخارج أو من القدس ٤) اسرائيل لن يطلب منها التفاوض مع منظمة التحرير أو اجراء الحوار معها ٥) لن يكون هناك تفسير واحد للقرار ٢٤٢ والجانب الأمريكي سيعلن عن وجود عدة تفسيرات للقرار ومن حق اسرائيل تقديم تفسيرها الخاص ٦) المفاوضات مع الفلسطينيين سترتكز إلى مبادرة السلام الإسرائيلية لعام ١٩٨٩ التي تدعو إلى انشاء حكم ذاتي أو حكومة ذاتية لفترة ثلاث سنوات يليها اجراء مفاوضات حول التسوية النهائية ٧) على الإتحاد السوفيتي استئناف علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل إذا اراد المشاركة في الإشراف على المفاوضات ٨) اذا رغب الإتحاد السوفيتي المشاركة في المفاوضات فعليه الموافقة على المبادئ المتفق عليها بين الولايات المتحدة وإسرائيل ٩) لن يكون هناك أية اتفاقات أو تسويات بدون موافقة إسرائيل.

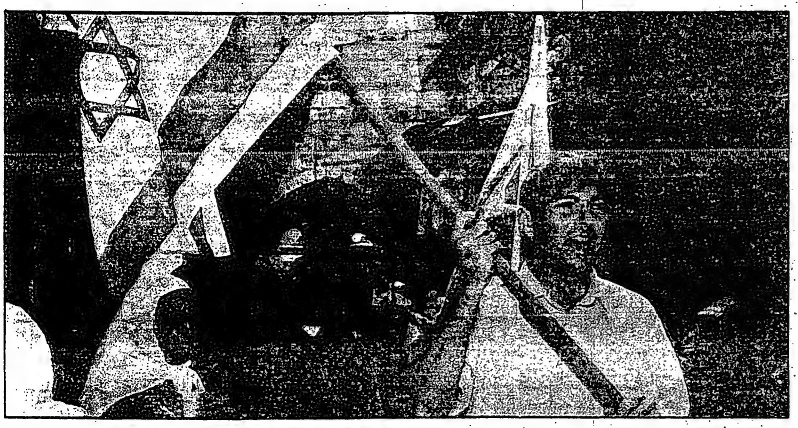
واذا كانت هذه جميعها هي نقاط اتفاق وتفاهم بين الولايات المتحدة وإسرائيل وهي تشمل جميع المجالات تقريباً، فان السؤال المشروع الذي يطرحه المواطنون عندنا: ماذا أبقت واشنطن للجانب الفلسطيني والعربي للتفاهم والإتفاق حوله؟! وماذا يدور خلف الأبواب المغلقة ووراء الكواليس ولماذا كل هذه الساعات الطويلة التي يقضيها بيكر مع مضيفيه في اسرائيل وبعض العواصم العربية؟!

واذا ما اخذت جميع نقاط التفاهم المذكورة بعين الإعتبار، فماذا يتبقى من مبدأ الأرض مقابل السلام والقرار ٢٤٢ الذي اعتمده الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابه في آذار الماضي كأساس لتسوية قضايا المنطقة، والذي على أساسه أيضاً ابتدأ بيكر جولاته المكوكية!

ان هذه النقاط تفصل فصلاً كاملا بين الأرض وبين السيادة كما انها تحذف من القرار ٢٤٢ بنده الرابع الذي يتحدث عن حق العودة وتحصر الحل مع ثلث الشعب الفلسطيني أي مع الفلسطينيين في الضفة والقطاع الذين عليهم القبول بالحكم الذاتي والتنازل عن أي حل يتضمن أي نوع من السيادة على الأرض.

لقد فهمت إسرائيل ذلك تماما، ومن هنا فقد اختارت ترجمة هذا الفهم إلى لغة الواقع العملي بتأجيج جبهة المصادرة والإستيطان وتسليم دفة قيادة هذه المعركة إلى اريل

الصهيونية في الأرض المحتلة



شارون.

وعندما نتتبع السباق بين طائرة بيكر وجرافات المستوطنين فإننا نلاحظ ما يلى:

فقد اعترفت وزارة **شارون** الإستيطانية رسميا فى ٢٦ أذار أى بعد بدء بيكر لجولته الأولى. بأن الحاجة باتت ملحة وماسة لتوسيع نشاطات البناء الإستيطانية فى المناطق المحتلة، وفى هذا الإطار تحدثت صحيفة «هارتس» عن مخطط لبناء ٢٤ ألف وحدة سكنية لتوطين ٨٨ ألف مهاجر جديد! وبعد الجولة الثانية لبيكر وعندما طالب بوقف الإستيطان أعلن فى إسرائيل عن خطة لمضاعفة عدد المستوطنين خلال عامين وأعلن أيضا **بأن المطالبة بتجميد الإستيطان يوازى المطالبة بانسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة وهذا ما لن نفعله بتاتا!** وبعد الجولة الثالثة لبيكر تحدثت الصحف الإسرائيلية عن رصد مبلغ **مليار دولار** لأغراض الإستيطان وقالت صحيفة دفار انه حسب الخرائط الإستيطانية لوزارة شارون فانه من المتوقع إقامة ثلاثين نقطة إستيطانية جديدة يضاف إليها عشرون عملية أخرى تحت ستار توسيع المستوطنات القائمة، وعشية جولة بيكر الرابعة اقيمت مستوطنة جديدة على أراضى قرية **بدو سميت «جبعون ب»** وكانت قد أقيمت قبلها ومع جولته الأولى مستوطنة رفافا ومع جولته الثانية مستوطنة تالمون، كما أعلن عن خطة لتوطين مليون مستوطن فى دائرتين استيطانيتين حول **مدينة القدس**.

وعلى الرغم من هذه النشاطات وعندما تسربت بعض الأنباء الصحفية التى تحدثت عن غضب بيكر ازاء العناد الإسرائيلى فقد تعمد وزير الخارجية الأمريكى أن يتصل مع رئيس الوزراء الإسرائيلى اسحق شامير ليطمئنه بعدم صحة هذه الأخبار. وبعدها قالت مجلة **«جيروزاليم ريبورت»** انه خلال اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلى قال شامير **«ليس هناك أية انذارات أمريكية إلى إسرائيل، كما أنه ليست هناك أية أزمة فى العلاقات»؟!**

وازاء هذا الواقع فإننا نتساءل عن أية أرض وعن أى سلام يتحدث بيكر..

إن هذا التوافق والتفاهم الكامل بين الولايات المتحدة واسرائيل حول كل ما يتعلق بالموضوع الفلسطينى وبفرض الوقائع الإستيطانية على أراضى الدولة الفلسطينية العتيدة يشير بما لايدع مجالا للشك، إلى أن جذوره قائمة فى عدد من الإتفاقات السرية



بناء مستوطنات إسرائيلية جديدة

التى ابرمت بين واشنطن وإسرائيل خلال حرب الخليج، وان الثمن الذى طلبته إسرائيل مقابل عدم تدخلها فى تلك الحرب واستعدادها للقبول بالحماية الأمريكية وعدم الرد على الصواريخ العراقية كان ثمنا سياسيا يتمثل بقبول الولايات المتحدة للموقف الإسرائيلي كاملا ازاء القضية الفلسطينية ويبدو أيضا أن السعودية ودول الخليج قد وافقت بدورها على تقديم ثمن مماثل وهذا مايفسر حاليا عداءها الصارخ لمنظمة التحرير الفلسطينية ورغبتها المستميتة فى استبعاد المنظمة من أى تحرك سياسى.

ومما يزيد الشكوك فى هذه الدول، على سبيل المثال، إعلان **جيمس بيكر** عن مشاركة السعودية ودول الخليج فى ترتيبات السلام والمؤتمر الإقليمى بصفة مراقب فى البداية واستعدادها للتفاوض حول الأمور الأخرى مثل الترتيبات الإقتصادية، قبل الإعلان الرسمى السعودى عن ذلك، وإلى درجة أن مسؤولاً سعوديا رفيع المستوى أعلن فى البداية أنه ليس لديه فكرة حول ما جاء على لسان بيكر! وبعد إعلان بيكر صدر الإعلان عن دول مجلس التعاون الخليجى بصدد اشتراكها فى مؤتمر السلام!!

ان إغلاق واشنطن للملف الفلسطينى ضمن ماتسمح به المواقف الإسرائيلية ومحاولة فتح ملف العلاقات العربية الإسرائيلية ضمن مايسمى بالتسوية على مسارين يؤكد ان **جولات جيمس بيكر هى مجرد جولات للعلاقات العامة وامتصاص نقمة الشعوب العربية والإيحاء بوجود مظهر للتحرك السياسى! أما الهدف الحقيقى فهو الترتيبات الأمنية والإقليمية والإقتصادية وإغراق الموضوع الفلسطينى فى دائرة كبيرة من الموضوعات الأخرى مثل المياه والتطبيع وانهاء المقاطعة والأمن وغيرها.. فهذا هو معنى التفاهم الأمريكى- الإسرائيلى.. وهذا هو معنى** الإستجابة الخليجية لهذا التفاهم الذى تحاول إسرائيل قبض ثمنه عدا ونقدا وبأقصى سرعة مقابل ماسمى بضبط النفس الذى ابدته خلال حرب الخليج.

ومنذ ابتدأ بيكر جولاته فى المنطقة فى ١٢ مارس أذار الماضى ابتدأت وزارة الإسكان الإسرائيلية بقيادة **شارون** بتنفيذ مخطط واسع يقضى بتوسيع ٥٣ مستوطنة اسرائيلية واصدار الأوامر العسكرية لمصادرة عشرات الألف الدونمات من الأراضى العربية لبناء حوالى ١٧٥٠٠ وحدة استيطانية جديدة. وقد نشرت جميع الصحف الإسرائيلية بتاريخ ١٥ «مايو» أى قبل يوم واحد من انهاء بيكر لجولته الرابعة فى إسرائيل، قائمة باسماء المستوطنات المراد توسيعها وعدد الوحدات الإستيطانية غير المأهولة فيها وعدد الوحدات الإستيطانية المقررة لتوسيعها ويتضح من هذه القائمة والتى تشمل ٥٣ مستوطنه، أن عدد الوحدات المطلوب بناؤها (١٧٧٩٤) وحدة وأن عدد الوحدات غير المأهولة (٣٢٦٨) وحدة وقد بلغ عدد البيوت الجاهزة. الكرافانات- التى وضعت فى الضفة مؤخرا لتوسيع المستوطنات ١٥٠٠ كرفان، كما بلغت مساحة الأراضى المصادرة حوالى ٥٧٩٠٠ دونم خلال شهر أبريل وحدة.



رسالة موسكو

عودة الوعى القديم

الجنس... والخرافة... والصراع القومى يعيد صياغة الثقافة السوفيتية!..

أحمد الخميسى

يقول الكاتب الروسى العملاق «أندرية بلاتونوف»: «الشعب بدونى ناقص». لأن كل فرد عند بلاتونوف حدث تاريخى وفلسفى. ويقول أيضا: «الثقافه هى الخبرة الروحية للشعب» متجاوزا بذلك قشرة الرأس إلى التكوين النفسى الذى تشكله الأحداث الإجتماعية والتاريخية وطرق الاستجابة لها. وكما تنقص الشعوب بغياب فرد عنها، تنقص الثقافة أيضا بغياب أيه ثقافه أخرى. وقد غيبت السلطة السوفيتية طويلاً ثقافات الشعوب الأخرى عن مواطنيهاوقد لايصدق البعض أن المواطن السوفيتى لم ير فيلم «ذهب مع الريح»، وأفلام كرتون والت ديزنى الا منذ شهرين فقط. وهى أفلام انقضى على انتاجها نصف قرن!

وقد انطلقت الستالينيه بداية من أنها تبنى عالما جديدا متميزا، معتقدة أن مواجهه العالم القديم فى الانفصال عنه، وليس فى الانطلاق من أفضل ماحققه. وسعت لبناء ثقافتها الإشتراكية «الخاصة» ومعمها الخاص ومسرحها بل وموسيقاها وعلومها الإشتراكية وفيما بعد واصلت الدولة بناء سور شاهق بين المجتمع السوفيتى وثقافة العالم الآخر ولكن بهدف آخر هذة المرة وهو الا يتعرف الإنسان السوفيتى إلى مايدور هناك وما توصلوا إليه هناك

ومع وصول مجموعة جورباتشوف إلى السلطة، والاستقرار على ضرورة النكوص والعودة إلى الرأسمالية، سمحت السلطة بكل الممنوعات، ليتشكل من تلك الممنوعات كلها مشروع ثقافى جديد بالكامل، يتلائم مع الانفتاح الإقتصادى والإستثمارى. وهو مشروع يعوض انفصال المجتمع السوفيتى عن العالم على حساب الرؤية الإنسانية الإشتراكية، بدلا من الجمع الممكن بينهما، وأخذ ذلك المشروع الجديد يستشرى، حتى أضطرت دورة مجلس السوفييت المنعقدة فى أوائل أبريل من هذا العام إلى مناقشة مجمل الأوضاع الثقافية الجديدة. وفى ٩١/٤/٩ ناقش المجلس مشروع قرار بتشكيل لجنه من المختصين لتقيم- أخلاقيا وقانونيا- طبيعة السلع الثقافية التى غمرت السوق، ونفذت إلى البيوت، وانتشرت فوق الأرصفة فى كل مكان. وفى ١٦ أبريل صدر قرار من مجلس السوفييت يقول فيه: «يعبر المجلس عن قلقه **لانتشار المطبوعات والأفلام وشرائط الفيديو وغيرها من مواد منشوره ومرئية تروج للجنس، وتمجد القسوه والعنف، والبرامج التى تحط من الكرامه الإنسانية والقومية التى تعرض فى التليفزيون والمسارح والسينما، والتى تخرب وجدان الأطفال والشباب. ولهذا** يقرر المجلس تشكيل لجنه للحكم على صلاحية تلك المواد للعرض، وعرضها فى أماكن مخصوصه أن كانت تتضمن مناظر عرى أو غير ذلك».

وفى ٢٧ أبريل تتوجه أكاديمية الفنون السوفيتية بنداء عاجل للرئيس السوفيتى، بل وللشعب السوفيتى من أجل التصدى لعملية التخريب الثقافى وادواتها وحشد كل القوى للدفاع عن القيم الفنية والثقافية، ومطالبة الدولة بتوفير الظروف الملائمة للأدباء والمثقفين للعمل».

وتعددت شكاوى الأهالى والمثقفين على صفحات الصحف من شرائط الفيديو الجنسية والتى تؤجر علنا فى كل مكان، ومن الأفلام الجنسية التى يعرضها التليفزيون، والصور العارية التى تباع فى كل المحلات، والنشرات الجنسية والعروض المسرحية الفاضحة. ولكن **الجنس هو عنصر واحد من خلطة كبيرة تعيد تشكيل الوعى السوفيتى، وتنشئ مشروعا ثقافيا وفكريا جديدا ومتكاملا. خلطة من هواء الحريه، ونار الإثارة الجنسية، وعنف الشعور القومى، وتراب الخزعبلات السخيفة، وعمق الفكر الدينى الفلسفى.** وتتمطى هذه الخلطة الغريبة لتحتل وعى الإنسان



السوفيتي، وتحطم- أساسا- الوعي السياسي السابق لدى المواطن البسيط الذي- رغم اضطهاد الدولة- له تشرب فكرة رئيسية وهي اولوية العدالة. وتستجمع هذه الخلطة قوامها من خرق الأفكار البالية والمصبوغة من جديد.

وجنبا إلى جنب مع تشكيل مشروع جديد، تجرى عملية غسيل مخ وذاكرة على أوسع نطاق. فتتبدل أسماء الشوارع بحجة العودة للتاريخ، فشارع «جوركى» الذى يشق قلب العاصمة أصبح شارع «تفير سكايا»، ومدينة «كويبيفتش» (صديق لينين ورفيق كفاحه) تصبح مدينة «سمارا»، ومدينة «كالينين» تنقلب إلى «تفير»، أما محطة مترو ماركس فتصبح «محطة سوق الصيد»، وهكذا إلى مالانهاية.

والخلطة التى يدور الحديث عنها، لاعلاقة لها بعملية التواصل الثقافى مع ثقافات وحضارات المجتمع الأوربى التى حرم السوفييت من ثمارها طويلا، فهى خلطة أشبه بالبخور فى الزار حيث يفقد الإنسان وعيه.

واذا تعرضنا لعنف الشعور القومى، كمنصر من عناصر المشروع الجديد، فإن أحدا لاينكر ماتفرضت له القوميات كلها- بما فى ذلك الروس أنفسهم- من اضطهاد، ولاينكر أحد أيضا أن تاريخ الإضطهاد الطويل يفجر كافة أشكال الصراع بين القوميات. ولكن الكثيرين يشيرون إلى أن هناك قوى تتحرك عمدا مع سبق الإصرار لتأليب الأرمن على الاذربيجان وهكذا، ويتم دفع الشعور القومى إلى الصداره ليعلو فوق كل شئ، ويحجب حقيقة مايدور ومايجرى من انمطافة اقتصادية أخذ الناس يحسون وطأتها. وبدلا من التفكير فى حل مشكلات الإتحاد، بمناقشة أمكانية إتحاد كونفيدرالى، أو فيدرالى ولكن يحترم حريات الجمهوريات الأخرى، أو حتى الإنفصال، بدلا من ذلك تتم تغذية وتأجيج تلك الصراعات، ليتحكم الشعور القومى وحده فى ساحة النزعى.

وبينما يسود الوعى القومى، يجرى فتح باب آخر لهدم أسس التفكير العلمى سواء أكان برجوازيا أم اشتراكيا، إذ تفتح وسائل الأعلام الرسمية ومنها البرافدا طاقة ونافذة تؤدى للخزعبلات السخيفة، وتؤسس طريقة فى التفكير تنتظر المعجزة، وتؤمن بها. وعلى سبيل المثال، كان التليفزيون يقدم اسبوعيا دروسا لتعليم اللغات الأجنبية فى إطار البرامج التعليمية. فأصبح فى إطار البرامج التعليمية نفسها يقدم برنامجا أسبوعيا بعنوان: «الأجسام الطائرة المجهولة... حقائق وتأملات». وليس هناك بالطبع مايمنع من تأمل تلك الفكرة، أو دراستها إن كانت هناك ظاهرة من هذا النوع، ولكن التليفزيون لايقوم بذلك، وانما يلتقى بأشخاص (كان آخرهم مواطن من جيورجيا) يقسمون انهم شاهدوا تلك الأجسام الطائرة. وقد أصر الأخ الجيورجى على أن كائنات هبطت من تلك الأجسام فجرا للتحدث معه بلغته، وأن تلك الكائنات قد واعدته على لقاء آخر ولكنه ليس فى حل لذكر الموعد والمكان. وهناك برنامج آخر عن «حديث النجوم» قال فيه الفلكى الذى يقدم البرنامج فى ٢٣/١١/٩٠ أن النجوم أفادته بأن الرئيس جورباتشوف سيواجه بعض المتاعب السياسية ولكنه سيتجاوزها، وأنها أفادته أن العالم سيتجنب الحرب فى الخليج. ويوالى التليفزيون بصفة مستمره عرض الأشياء الخارقة، مثل الأطفال الذين يحركون الأجسام الثقيلة بنظرة عين، وكافة أنواع الافاقين الذين يدعون أن لهم قوة خارقة على علاج أى مرض دون لمس المريض ودون جراحة أو ادوية، وبمجرد التأثير فى المجال المغناطيسى المحيط بالإنسان، واشهر اولئك الأفاقين «كاشباروفسكى»، والسيدة «جونا» والسيد «تشوماك» وغيرهم.

وتخصص أغلب الصحف ابوابا ثابتة للفلك والنجوم والمطالع. كما تنتشر الدعاية لعلم «المستقبلية». وعلى سبيل المثال فان أغلب الصحف السوفيتية نشرت - عقب أزمة الخليج- نبوءة الفلكى الفرنسى «نوستور جامو» الذى أفتى فى القرن الخامس عشر بأن أزمة ستقع فى القرن العشرين وتحديدا فى الخليج العربى، وأنها قد تؤدى لحرب عالمية!.

ولما كان هدف هذه الخزعبلات الواسعة الانتشار، والتى تجرى مناقشتها بجدية بالغة ، هو الوعى السياسى، فان صحيفة البرافدا تستضيف فى ٢٩/١١/٩٠ الفلكيين الأميركيين: «دجون نيسبت» و«باتريسا آبوردون» فى ندوة علمية حول القرن الحادى والعشرين. وتسأل البرافدا الفلكيين: «ماالذى سيميز التسعينات عن الثمانينات؟» فيجيب الفلكيان الجاهزان: «سوف تتميز التسعينات بظهور اشتراكية جديدة تقوم على علاقات السوق الحرة وتحويل القطاع الحكومى إلى قطاع خاص، وتوسيع حرية التجارة فى اوروبا، مع الإسراع بتوحيد النظام الإقتصادى العالمى الجديد»!.

وبذلك تصبح السوق الحرة، وقوانين العرض والطلب، من حسن الطالع، واستجابة لنداء النجوم وبذلك ينتشر وعى سياسى بأن التغييرات الإجتماعية الكبرى حظوظ، ومقدور.

والى جانب الصحافة والتليفزيون والإذاعة التى تواصل بتركيز شديد نشر تلك القضايا، تروج كمية ضخمة من الكتيبات الرخيصة عن الظواهر الغريبة، والفلك والمعجزات. ووصل الأمر حد أن وكالة الأنباء السوفيتية الرسمية «تاس» نقلت فى ٢٦ أغسطس العام الماضى عن مراسلها السيد «بوبوف» قولة أن هناك اتصالا أكيدا مع الكائنات الأخرى من الكواكب الاخرى. وأن بوبوف هذا استمع بنفسة لحوار مسجل بين تلك الكائنات وسكان الأرض. الأكثر من هذا أن الحظ أسعد بوبوف عندما ضربت له الكائنات المذكورة موعدا ليلتقى بها فى ٩/١٣ فى أحد ملاعب مدينة «ذالتى جورسك»، وذلك فى الساعة الواحدة ظهرا. وعندما تناقلت الصحف هذا النبأ تدفق الناس من كافة مدن الإتحاد السوفيتى إلى مكان اللقاء واحتلوا الفنادق، والشوارع، والملعب، حتى اضطرت قوات من الجيش للتدخل، وأعلنت حالة التأهب القصوى!.. ولم يأت أحد بطبيعة الحال، فنشرت الصحف أن اللقاء تأجل لسوء الأحوال الجوية.

وفى برنامج إذاعى استمر ساعة كاملة، ظل المذيع يحاور مواطنا يدعى أن كائنات من كواكب أخرى- كانت ترتدى بلاطى شتوية!- اختطفته لمدة ثلاثة شهور.

ويشيع الأعلام بكل تلك الخزعبلات فكرة أن العقل غير قادر على تفسير كل شئ، وأن

هناك معجزات لاتفسير لها، علينا القبول بها كما هي، وتكتب السيدة «باراباش» في صحيفة «سوفيتسكايا روسيا» ١١/٢٧ فتقول: «نحن شعب مذهل.. فحتى الأمس القريب لم نكن نثق في أي شئ، والآن فجأة صرنا نثق في المعجزات رياضة اليوجا، وظاهرة انتقال الأجسام الصلبة وجدها في الهواء، وفي الحسد، والعين الشريرة، والسحر الأسود، والسحر الأبيض، والأجسام الطائرة. وكنا فيما مضى نفكر في الحقائق الواضحة البينة، والان صرنا لانهتم بالحقائق تفصيلا واجمالا.. ولماذا تلزمنا الحقيقة مادامت المعجزات تقع خارج ادراكنا؟. ومع تدهور الأوضاع المعيشية، وصعوبة الحصول على المواد الغذائية، انصرف الجميع للإهتمام بالحضارات وحياة الكواكب الاخرى».

أما عن الوعى الديني، فيشير «اليج موروزف» في الليتراتورنايا جازيتا ٩٠/١١/٢٨ إلى أن عدد الكنائس في الاتحاد السوفيتي كان عام ١٩٨٥: (٦٨٠٦) كنيسة، فزادت عليها حتى عام ١٩٩٠ (٤٣٤٢) كنيسة. أي أن الزيادة تتجاوز نسبة الثلثين على مدى خمس سنوات. هذا علاوة على ألف كنيسة أخرى يجرى ترميمها وإصلاحها. وهناك نسبة مماثلة فيما يتعلق بالمساجد في الجمهوريات الإسلامية. وفي نفس الوقت استولت الكنيسة الروسية على «بوكروفسكي سوبور» (مجمع كنائس) المواجه لضريح لينين في الساحة الحمراء، وأصبحت في أيام الاحاد تقرع الأجراس وتؤدى الطقوس الكاملة. وانتشر في الإتحاد السوفيتي عدد كبير لايحصى من المدارس الدينية والتبشيرية، وأفردت أغلبية الصحف ابوابا ثابته أو غير ثابتة للتبشير ونشر الكتب الدينية مثل كتاب «المسيح ابن الإنسانية» الذى نشرته في حلقات صحيفة «زاروبيجوم». ويعرض التليفزيون بانتظام أفلام كرتون للأطفال معده عن حكايات من الكتاب المقدس، ويشارك رجال الدين في كافة البرامج الإذاعية وغيرها. كما تشارك الكنيسة في مختلف مستويات السلطة وهيئاتها. وصدر في هذا المجال قانونان دستوريان هامان، الأول هو «حول حرية العقيدة» في ٩٠/١٠/٨، والثاني «حرية العقيدة الدينية» في ٩٠/١١/١٠. وأصبح الدين مادة أساسية في المدارس.

وعلاوة على الخزعبلات، والمثالية، تروج على أوسع نطاق السلع الثقافية الجنسية التى تستهدف تسميم الوعى بحلوى الصور العارية، غير مامتثلة هذه السلع من مصالح شبكة تجارية ضخمة. ولادراك أن الهدف الحقيقي من تلك النشرات والمطبوعات ليس جنسيا بقدر ماهو سياسي، فان مجلة «فينوس» في عددها الأول يناير ١٩٩٠ ترجع- في بحث علمي!- أسباب انتشار الدعارة في الإتحاد السوفيتي إلى: «إننا لم نهتم خلال سبعين عاما بمستوى الثقافة المتدنى لدينا». ولرفع مستوى الثقافة تنشر المجلة صورا عارية يخجل منها أي أنسان في العالم. وتنشر المجلة حلقات مسلسلة بعنوان: «اعترافات مومس» تقول فيها بطلتها: «نعم... أنا بائعة هوى. نعم. فلست أود أن أعيش كما تعيشون انتم، تقفون في الطوابير، وترتدون البلاطى الكالحة، وتبنون الإشتراكية!»

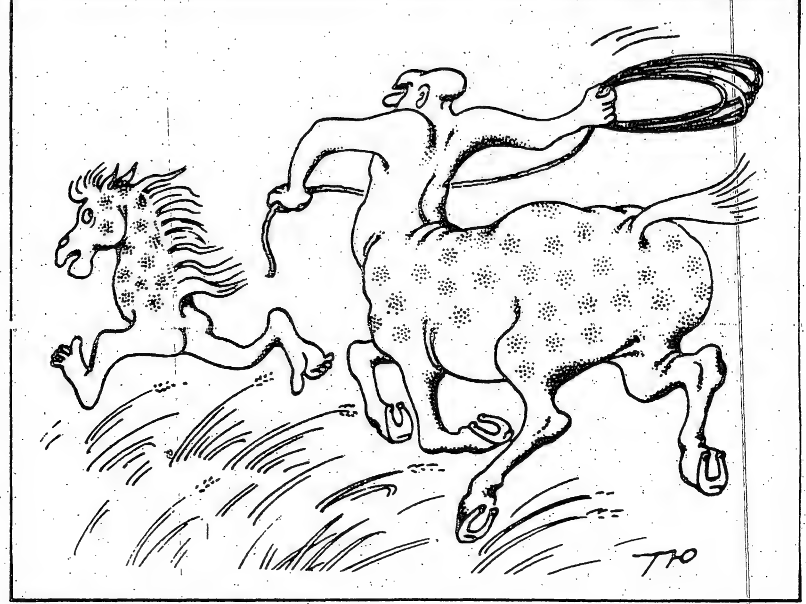
أما مجلة أخرى مثل مجلة «بصراحة عن الجنس» فتنشر هي الأخرى حلقات عن تاريخ مجلة «بلاى بوى» وتكتب: «هناك فكرة شائعة سيئة عن مجلة بلاى بوى، وسبب هذه الفكرة هو الدوجمائية والقوالبية الفكرية التى نشأنا عليها» وتشير صحيفة «موسكوفسكى كمسومولیتس» في ١٧ نوفمبر إلى تسجيل رابطة للشواذ، وصدور مجلة ناطقة باسمهم. وقد تناقلت وكالة تاس أيضا هذا الخبر ولكن لأن الموضوع الرئيسى هو السياسة وليس الشواذ، فإن الصحيفة تجرى حوارا مع رئيس الرابطة يعرض فيه بالحزب الشيوعي، ويقول- واسمه رومان كالينين- ان الحياة عندنا (في الرابطة) ليست مملة كما هي عليه في الحزب الشيوعى» وهناك أشياء أخرى صرح بها لايسمنى نقلها.

أما التليفزيون فيقدم بصفة مستمرة أفلاما جنسية واضحة وخادشة. وفي سهرة تليفزيونية يوم ١١/٢٦ يقدم برنامج «شوك- شو» أي عرض الصدمة، وداخل البرنامج فقرة باسم «نجوم العشق الجنسى» يعرض فيها نساء عاريات ورجالاً، وعلاقات، وأدوات، وملابس خاصة للجنس، وأدوات للسادية، وغير ذلك.

وأخذ الإنتاج السينمائى السوفيتي يغزو الساحة بأفلام جنسية مثل «صيد القياصرة» عام ١٩٩٠، و«تاكس موسيقى البلوز» و«اسمه ارليكين» وغير ذلك. وظهرت فرق موسيقية مثل فرقة «المعدن الصدئ» يقول مؤسسها «سيرجى ترويتسكى»: «انهم يخفون حقيقة الجنس. لذلك كلفت مطربات الفرقة ليس فقط اظهار الرغبات الجنسية على المسرح، بل والوصول لقمة تلك الرغبات».

وفي كل ماقلته كنت أكتفى بأمثلة قليلة، لايتصور القارئ أنها بهذه القلة في الحياة والمجتمع السوفيتي الآن، فهى سائدة ومنتشرة وتغزو بوفرة لاتحصى ولاتعد.

ولكن تلك الخلطة الغريبة، بكل عناصرها، هي خلطة تقوم بدورها المرسوم لها في مجال تغيير الوعى السياسى، وهى لاتمت بصلة للثقافة الحقيقية، ومن باب أولى لاتمت بصلة«لخبرة الشعب الروحية» التى تحدث عنها الروائى الروسى العملاق «اندرية بلاتونوف»، فزلزلة كبرى مثل البيرسترويكا تحتاج من الأدباء الروس وقتا لاستيعابها، واستيعاب ماجرى قبلها، ووقتا لبلورة النفس.



رسالة روما

حل الحزب الشيوعي الإيطالي.. وإعادة تأسيسه

مارسيل اسرائيل

أود قبل كل شيء أن أعلن كإيطالي من مواليد القاهرة، وكعضو سابق في الحركة التقدمية المصرية، التي أتشرف بأني كافحت في يوم من الأيام في صفوفها، أني بعد إبعادي عن مصر في سنة ١٩٥٣ قررت- على غير ما فعله رفاق أجانب آخرون- عدم التدخل في شئون الحركة التقدمية المصرية.

إن كافة الأخبار والتحليلات والآراء التي أقدمها بخصوص تطورات الحركة الشيوعية الإيطالية، أرجو ألا تفسر أو تطبق على واقع الحركة التقدمية المصرية لاسيما فيما يختص بتطوراتها الأخيرة.

نواب وشيوخ ومثقفون بارزون...
ينضمون لحركة اعادة تأسيس الحز الشيوعي..

في شهر أكتوبر ١٩٨٩ أعلن سكرتير الحزب الشيوعي الإيطالي، «**أكيللي اوكتو**» عزمه على حل الحزب وتكوين حزب جديد غير شيوعي. ثم قررت قيادة الحزب دعوة مؤتمر لمناقشة هذا الاقتراح وبالفعل اجتمع المؤتمر وقرر بأغلبية ثلثي المندوبين تقريبا الموافقة على اقتراح السكرتير. ثم فتح باب المناقشة تمهيدا لعقد مؤتمر نهائي يحضره مندوبون من أعضاء الحزب وكذلك تقدميون من خارجه لتأسيس حزب جديد واختيار اسم ورمز جديدين له.

وفي اوائل هذه السنة ١٩٩١ انعقد المؤتمر وقرر بأغلبية الثلثين تقريبا حل الحزب الشيوعي حلا نهائيا وتأسيس حزب جديد باسم «**الحزب الديمقراطي لليسار**» واختار له رمزا جديدا، بينما قرر ثلث المندوبين التمسك باسم الحزب الشيوعي ورمزه. ثم رأى جزء من هذا الثلث، برئاسة عضو من القيادة القديمة وهو «بيترو إنجراو»، البقاء في عضوية الحزب الجديد للدفاع عن مبادئ الشيوعية من داخله، في حين قرر الجزء الآخر تكوين منظمة جديدة باسم «حركة لإعادة تأسيس الحزب الشيوعي» تمهيدا لتحويل هذه الحركة الى حزب. ويرأس هذه الحركة «**أرماندو كوسوتا**» وهو عضو بارز في قيادة الحزب القديم، «**وسيرجو جارافيني**» وهو أيضا من قيادة الحزب القديم ومن أهم أعضاء قيادة الإتحاد العام للنقابات.

وهنا يجب أن نلاحظ أن المندوبين الذين اشتركوا في المؤتمر الذي قرر حل الحزب الشيوعي كانوا يمثلون ٢٠ في المائة فقط من أعضاء الحزب الذين اشتركوا في المؤتمرات المحلية، أي أن قرار حل الحزب اتخذ صحيحا بثلثي أصوات المندوبين الحاضرين، ولكن بنسبة تزيد قليلا على ١٣ في المائة من مجموع أعضاء الحزب ومن الواضح أن قرارا خطيرا مثل حل الحزب كان لابد له من أغلبية خاصة.

وفي داخل الحزب الجديد «**الحزب الديمقراطي لليسار**»، ثلاث تيارات: تيار يساري يرأسه «**بيترو انجراو**»، يدافع عن مبادئ الشيوعية، وتيار يميني يرأسه «جورجو بوليتاني» وهو يدافع عن الرأسمالية مقتصرا على تحسينها.. وأخيرا تيار وسطي يرأسه سكرتير الحزب «**اتيللي**

اوكيتو». ووجود هذه التيارات الثلاثة، المختلفة فيما بينها، ينجم عنه -عمليا- نوع من الشلل لنشاط الحزب والطرق فى تسويات وتوقيعات لانهاية لها.

والحزب الجديد بعيد- تماما- عن الماركسية، بل يوجد فى داخله من يهاجمها بعنف، وينادى «بالإيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية»، بل «بالإيديولوجية الليبرالية البرجوازية» ويسعى هذا الحزب الى الوحدة مع الحزب الاشتراكى **(كراكسى)** الذى يشترك فى الحكم مع الحزب المسيحى الديمقراطى منذ عشرات السنين، كما يسعى الى الانضمام الى الدولية الثانية.

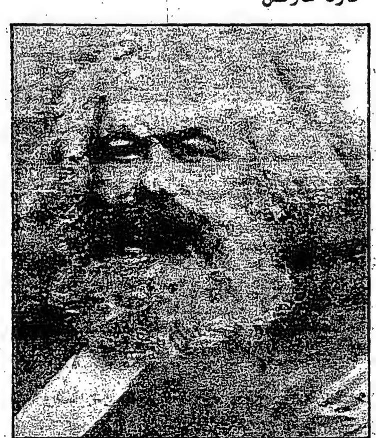
ويتهم **«الحزب الديمقراطى لليسار»** حركة إعادة تأسيس الحزب بالانقسامية. بينما ترى الحركة ان الانقساميين الحقيقيين هم من حلوا الحزب وكونوا حزبا غير شيوعى وعلى غير مايجرى عادة بعد أى انقسام فإن الحركة الجديد تحرص على الإحتفاظ بعلاقات ودية مع الحزب الجديد، بل وعرضت عليه تكوين نوع من الجبهة.

وتتمسك «الحركة الجديدة» بالإيديولوجية الماركسية، بمعناها العلمى الحى وليس بمعناها الدوجماطيقى البيروقراطى، كأداة لتفسير الواقع المتطور وكمرشد للعمل من أجل تغيير هذا الواقع. وقد ضمت «الحركة» حتى يوم ٦ مارس ١٩٩١، ١٤٠ ألف عضو، وهذا العدد فى ازدياد مستمر وجمعت اكثر من ٤ مليار ليرة (أى اكثر من ١٠ ملايين جنيه مصرى). ونظرا لوجود كثير من القيادات النقابية فى صفوفها، انضم إليها عدد كبير من العمال، سواء من أعضاء الحزب المنحل أو ممن كانوا قد تركوه فى وقت سابق لعدم موافقتهم على سياساته فى السنوات الأخيرة كما انضم إليها مثقفون بارزون وبعض أساتذة الجامعات. وممن انضم للحركة ستة من أعضاء مجلس النواب و١٢ عضوا من مجلس الشيوخ وانضمت اليها مؤخرا ابنة الدومورو (رئيس الوزراء السابق الذى قتلته الألوية الحمراء) بعد استقالتها من الحزب المسيحى الديمقراطى.

وبمجرد اتخاذ القرار بحل الحزب الشيوعى، بادرت **«الحركة»** بتسجيل اسم الحزب الشيوعى ورمزه لدى موثق العقود، ولكن يزعم الحزب الجديد ان اسم ورمز الحزب الشيوعى الذى قام بحله لايزالان ملكا له. وفى حالة عدم التوصل الى تسوية ودية بين الطرفين سيرفع الأمر الى القضاء، وتدور الآن مفاوضات بين الحزب الجديد و«الحركة» حول توزيع ممتلكات الحزب المنحل. وظلت جريدة «أونيتا» فى يد الحزب الجديد، بينما اغلقت المجلة الأسبوعية **«ريناشيتا»** التى كان قد أسسها **«بالميرو توليياتى»** نتيجة لفشلها فى التوزيع. ومن أهداف «الحركة»: إصدار جريدة يومية، وهى تصدر الآن عددا من المجلات والنشرات الأسبوعية ومجلة نظرية شهرية باسم «الماركسية اليوم» وتمارس الحركة نشاطها فى بعض مقرات الحزب المنحل وكذلك فى عدد كبير من النوادى.

وفى يوم ١٠ مارس مر الحزب الجديد بأول تجربة انتخابية، بمناسبة انتخابات مجلس بلدية مدينة **«أوريجو»** فى شمال ايطاليا. وكانت النتيجة كارثة بالنسبة للحزب الجديد، إذ فقد مايقرب من ٥٠ فى المائة من أصوات ناخبية التى هبطت من نسبة ٢٠ر٩٨ فى المائة الى ١١ر٨٠ فى المائة من الناخبين.

ولاشك أن قرار حل الحزب الشيوعى الإيطالى هو نتيجة لأزمة مستمرة داخل الحزب منذ عدة سنوات، وذلك بسبب تحليل خاطئ للوضع الداخلى والوضع الدولى. فهذا القرار قائم على أساس أن الوضع فى ايطاليا يتمثل فى استمرار السلطة فى يد الحزب المسيحى الديمقراطى وبقاء **الحزب الشيوعى الايطالى** فى المعارضة، مما يتطلب انشاء تنظيم سياسى جديد لليسار، ولايقوم هذا التفكير على تحليل طبقى للمجتمع الايطالى، فخلال السنوات الماضية حصل **الحزب الشيوعى** على ٣٠٪ من أصوات الناخبين (مع ٣ أو ٤ فى المائة زيادة أو أقل) فكيف نفسر أن الحزب الشيوعى- رغم هذه النسبة الكبيرة -ظل فى المعارضة فى حين أن أحزابا مثل الحزب الجمهورى وحزب الاحرار **والحزب الاشتراكى الديمقراطى**، بنسبة تقل عن ٥٪ اشتركوا فى الحكم منذ اكثر من أربعين سنة؟!



كارل ماركس

التفسير بسيط: أن **الحزب الشيوعى** كان يمثل بطبيعة الطبقات الكادحة (حتى ولو كان هذا التمثيل قد تضاءل بمرور الزمن كما أثبتت نتيجة انتخابات السنوات الأخيرة فى المناطق الشعبية). فى حين أن الأحزاب التى مارست الحكم طوال هذه السنين كانت ولاتزال تمثل الطبقات المستغلة. فطالما كان الحزب الاشتراكى يمثل- إلى جانب الحزب الشيوعى- الفئات الكادحة، كان باب الحكم مغلقا أمامه وبمجرد أن تحولت سياسته إلى ضمان مصالح البرجوازية الكبيرة- ولاسيما تحت قيادة **كراكسى-** اشترك فى السلطة بل وصل الى كرسى رئاسة الوزارة، ولايكفى التخلى عن اسم الحزب الشيوعى واحتضان مبادئ الاشتراكية الديمقراطية لجذب الحزب الاشتراكى فى تحالف، إذ إن الحزب الاشتراكى أصبح يشابه إلى حد كبير الحزب المسيحى الديمقراطى شريكه فى الحكم. وهو يفضل استمراره فى الحكم، بكل مزايا السلطة، على تحالفه مع الحزب الجديد.

والحل فى رأى الحركة الجديدة يكون عن طريق برنامج كفاح لاهوادة فيه للدفاع عن المصالح المباشرة والتاريخية للأغلبية العظمى من الشعب عمالا وفنين وموظفين ومثقفين وفلاحين وحرفيين وأصحاب المعاشات والعاطلين، أى كل من يعيش من عمله ولايستغل عمل الغير. هذه هى قوى المجتمع الحقيقية التى تستطيع أن تقضى على السيطرة الاقتصادية والسياسية والإعلامية للاحتكارات المالية والصناعية.

ومما يزيد من خطأ قرار حل الحزب، تجاهل تاريخ الحزب الشيوعى الإيطالى المجيد. فهو الذى قام بالعبء الأكبر لمكافحة الفاشية طوال مدة سيطرتها على الحكم وقدم من أجل ذلك تضحيات جسيمة، وهو الذى قام بأكبر دور فى تحرير ايطاليا من النازية، كما لعب دورا هاما فى وضع دستور الجمهورية الإيطالية، وكان يترأس الهيئة الدستورية «أومبتويتراشين»، وهو من مؤسسى الحزب الشيوعى. وهذا الحزب هو الذى دافع طوال السنوات الماضية عن مصالح الكادحين وكافة حقوق الشعب وحرياته.

ويقوم قرار حل **الحزب الشيوعى** أيضا على تحليل خاطئ لأزمة الإتحاد السوفيتى وبلاد شرق أوروبا.

وهنا يجب أن نذكر أن الحزب الشيوعى **الإيطالى** تميزت طوال تاريخه من بين كافة

الأحزاب الشيوعية الأخرى بموقف خاص من حيث تمسكه بالديمقراطية وانتقاده لطريقة الحكم فى البلاد الاشتراكية. فمؤسس الحزب **«انطونيو جرامشى»** هو صاحب نظرية الهيمنة، أى أنه يجب على الحزب أن يقود الجماهير- سواء قبل أو بعد الوصول الى السلطة- ليس بالقوة بل بكسب ثقة الجماهير وتأييدها له. أى بعبارة بسيطة: عن طريق الديمقراطية **«وبالميرو تولياتى»** هو صاحب **«مذكرات بالغه»** التى كتبها لمناقشتها مع خروشوف (إلا أنه توفى قبل المقابلة) والتى ينتقد فيها طريقة الحكم فى الإتحاد السوفيتى وبلاد أوربا الشرقية، ويدعو الى تحقيق الديمقراطية. **«ولويجى لونجو»** هو الذى دافع عن سياسة التجديد فى تشيكوسلوفاكيا وأدان استعمال دبابات حلف وارسو ضدها **«وأنريكو برلنجوير»** هو صاحب نظرية «نهاية قوة اندفاع ثورة أكتوبر» التى تعتبر أقوى نقد لطريقة السلطة غير الديمقراطية فى الإتحاد السوفيتى وحلفائه. وهؤلاء جميعا كانوا فى منصب السكرتير العام للحزب، فتمسك الحزب الشيوعى الإيطالى المنحل بالديمقراطية كمبدأ مطلق كان يضمن حمايته من أى تأثير سلبى نتيجة لأزمة البلدان الاشتراكية.

إلا أن قيادة الحزب الشيوعى تأثرت، عند اتخاذ قرارها بالحل، بالحوادث المتعلقة بأزمة الاتحاد السوفيى وانهيار أنظمة بلاد شرق أوربا.

إن الاتحاد السوفيتى هو ثمرة أكبر ثورة فى تاريخ البشرية فأساسه الاقتصادى (البنيان التحتى) اشتراكى، أى أن وسائل الانتاج مملوكة للدولة. ولكن سرعان ما أصبحت طريقة الحكم (أى البينان الفوقى)، ولاسيما بعد وفاة **لينين** وتحت قيادة **ستالين** استمراراً، للطرق التعسفية وغير الديمقراطية الموروثة من النظم الاجتماعية الطبقية السابقة. وأدى هذا إلى ظهور بيروقراطية مركزية منعزلة تماما عن الشعب ومتمسكة بالسلطة بكافة الوسائل بما فيها الوسائل الإجرامية، مما أفضى الى لامبالاة الجماهير الشعبية، ونجم عن ذلك الركود الاقتصادى، ثم الأزمة التى نشاهدها الآن.

وقد كتب ماركس إنه: **«عند وصول الطبقة العاملة الى السلطة سيحتاج الامر الى عشر سنوات بل عشرين بل خمسين قبل ان نتعلم كيف تدير المجتمع غير الطبقى»**- وقد أثبت الواقع انه نظراً لظروف موضوعية وذاتية لم تكف خمسون سنة- وكذلك كتب لينين من جانبه:



لينين

«لم يشهد التاريخ نظاما إنتاجيا جديدا حقق النجاح من أول محاولة وبدون سلسلة من حالات الفشل والأخطاء والنكسات»

أما بخصوص بلاد أرووبا الشرقية، فإنها كانت إلى حد كبير كما أثبتت الحوادث الأخيرة تشويها مأساويا للإشتراكية وهذا لايعنى فشل الشيوعية وإنما فشل الأحزاب الشيوعية التى لم تنجح- بالرغم من إنجازات ايجابيه- فى قيادة شعوبها لأسباب لاتخوض فيها هنا

فالديمقراطية هى النظام السياسى الطبيعى للاشتراكية- إلا انها لاتفرض فقط بمرسوم، خاصة على شعوب مرت من الدكتاتورية القيصرية الى الدكتاتورية الستالينة. فالديمقراطية عملية عميقة ترمى الى إيجاد وعى حر ومسئول فى صفوف الشعب، وهنا يجب أن نذكر أنه سواء **حركه إعادة تأسس الحزب الشيوعى أو الحزب الديمقراطى لليسار** يؤيدان التطوير الديمقراطى للاتحاد السوفيتى بينما تنفرد حركة إعادة تأسيس الحزب الشيوعى بثقتها فى تمسك الإتحاد السوفيتى بالإشتراكية وتنميتها.

ومن ناحية اخرى تأثرت قيادة الحزب

الحزب الديمقراطى لليسار والدفاع عن الرأسمالية

الشيوعى القديم بما يسمى تجديد الرأسمالية ونموها. ولاشك فى أن النظام الرأسمالى تمكن فى المرحلة الحالية من التغلب الى حد ما على بعض متناقضاته- ولكن بأى طريقة؟- والرد واضح: باستغلال العالم الثالث استغلالا وحشيا ومتزايدا والسيطرة عليه إقتصاديا وسياسيا، وعند الحاجة عسكريا (جرناداونماو أخيرا الخليج)

وهنا يجب أن نشير إلى أن بعض علماء الاقتصاد البرجوازيين، ولاسيما فى جامعات الولايات المتحدة، استعانوا بالماركسية لمحاولة علاج عيوب الرأسمالية. (فى حين أن بعض الشيوعيين تخلوا عنها). وعندما نتحدث عن الرأسمالية لايجوز أن نقتصر على بعض البلاد الرأسمالية الغنية، ونتجاهل أن العالم الثالث الفقير هو أيضاً الجزء الأكبر من النظام الرأسمالى العالمى. فوسائل الإعلام العالمية، وهى لسان حال الاحتكارات متعددة الجنسيات استطاعت أن تصور الرأسمالية كما لو كانت مقتصرة على نيويورك ولندن وبون وباريس... مخفية فى نفس الوقت عواصم العالم الثالث الجائعة.

وقد وقعت ضحية لهذه الدعاية الإعلامية الخبيثة، بلاد شرق أوربا، فتصورت انها بمجرد تبنىّ طرق الانتاج الرأسمالى ستنعم بالرفاهية، والحقيقة. أن البلاد الرأسمالية الكبيرة تتشبث باحتكارها لاستغلال العالم الثالث، وستمنع بلاد أوربا الشرقية من الإشتراك فى توزيع «الكعكة». وهكذا سنشاهد انوعا من «عالم ثالث أوروبى».

وعلى حين يعتبر «الحزب الديمقراطى لليسار»- أو بالأصح أغلبيته- أن الرأسمالية هى آخر محطة فى تطور المجتمع الإنسانى، وأن دور الحزب يقتصر فقط فى تحسينها، فإن **«حركة إعادة تأسيس الحزب»** ترى أن الشيوعية هى الهدف الأعلى والتاريخى الذى تكافح من أجله وتضعه دائماً نصب عينيها وهذا أثناء كفاحها اليومى للدفاع عن مصالح وحقوق الكادحين (أى الانسان البسيط بتعبير خالد محيى الدين)، إن المرحلة التى نمر بها صعبة للغاية، ومليئة بالبلبلة وبفقدان الاتجاه والأوهام. ولكن علينا أن نذكر دائماً، أن الحركة الشيوعية حركة. تاريخية وليست حركة موسم.

والخاتمة- إذا سمح القارىء- شخصية. بما إننى اقتنعت بالشيوعية وكافحت من أجلها منذ ٥٨ سنة، فإنى بطبيعة الحال منتمٍ إلى حركة إعادة تأسيس الحزب الشيوعى الإيطالى.

رسالة واشنطن

حساب الاحتمالات الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط

سمير كرم

حطت على واشنطن حالة من الصمت العميق بشأن الشرق الأوسط منذ أن عاد وزير الخارجية جيمس بيكر من جولته الرابعة فى المنطقة بحالة من الوجوم التى لم تستطع كل الكلمات عن استمرار جهود السلام « أن تكسر حدتها.

صحيح أن تصريحات من هنا ومن هناك صدرت تحمل هذه التأكيدات الواهنة بأن عملية السلام لاتزال مستمرة وأن قدرا من التقدم قد أحرز بالفعل أثناء الجولة الرابعة.. لكن الأمور نسبية للغاية فهذه التصريحات تبدو أقرب إلى الصمت منها إلى الكلام حين تقاس بموجات متلاحقة ظلت تصدر من واشنطن عن تصميم الولايات المتحدة على تحقيق انجاز رئيسى بشأن السلام فى الشرق الأوسط تشيده على قواعد «الانجاز الكبير» الذى حققته فى حرب الخليج...سواء من الناحية العكسرية أو من الناحية السياسية االمتمثلة- فى التغييرات التى أحدثتها حرب الخليج فى مواقف الأطراف المختلفة:

ولقد كان أهم المتحدثين عن استمرار عملية السلام الأمريكية فى الشرق الأوسط- بعد عودة بيكر الواجمة بغير نتائج محددة- هو الرئيس الأمريكى جورج بوش نفسه. لقد سئل عما إذا كانت «نافذة الفرص» لتحقيق مبادرة سلمية فى الشرق الأوسط قد أغلقت بعودة بيكر فأجاب «أننى لا أعتقد ذلك أننى أعتقد أن مصداقية الولايات المتحدة أعلى فى الشرق الأوسط مما كانت فى أى وقت مضى وقال بوش أنه يرى سببا حقيقيا للتفاؤل بامكان عقد مؤتمر سلام للشرق الأوسط،» وتعهد بأن إدارته ستستمر فى جهودها على الزعم مما يبدو من أن هناك افتقارا إلى تقدم ملموس.

لكن كان الأهم مما قاله الرئيس الأمريكى هو مالم يقله.. فعندما سئل عما إذا كان وزير الخارجية بيكر سيعود إلى الشر الأوسط لجولة خامسة من محادثاته مع زعماء المنطقة لم يجب بطريقة محددة. اكتفى بالقول بأنه اذا كان هناك سبب يدعو لذهاب بيكر فانه سيذهب. وسئل عما اذا كان بيكر حذته فى الذهاب إلى الشرق الأوسط ليضع ثقله الرئيسى وراء الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة فتمسك بعدم التعليق.

وجاءت الفرصة لكى يقول بوش شيئاً محدداً عندما سئل عن التقارير التى أشاعت فى بعض الأوساط المعنية بالشرق الأوسط فى العاصمة الأمريكية أنه والرئيس السوفيتى جورباتشوف سيدعوان معا إلى مؤتمر للشرق الأوسط.. لكن الرئيس الأمريكى رفض التعقيب تاركا صحة كل هذه التقارير للتخمينات.

وقد تذرع بوش فى هذه التصريحات التى أدلى بها يوم ١٧ مايو الماضى- بعد يوم واحد من اجتماعة بوزير الخارجية العائد من الشرق الأوسط حيث استمع إلى تقرير مفصل عن مواقف الأطراف المختلفة- برغبته فى عدم الخوض فى أية تفصيلات بشأن الإقتراحات أو المشاريع الجديدة الرامية إلى الجمع بين العرب واسرائيل فى مؤتمر للسلام وقال بوش فى هذا الصدد إن الكثير من هذه الأمور ينبغى أن يبقى فى الكتمان حينما نكون بصدد الحديث عن الدبلوماسية. إن السبيل إلى حل هذه المعضلة المعقدة لايكون بتحديد مواقف الأطراف فى بيانات علنية»

هل يقوم نظام عالمى جديد.. اذا لم تنجح جهود السلام فى الشرق الأوسط

كان من الواضح أن الرئيس الأمريكى يعنى بشىء واحد هو أن يبعد عن الأذهان التصور الوحيد الممكن لأسباب عودة بيكر من جولته الرابعة، وهو أن الجهود الأمريكية قد فشلت وأن عودة بيكر انهارت.

وقد يكون الدافع لدى بوش لترك انطباع بأن الجهود مستمرة والمهمة لم تنته دافعا يتعلق بهيبة الولايات المتحدة. تتعلق بالدرجة الأولى برغبة بوش- والإدارة الأمريكية فى أن تبعد عن نفسها شبهة الاخفاق فى التوصل إلى نتائج محددة على الجبهة الدبلوماسية فى وقت تتعرض فيه لاتهامات صريحة وحادة بأنها أخفقت فى التوصل إلى نتائج محددة على الجبهة العسكرية ولقد كانت إدارة بوش هى التى سارعت قبل غيرها إلى القول بأنها تريد أن توظف ظروف الانجاز العسكرى فى الخليج لتحقيق انجاز سياسى فى الشرق الأوسط.

لكن من المؤكد أن ثمة دافعا أهم لدى بوش ووزير خارجيته بيكر للإعلان عن استمرار جهود السلام الأمريكية

لقد تركت الإدارة الأمريكية سواء كان ذلك عن قصد أو بغير قصد- انطباعا قويا لدى الرأى العام الأمريكى، وبالتأكيد لدى الرأى العام فى البلدان العربية بل وحتى لدى الرأى العام فى اسرآئيل بأنها مستعدة وبكل جدية لممارسة ضغوط بصورة لم تلجأ إليها من قبل لاجبار الطرف الذى تكشف عرقلته للسلام. وفى أثناء الجولة الرابعة لبيكر فى الشرق الأوسط، وحتى فى أواخر الجولة الثالثة. كان الوزير الأمريكى قد ترك من الانطباعات مايكفى لتكوين قناعة واضحة بأنه يعتبر اسرائيل مسؤولة بالدرجة الأولى عن عرقلة مهمته وبالتالى عن الوقوف عقبة فى طريق السلام. وبالطبع لم يكن ذلك بحاجة إلى شهادة من بيكر.. كل مافى الأمر أن تصريحات بيكر كانت تحمل أدلة على أنه يتجاهل الحقائق.

كانت الحقائق واضحة منذ بداية جولاته.. خاصة عندما انحازت حكومة اسحق شامير إلى المستوطنين المتطرفين من «جوش إيمونيم» التى سارعت إلى إقامة مستوطنة جديدة قريباً من القدس الشرقية فى الليلة السابقة على وصول بيكر.. فيما اعتبر صفعة على وجه الوزير الأمريكى» وعندما اختار شامير وقت بداية جهود بيكر لتوجية رسالة إلى المستوطنين الإسرآئيليين فى الجولان السورية المحتلة ليؤكد لهم انه وجودهم هناك مستمر إلى الأبد.. وأن لاشىء سيؤثر على بقائهم فان الجولان ستبقى أبد الدهر تحت سيطرة اسرائيل. وبعد ذلك جاءت المواقف العلنية لحكومة اسرائيل فى محادثاتها مع بيكر لتؤكد رفضها الأسس التى تقوم عليها المحاولة الأمريكية الجديدة: مبدأ الأرض مقابل السلام- قرارات مجلس الأمن (خاصة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨) كأساس للتسوية- دورالأمم المتحدة فى الشرق الأوسط كأمتداد لدورها فى أزمة الخليج من مواقعها وحتى الأن- دون أوروبا باعتبار أن الدول الأوروبية مشاركة فى التحالف أو الإئتلاف الذى خاض إلى جانب الولايات المتحدة حرب الخليج وتأكدت بذلك أهمية الدور الأوربى فى المنطقة..

وفضلا عن كل هذه النقاط فان الإدارة الأمريكية وبالتحديد الرئيس بوش- جعلت من «انهاء الصراع العربى الإسرائيلى» قاعدة الإنطلاق الأساسية لبناء «النظام العالمى الجديد» الذى وضعه بوش بأنه يعنى «دعم الديمقراطية، الأمن الجماعى، خفض التسلح، تسوية النزاعات الأقليمية التعاون بين الدول الصناعية وحرية التجارة».. وعندما نظرت الإدارة الأمريكية حولها فور انتهاء حرب الخليج وجدت أنه لايمكن أن تكون هناك نقطة بداية أخرى غير الشرق الأوسط، مع كل ماتدركه من صعوبة هذا الصراع بالنسبة لأية مشكلة دولية أخرى.

وهكذا فان مواقف اسرائيل من البداية وحتى نهاية الجولة الرابعة وتصريحات بيكر أقنعت أوسع القطاعات بأن الوقت قد حان لموقف أمريكى حاسم ازاء الغطرسة الإسرائيلية.. كما تتمثل فى مواقف حكومة شامير وترفرت- فى مؤشرات كثيرة أن ادارة بوش ربما تكون أكثر الادارات الأمريكية ربما منذ إدارة ايزنهاور فى منتصف الخمسينات- مقدرة على اتخاذ موقف قوى ضد الغطرسة الإسرائيلية التى تعرض مصالح الولايات المتحدة ونفوذها فى الشرق الأوسط والخليج

القمع الاسرائيلى تصاعد أثناء زيارة بيكر للأرض المحتلة



والعالم الثالث... وفى الأمم المتحدة لمهانة واضحة. ومن أهم هذه المؤشرات ان الرئيس بوش فاز بالرئاسة فى انتخابات ١٩٨٨ بدون أصوات اليهود، فقد حصل على صوت يهودى واحد مقابل كل أربعة أصوات حصل عليها منافسه الديمقراطى مايكل دوكاكيس ان الرئيس بوش والوزير الأقوى نفوذا فى إدارته جيمس بيكر من رجال المصالح البترولية (تكساس) الذين تجمعهم بالعرب المنتجين للبترول مصالح مشتركة ضخمة مالية وسياسية، وحتى اجتماعية.. والأهم أمنية. ان الوزير بيكر هو أول وزير خارجية أمريكى جرؤ على أن يقول لإسرائيل وأعضاء الصهيونية فى العالم كله- من منبر أقوى منظمات اللوبى اليهودى فى أمريكا- بعد تولية منصب وزير الخارجية بأربعة شهور فقط «عليكم أن تتخلوا عن حلم اسرآئيل الكبرى وعليكم أن تفكروا فى الفلسطينيين كجيران لكم لهم حقوقهم المشروعة أيضا، ولهم مطالبهم، ان إدارة بوش هى التى نجحت فى ابعاد اسرائيل عن الخوض فى حرب الخليج وحافظت على ائتلاف لعب فيه العرب دورا أساسيا وان كان سياسيا وماليا بالدرجة الأولى. وفضلا عن هذا كله فانه لم يتردد فى أن يوجه إلى اسرآئيل علنا ومن دمشق بالذات فى أثناء جولاته انتقاده للإستمرار فى إقامة المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية قآئلا «ان من السهل عرقلة السلام، بينما من الصعب العمل لبنائه».

واذن فقد جاءت نهاية الجولات السابقة لبيكر- مع افتراض احتمال جولات أخرى لاحقة- والجو العام السائد، حتى فى اسرآئيل نفسها مهيئ لصدام حاد بين إدارة بوش وحكومة شامير.. وساعد على أنتشار هذا التوقع شعور عام بأن الكونجرس الأمريكى- الذى يشكل خط الدفاع الأول عن اسرآئيل «كما يطلق عليه عادة فى واشنطن- أصبح فى وضع لايسمح له بتحدى الرئيس الأمريكى من أجل عيون اسرآئيل واللوبى الإسرائيلى. فالأغلبية الديمقراطية فى مجلس الكونجرس (الشيوخ والنواب) تعانى من ضعف شعبية الحزب منذ نهاية حرب الخليج وصعود بوش.. على الأقل لأن هذه الحرب لم تكرر مأساة فيتنام ولم تعصف بحياة آلاف الأمريكيين ولم تطل لأكثر من أسابيع قليلة.

مع ذلك فلا يزال الصمت يلف الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالشرق الأوسط ولم تظهر بادرة على أنها جادة فى كشف عرقلة اسرآئيل لجهود السلام ولم تبد أى بادرة على أن واشنطن عازمة على ممارسة ضغط حقيقى على اسرآئيل سواء بمساعدة من الكونجرس الأمريكى على الرغم منه لهذا لايبدو فيما يقوله الرئيس بوش أو الوزير بيكر عن استمرار الجهود معنى سوى أن الإدارة الأمريكية تبرر احجامها حتى الأن عن ممارسة الضغط على اسرآئيل.

لكن لماذا تحجم إدارة بوش- ولديها كل المؤهلات «كما أوضحنا- عن الضغط على اسرآئيل؟ هل جد شىء فى الموقف تحتفظ به الإدارة الأمريكية ضمن اسرار الدبلوماسية التى يقول بوش بضرورة مراعاتها أثناء العمل من أجل السلام؟ أم أن نية الضغط على اسرائيل لم تكن موجودة فى أى وقت؟

ليست هناك- فى الحقيقة إجابات بسيطة وواضحة وقاطعة على هذه التساؤلات.

لكن الأوساط المواليه لاسرآئيل فى واشنطن وفى داخل المنظمات اليهودية الأمريكية تشيع أن الإدارة الأمريكية مارست بالفعل ضغوطا على اسرآئيل. فهذه الأوساط تفسر بهذه الطريقة عزوف الاتحاد السوفياتى عن القيام بخطوة اعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل بعد أن كان بدا أنه مهيئ لها تماما وأن مناسبتها هى زيارة وزير الخارجية السوفيتى الكسندر بيستمرنيخ لاسرآئيل آن حكومة شامير تعزو الموقف المتشدد » الذى اتخذه وزير الخارجية السوفيتى سواء فى نقده لاسرائيل بشأن المستوطنات أو فى تأكيده تأييد موسكو لسوريا وللقضية الفلسطينية ولمنظمة التحرير، إلى «تواطؤ أمريكى سوفيتى على اسرائيل».

لكن هذا التفسير يثير من التساؤلات أكثر مما يوفر أجوبة على التساؤلات المطروحة بالفعل.

فهل تعتقد واشنطن أن الضغط على اسرآئيل من خلال موسكو وسيلة عملية لاجبار اسرآئيل على قبول التصور الأمريكى (فضلا عن التصور العربى) لمؤتمر السلام؟ أم الحقيقة أنه يمد اسرآئيل بسبب آخر أو حافز آخر لمقاومة المؤتمر؟ لماذا تلجأ واشنطن إلى هذه الطريقة إذا كانت قد لجأت اليها فعلا- بعد أن أعلن الأتحاد السوفيتى أن الدور الرئيسى فى الشرق الأوسط هو للولايات المتحدة. وأنها هى الطرف الذى يستطيع أن يمارس الضغط على اسرآئيل لإنهاء عرقلتها للسلام؟ هل ترمى الولايات المتحدة من وراء ذلك إلى حمل موسكو على ممارسة ضغط- بالمقابل- على سوريا لتقديم تنازلات أساسية لاسرآئيل؟ وهل هذه طريقة يمكن أن تجعل اسرائيل تتخذ موقفا أكثر لينا؟

يبدو أن الفترة المقبلة مفتوحة لاحتمالات

وزير الخارجية السوفيتى مع نظيره الإسرائيلى فى مطار اللد



كثيرة مختلفة ومتباينة إلى حد التناقض:

أن تشرع إدارة بوش فى استخدام الدبلوماسية الهادئة مرة أخرى لمحاولة اقناع «جميع الأطراف» وخاصة اسرائيل وسوريا بأن احتمالات السلام تحمل إليها فوائد تجب أية فوائد يمكن أن تجنيها من التصلب فى مواقفها والتمسك بعد حرب الخليج بما كانت تتمسك به قبلها.

* أن تشرع إدارة بوش فى الضغط بطريقة غير علنية على اسرائيل من خلال أصدقائها والموالين لها فى الكونجرس وفى المنظمات اليهودية.. بأنها قد لاتجد بديلا عن تطبيق «عقوبات» معينة ضد اسرآئيل من نوع قطع المساعدات المتعلقة ببناء المستوطنات، أو وقف تنفيذ أتفاقات التعاون الإستراتيجي بين البلدين.

ويبدو أن اسرآئيل تستشعر أن هذه الطريقة أقوى الاحتمالات ولهذا يتردد فى واشنطن أنها بدأت تجس نبض الإدارة الأمريكية. أو بالأحرى تختبر إدارتها- بدفع انصارها فى الكونجرس إلى المطالبة بالتعجل فى تنفيذ اتفاقات تخزين أنواع من الأسلحة الأمريكية المتقدمة فى اسرائيل.. وهى اتفاقات تسمح لاسرآئيل باستخدام هذه الأسلحة فى أحوال الطوارىء.. مع أن الهدف الرئيسى من تخزينها أن تكون موجودة فى المنطقة لتستخدمها القوات الأمريكية عند الضرورة. ومن المؤكد أن طريقة استجابة إدارة بوش لهذا الطلب ستكون دليلا على حقيقة موقفها بشأن الضغط على اسرآئيل.. أو الامتناع عنه.

أن تمضى إدارة بوش نحو تنفيذ الخطة التى أذيع بعض تفصيلاتها فى واشنطن فى الأسبوع قبل الأخير من شهر مايو الماضى- والتى لابد أن تكون قد «تسربت» عمدا «من وراء الإدارة الأمريكية. وهى تقضى بتوجية دعوة مشتركة من الرئيسين الأمريكى والسوفياتى الى مؤتمر للسلام فى الشرق الأوسط يعقد فى واشنطن. وتوجه هذه الدعوة إلى مصر وسوريا ولبنان والسعودية واسرآئيل ووفد مشترك اردنى فلسطينى وتحضر المؤتمر بصفة مراقب كل من الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية. يلتقى المؤتمر مرتين وينقسم بعد ذلك إلى ثلاثة أقسام: الأول للمفاوضات بين الوفد المشترك الأردنى الفلسطينى واسرآئيل حول مصير الأرض المحتلة (الضفة الغربية وغزة) والثانى لمفاوضات بين سوريا واسرائيل حول الجولان السورية المحتلة. والثالث لمفاوضات حول الحدود بين لبنان واسرآئيل. ويعود المؤتمر للانعقاد بعد ثلاثة أشهر للإستماع!! إلى تقارير حول ماجرى فى هذه المفاوضات جميعا.

وتردد فى أوساط الإدراة الأمريكية أن الطرف الذى يقاطع هذا المؤتمر سيتعرض لعقوبات أكيدة اذ يعرض موقفه على الأمم المتحدة باعتباره طرفا يرفض تنفيذ قرارات المنظمة الدولية.

وفى مجال الإختبار يعتقد خبراء الشر الأوسط الأمريكيين أن كلا من سوريا واسرائيل ستنتظر موقف الأخرى لتقرر إذا كانت تحضر المؤتمر أو لاتحضره ولهذا يخشى بعض هؤلاء الخبراء أن تعرض الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى نفسيهما لمأزق صريح اذا قررت سوريا واسرائيل فى وقت واحد، وبالإتفاق بينهما طبعا الغياب عن المؤتمر.

والمأزق هنا يرجع إلى أن القضية برمتها أصبحت فى النهاية متوقفة على.. سوريا واسرائيل ومواقفهما... باعتبار أن مواقف الأطراف الأخرى أصبحت «شبه مضمونة»(.....)

* كذلك بين الاحتمالات أن لا تقدم ادارة بوش على أى خطوة فى أى اتجاه بشأن الشرق الأوسط.. إما بانتظار اشتعال المنطقة بحرب جديدة- لها بوادر خطيرة بادية فى الحشود الأسرائيلية فى جنوب لبنان وفى التصريحات الرسمية الإسرائيلية ضد الدور السورى فى لبنان (خاصة بعد المعاهدة الآخيرة بينهما).. وذلك تطبيقا للقاعدة التى أرساها كيسنجر قبل حرب ١٩٧٣ وهى أنه لايمكن طرق حديد الشرق الأوسط إلا وهو ساخن. وإما بانتظار أن تأخذ مشكلة أو مشكلات آخرى اهتمام الرأى العام الأمريكى والعالمى بعيدا عن الشرق الأوسط... ويعود الشرق الأوسط بالتالى إلى سابق عهده، وليختفى فشل المحاولات الأمريكية فيه تحت أستار الدخان المتصاعدة من أى «أزمة أخرى دولية أو محلية».

وليس خافيا أن الأمريكيين غارقون فى همهم الإقتصادى إلى حد لابد أن يتراجع معه الشرق الأوسط عن أولوياتهم... وحتى عن اهتماماتهم.. خاصة وقد تبين أن حرب الخليج لم تأت معها بموجة الإنعاش الإقتصادى التى تخرج الولايات المتحدة من كآبة الانكماش الإقتصادى الحالى، كما وعدت ادارة بوش الأمريكيين.

* لكن الخطورة التى يبدو أنها اصبحت فى حكم المؤكدة تتمثل فى مشروع بوش للحد من الأسلحة غير التقليدية (أسلحة الدمار الشامل) فى الشرق الأوسط. (والجانب الظاهر من هذا المشروع يقضى بـ «تجميد» الترسانة النووية الإسرائيلية مقابل «تدمير» الترسانات الكيماوية والبيولوجية لدى الدول العربية بما فى ذلك امكانيات صنع هذه الأنواع من الأسلحة. الى الجوانب الخفية من المشروع- الذى لم يذع بتفصيلاته رسميا حتى كتابة هذا السطور- فتتعلق بما يعنيه «تجميد» الترسانة النووية الإسرائيلية... هل يعنى وقف اسرائيل عن إنتاج «مزيد» من الأسلحة النووية... أم يعنى تجميد قدرتها على استخدام مالديها فعلا منها؟ كما تتعلق بماإذا كان الحد من التسلح فى الشرق الأوسط سيمتد ليشمل الاسلحة- التقليدية... الأمر الذى تستبعده معظم الأوساط لأنه يحرم الولايات المتحدة (كما يحرم غيرها) من مصادر مالية هائلة تجنيها من تصدير الأسلحة- إلى دول الشرق الأوسط.

والحقيقة أن ادارة بوش لاتزال تخفى عن الرأى العام اذا كانت قد بحثت مشروعها هذا مع اسرائيل أثناء محادثات بيكر مع شامير. وتخفى بالتالى طبيعة رد اسرائيل عليها. لكن ثمة اجماعا- على الرغم من الغموض الذى يحيط بتفصيلات هذا المشروع - على أن اسرائيل ستمانعه بأقصى ما باستطاعتها.

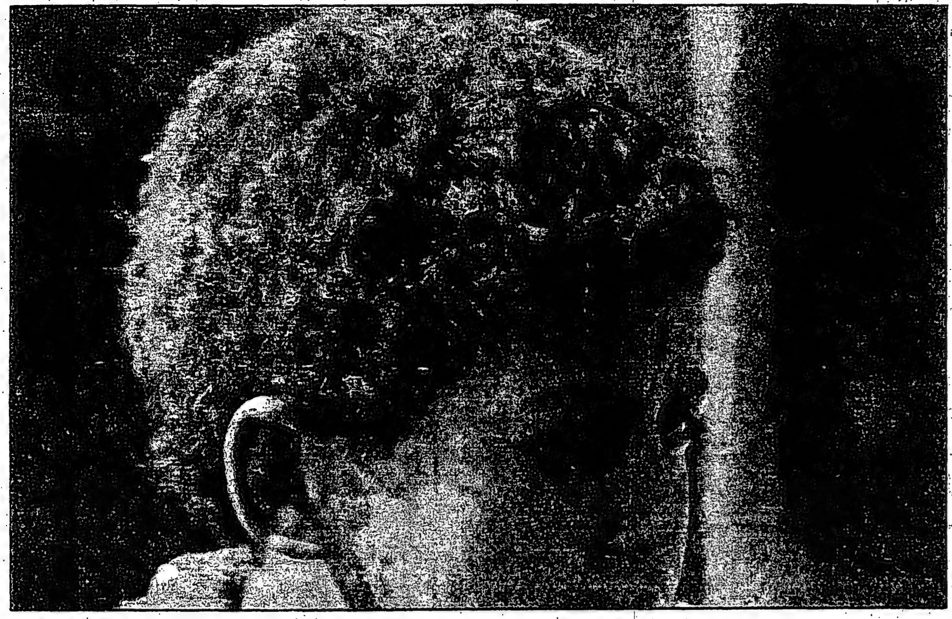
وتذهب بعض المصادر إلى أن مشروع بوش للحد من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط يمكن أن يصبح أكثر عوامل التفجير خطورة فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

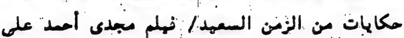
أما كيف يمكن أن يخدم هذا المشروع «جهود السلام» فى الشرق الأوسط فتبقى أكثر النقاط غموضا... فى وضع يتميز بأعلى درجة من السيولة وعدم التحدد، الا حينما يتعلق الأمر باحتمالات الحرب(.....)

بوش



فن





حكايات من الزمن السعيد/ فيلم مجدى أحمد على

سينما للحياة والنضال (٢)

أصداء من صرخات الصامتين

أحمد يوسف

بالقدر الذي عاشت فيه السينما الروائية في مصر، في الأغلب الأعم من الأفلام، حالة من الهروب الدائم من الواقع، أو الإلتفاف حوله بتقديم صورة زائفة له، فإن السينما التسجيلية كانت تشهد، عاماً بعد عام، محاولات تتسم بالجرأة في تصوير هذا الواقع وتحليله، وهي المحاولات التي دفعت ومازال تدفع بدماء شابة جديدة، في جسد صناعة السينما المصرية، وتحمل دائماً مزيداً من الأمل في أجيال سينمائية جديدة، تتمتع بوعى حاد وجاد، لقضايا الواقع والفن على السواء.

لذلك لم يكن غريباً أن يكشف حصاد السينما التسجيلية خلال عام ١٩٩٠، عن العديد من الأفلام المتميزة، التي قد تعاني أحياناً من فقدان تماسك (الشكل) الفني، لكنها تضع عيناً ناقدة فاحصة على الواقع، تسجل الحاضر بكل مرارته، وقد تنظر إلى الماضي بنوع من الحسرة، لكنها تبشر دائماً بمستقبل جديد.

وطن من عمال التراحيل:

يبدأ (حسام على) صنع فيلمه «سوق الرجالة» من خلال تسجيله لمأساة عودة عشرات العمال المصريين، في رحلة قاسية طويلة، بعد تصاعد أزمة الخليج. إنها مأساة الرجال الذين ذهبوا ليبيعوا عرقهم في أسواق العمل في لهيب الصحراء، دون أن يجدوا حماية حقيقية في رحلة الذهاب والإياب، وكأنهم يعيشون- في نهاية القرن العشرين- قصة عمال التراحيل، التي لم تعد كما كانت في الماضي تمثل طائفة من الفقراء، بل أصبحت تضم مجتمعاً كاملاً، ووطناً يحول أبناءه إلى بضائع رخيصة في «سوق الرجالة».

لذلك ينتهى حسام على بفكرة فيلمه إلى البحث عن هؤلاء الرجال، داخل الوطن وخارجه على السواء، وخلف تلك الواجهة الجميلة للقاهرة، التي تظهر مع اللقطات الأولى من الفيلم، في استعراض بانورامي للعمارات الشاهقة على ضفاف النيل، وهي تغتسل من ندى الفجر في الصباح الباكر، ليصدمك في اللقطات التالية بتلك الأيدي السمراء، الخشنة والمعروقه، التي تتجمع حول طبق صغير من الطعام الهزيل، فيما يشبه طقساً جماعياً يومياً، يمارسه الآلاف من الرجال، أصحاب الأجساد الممصوصة، والأرواح المكدودة، وإن نطقت أعينهم بالقدرة على صنع الحياة.

وفي سوق العمل يتجمع الرجال، في انتظار مقاولي الأنفار الذين يأتون بسياراتهم لالتقاطهم، فتتدافع المناكب والأيدي في سباق محموم، لاغتنام فرصة لا تأتي مرة أخرى، أو كما يقول مقاول الأنفار نفسه على شريط الصوت، (لو نفدتش، هاتستنى لبكرة).

ويلتقط صانع الفيلم الخيط ليتحدث مع العمال، الذين يحكى معظمهم عن النزوح من الريف إلى المدينة بحثاً عن العمل ولقمة العيش، ليعود الفيلم مرة أخرى إلى مقاول الأنفار الذي يكشف عن اقتطاعه لنصيبه الوافر من أجور العمال، كما يكشف عن أن تلك المهنة التي يبيع فيها الرجال قوة عملهم اليدوي قد اتسعت، لتشمل كثيراً من الفئات

والشرائح الإجتماعية، بعد أن كانت مقتصرة على (الصعايدة) فقط.
ومن لقطات طويلة لمواقع العمل تحت الشمس اللاهبة الحارقة تنتقل الكاميرا إلى حيث يسكن العمال، فى عزف ضيقة عارية إلا من أدواتهم وملابسهم الرثة، وإن لم تخل من مسحة بدائية من الفن، تلتقطها الكاميرا فى تلك الرسوم الساذجة والعبارات المكتوبة على الجدران، وتسمع على شريط الصوت شكاواهم من عدم انضوائهم تحت مظلة التأمينات، مما يعكس خوفاً عميقاً من الحاضر والمستقبل.
لكن للمأساة وجهها الآخر، الذى يتمثل فى عودة العمال من أسواق العمل فى البلاد العربية، ووقوفهم صفوفاً طويلة أمام المصارف، انتظاراً يدوم أياماً وشهوراً لتحويل مستحقاتهم، فتراهم يتدافعون مرة أخرى لاستلام أجورهم كما تدافعوا من قبل بحثاً عن فرصة العمل. وعن طريق استخدام عدسة ذات بعد بؤرى طويل، يستطيع مصور الفيلم البارع محمود عبد السميع أن يلتقط تلك اللحظة الرهيبة من المهانة التى يعيشها هؤلاء العمال، على أيدى رجال الشرطة، الذين لايجيدون غير استخدام لغة القسوة والضرب المبرح، بدعوى تنظيم الصفوف(!)، بينما تسمع على شريط الصوت، ومن خلال موسيقى انتصار عبد الفتاح، لحناً أسياناً حزيناً، يستلهم الموسيقى الشعبية المؤثرة بشجنها وايقاعاتها، والمعبرة عن حزن دفين فى وجدان هذا الشعب، عبر قرون ممتدة من ألوان القهر، السياسى والإجتماعى والإقتصادى على السواء.
إنه القهر الذى تعبر عنه اللقطة الأخيرة من الفيلم، التى تصور عاملاً عجوزاً يخلع جواربه الاسمنتية، ويجلس وسط أطفاله يتشاركون فى الطعام، يغمسون قطعاً من الخبز فى ماء الفول، وتركز الكاميرا على أحد أطفاله الصغار، يضحك للكاميرا، ويمد يده فى رجاء، لتظلم الشاشة، وتنزل عناوين الفيلم الأخيرة، بينما يتحول ضحك الطفل إلى العويل والبكاء.

عن أحلام الواقع وكوابيسه:

صورة أخرى للبناء الإجتماعى المهتز تراها فى أربع لوحات متداخلة متشابكة، يقدمها المخرج مجدي أحمد على فى فيلمه الأول «حكايات من الزمن السعيد»، الذى يبدو- بدءاً من عنوانه الأدبى الساخر- إنه يحمل قدراً كبيراً من الرؤية النقدية للمجتمع المصرى فى عصر الإنفتاح وتحرير الإقتصاد!! وهو مايتضح من خلال نزول عناوين الفيلم، عن ذلك الزمن السعيد، على لقطات للجانب البائس الفقير من القاهرة، مع صوت لأحد (الصنايعية) يشكو من المفهوم السائد الذى يصنعه الأعلام الرسمى عن طبقة الحرفيين، وكأنها تحمل وحدها مسئولية الخلل فى البناء الإجتماعى.
وعن هؤلاء الصنايعية سوف يحكي الفيلم حكاياته، لتكتشف أنهم- من خلال الإقتراب والتأمل- لايشكلون طبقة متجانسة، بل تراهم يجسدون، فى عالم مصغر، كل التناقضات الطبقية للمجتمع المصرى، ومن خلالهم سوف تفهم ذلك (الميكانيزم) الذى يصنع الإستغلال والحرمان، والاعتدال والتطرف، الأحلام والواقع المرير.
فى اللوحة الأولى (حكايات العمل) يقدم لك الفيلم صاحب ورشة سمكرة السيارات، الذى يحكى عن رحلته الطويلة فى الخليج ليوفر مالا، استطاع به أن يفتح الورشة. إن تفكير الرجل يبدو متسقا مع كونه صاحب العمل، الذى يستنزف فيه جهد العمال الصغار، فهو لايؤمن بضرورة التعليم لكى يعيش الانسان حياة أفضل (الحمد الله مارحتش مدرسة)، ويتحدث عن اعتقاده الراسخ بضرورة ضرب صبيان الورشة الصغار، حتى يتقنوا المهنة مثلما أتقنها هو فى صباه، ويشكو من تقلص (الشغل) فى الفترة الحالية، حيث (الموظف الصغير بيركن العربية ولايصلحهاش) ويقارن ذلك بالعمل الوفير والرخاء أيام السادات! ومن جانب آخر، تقدم اللوحة ذاتها وجهامناقضا، للشاب الصغير أشرف، الذى يحصل بالكاد، بعد عشر ساعات من العمل الشاق كل يوم، على مايسد رمقه. وتراه بسبب ضيق ذات اليد يميل إلى قضاء وقت راحته فى البحث فى أمور الدين، ليقفز بك الفيلم أربع سنوات كاملة، لترى الشاب ذاته وقد أصبح ملتحيا، يقرر بحسم أن (التليفزيون حرام)، وعندما يسأله المخرج وصانع الفيلم عن مبرر تلك الفتوى، لايجد إلا الاجابة الجاهزة الغامضة: (دا شرع الله وسنة رسول الله). ويعود الفيلم إلى صاحب العمل من جديد، يحاول المخرج أن يسألة عن السبب وراء تقلص العمل فى الفترة الأخيرة، فيجيب الرجل إجابة غامضة أخرى: (دى حاجة بقى بتاعة ربنا وبتاعة الرؤساء، ماأقدرش أتكلم فيها).
إن تلك المفاهيم المتخلفة السائدة تتأكد فى اللوحة الثانية (حكايات البيوت)، التى تدور عن الحياة الخاصة للصنايعية، والتى تعكس رؤيتهم لدور المرأة، حيث (الست خلقت عشان تقعد فى البيت). سوف تحاول اللوحة الثالثة (حكايات الفسحة) أن تسبر أغوار تلك المفاهيم السلبية، التى تبدو فى جوهرها انعكاسا لتناقض حاد يشمل المجتمع كله. إن الشاب الملتحى يتحدث بصرامة عن آرائه المتطرفة، التى تبدأ بأن (الأكل فى الشارع

حكايات من الزمن السعيد

سينما... للحياة والنضال

*

*

*

أصداء من صرخات الصامتين

مش سنة... الأكل عـــورة... والأكل مع النصارى حرام، وتنتهى» إلى المطالبة بتطبيق مايراه على أنه الشريعة الإسلامية. لكن الفيلم- ومن خلال الحوار الذكى والمباشر الذى يقيمه المخرج مع شخصياته- يكشف عن السبب الحقيقى وراء هذا التطرف، حين يعترف الشاب أنه لامكان لأمثاله من الفقراء، فى مجتمع لايتيح له تلبية حاجاته الإنسانية البسيطة، إلا الانسحاب وراء أسوار من الأفكار الغامضة، فتسمع الشاب وهو يتحدث عن أن بعض المشاهد فى الأفلام تثير غريزته الجنسية، ولأنه لايستطيع الزواج فإنه يمتنع عن التعامل مع تلك الأفلام، وربما امتنع عن التعامل مع العالم كله، ليلجأ إلى المساجد، يستمع بداخلها الى تفاصيل حياة النعيم فى العالم الآخر.

لكن (حكايات الفسحة) تتخذ بعدا أكثر عمقا، فى كشفها عن التناقض الإجتماعى، الذى تراه من خلال كاميرا طارق التلمسانى، فى لقطات تستعرض الكتب التى تفترش أرصفة القاهرة، وتجمع بين الكتب الجنسية واستطلاع الحظ، وكتب السحر والجان وعذاب القبر، كما تطوف الكاميرا بواجهات المحلات التى تعرض الملابس باهظة الثمن، و(أفيشات) الأفلام الصارخة بالجنس. إنه التناقض الذى يخلق شخصية المتطرف، كما يخلق شخصية المتثل، لترى الصنايعية الذين يقضون أوقات فراغهم فى التصعلك تارة، وتارة أخرى فى مشاهدة أفلام عادل أمام، التى يلخص أحدهم رأيه فيها: (أفلامه مالهاش أى معنى، لكن عادل إمام أستاذ، لو الفيلم بمليون جنيه الواحد يخشه، احنا حبينا عادل إمام عشان ابن بلد، مدردح وعشرى، حركاته احنا بنعملها قبل هو مايعملها..)، وكأنهم يبحثون فيه عن صورتهم على الشاشة.

(آخر الليل ثرثرة وأحلام)، ذلك هو عنوان اللوحة الأخيرة من الفيلم، ترى فيها شلة من الصنايعية يركبون سيارة متواضعة، يطوفون بالشوارع فى نزق، ويثرثرون بأحلام مجهضة عن امتلاك ورشة. لكنها الأحلام التى تنكسر دائما على صخرة الواقع الإجتماعى، الذى يجسد التفاوت الحاد، كمايصرخ به أحد الصامتين: (فيه ناس كتير فى البلد معاها فلوس: الناس اللى راكبة عربيات وحاطة بارفانات... لكن فيه ناس راكبة ميكروباص وريحتها جاز. وماعرفش الفرق بين الناس دى والناس دى إيه... زى مـــايكون احنا مش مصريين)!!

ذاكرة الوطن لن تضيع:

وكما انتهى فيلم «حكايات من الزمن السعيد» بصراخ الصامتين، بشكواهم من خلل البناء الإجتماعى، ينتهى فيلم «للذاكرة وقائع» لمخرجه سميح منسى بسطور من

للذاكرة وقائع
فيلم سميح
منسى



للذاكرة وقائع فيلم سميح منسي

شكاوى الفلاح الفصيح، لكنه هذه المرة صراخ أكثر مرارة، عن الوطن الذى خاض الحرب وراء الحرب ضد اسرائيل، ودفع ابناؤه ثمنا غاليا من دماء شهدائه، لينتهى اليوم وكأنه قد فقد ذاكرته. لكن الفيلم يؤكد أن تلك الذاكرة لن تضيع، فالوقائع لاتموت، ولن تموت، يبعثها مخرج الفيلم من خلال اختياره لشخصياته الثلاث الرئيسية: شيخ عجوز بدأ حياته بالتطوع فى الجيش عام ١٩٤٨، حين خاض حرب فلسطين، كما خاض من بعدها ثلاثة حروب دامية مع العدو، أما الشخصيتان الأخريان منهما امرأة فقدت زوجها الشهيد فى حرب ١٩٧٣، ورجل فقد ساقه خلال الحرب ذاتها.

ويختار الفيلم طريقا جديدا، يحاول أن يعبر به بين عالمى السينما الروائية والتسجيلية، عن طريق استخدام الراوى (الذى يقوم بدوره الممثل أحمد كمال) ،الذى تراه فى بداية الفيلم وحيدا فى غرفة ضيقة متواضعة، بين عشرات الكتب، يحاول أن يبحث بين سطورها عن مغزى الحرب المجيدة الطويلة التى خاضتها مصر ضد اسرائيل، وتراه يحدثنا عن الرجل العجوز عم عبد الحميد، لتنتقل الكاميرا إلى الرجل الذى يجتر ذكرياته عن البطولات التى قام بها الجندى المصرى، وإن حملت نهاية رحلة حياة الرجل العجوز مغزى مريرا، بعد أن تقاعد من الجيش، وأصبح يعمل جناينيا) ، تمضى أيامه بين تقليم الأشجار، والطواف فى سوق القرية وسط زحام البائعين والمشترين.

وفى لقطة طويلة، يعود الفيلم إلى الراوى فى غرفته، وهو يستمع إلى نشرة الأخبار، التى تتحدث عن ضرب اسرائيل المتواصل لمواقع فلسطينية، وتتحرك الكاميرا لتتجول فى طرقات المنزل، لتنتهى إلى غرفة مجاورة، تكتشف أن عم عبد الحميد نفسه يجلس على أرضها، يستمع- بكل المرارة والعجز- إلى نشرة الأخبار ذاتها. وعلى الرغم من أن تلك اللقطة التى تجمع بين الراوى والرجل العجوز فى مكان واحد قد لاتحمل أساسا واقعيا، فإنها تؤكد على العلاقة بين الراوى (وهو المشاهد نفسه) وشخصيات الفيلم، إنها العلاقة التى تضمنا جميعا فى خندق واحد، تجمعنا نفس المشاعر الوطنية، ونفس الأسى والحسرة على النهاية التى انتهت إليها رحلة الحياة والنضال.

وينتقل الفيلم إلى قصة المرأة التى استشهد زوجها خلال حرب ١٩٧٣، لتحكى ذكرياتها عن لقائهما الأول، ولحظات الوداع الأخير، بعدها ذهب ولم يعد، وإن ظلت صورته على الجدران، يمسح ابنه الذى أصبح اليوم شابا عنها التراب كل يوم.

وفى الجزء الأخير، يحكى لنا رجل فى منتصف العمر، عن تجربته كضابط للإحتياط فى حرب ١٩٧٣، فما يزال يذكر كل التفاصيل عن العمليات الفدائية التى قام بها مع زملائه وراء الثغرة، وعن صعوبة المعركة التى فقد فيها ساقة واستشهد فيها رفاقه، وهو مايستدعى إلى ذاكرته قائمة طويلة من أسماء أفراد عائلته الذين استشهدوا فى الحروب المتوالية.

وعلى لقطات لمدينة بورسعيد، حيث يقيم الرجل، تتصاعد الحسرة على المدينة التى كانت يوما مدينة مناضلة، وأصبحت اليوم سوقا لبيع البضائع الأجنبية الرديئة. ويعود بطلنا إلى الحديث عن تصوره أن الحرب مع اسرائيل كانت تحمل فى الماضى أملا حقيقيا فى أن يمضى الوطن إلى الأمام، حيث (معنى الوطن بيكون أوضح مابيكون لحظة الحرب) ، لكنه يرى اليوم قضية الوطن الحقيقية، وقد تراجعت عشرات السنين، ليبدو الرجل على الشاشة وهو يمضى بساقه الوحيدة على الشاطئ، وحيدا بين أطلال قديمة حزينة.

لكن الفيلم ينتهى بصرخة قوية، تذكرنا على الدوام أن وقائع الذاكرة لن تموت. فما يزال الرجل العجوز قادرا على الصعود إلى أعلى قمم النخيل ليجمع ثمار البلح، وماتزال المرأة تبكى حتى اليوم بدموعها على الشهيد، لكنها تتحدث عن رغبتها القوية فى التحاق ابنها بالجيش ليأخذ بثأر أبيه.

إن تلك النهاية تؤكد على قدرة السينما التسجيلية فى مصر على أن تكون دائما سلاحا قويا فى أيدى صناعها، بكل مايحملونه من الوعى بقضايا مجتمعهم ووطنهم، ومن خلال تلك النوعية من الأفلام تستطيع أن ترى وجها مختلفا للسينما المصرية، عندما تقرر أن تكون سينما للحياة والنضال.

لندن

يرقص مع الذئاب

رسالة حب إلى الماضى

فريدة النقاش

لابد أن تاريخ السينما العالمية سوف يتوقف طويلا أمام هذا الفيلم الذى حصل على عدة جوائز «أوسكار»، بالرغم من أن كبار المنتجين فى هوليود رفضوا تمويله، حتى أن منتجه ومخرجه والممثل الأول فيه **«كيفن كوستنر»** إستدان من أصدقائه وحصل بصعوبة على قروض كبيرة من عدة بنوك لينجز مغامرته الفريدة **«يرقص مع الذئاب»**، وينتج ويخرج ويمثل فيلما جديدا كلية عن الهنود الحمر، يستغرق عرضه ثلاث ساعات وعشر دقائق، ويشترط على الموزعين فى العقد المكتوب أن لايشطبوا مشهدا واحدا، وهو الشرط الذى أخاف بعضهم ورفضوا عرض الفيلم ثم عادوا نادمين بعد ذلك حين لقى الفيلم هذا النجاح غير المتوقع وحصل على عدة. أوسكارات فأسقطوا شروطهم حيث يجرى عرضه الآن فى ألف وثلاثمائة دار عرض أمريكية

تدور وقائع الفيلم فى زمن الحرب الأهلية الأمريكية. فى القرن الماضى حين طلب الضابط **«دونهار»** تعيينه فى قلعة حدودية مع كندا، حيث تعيش قبائل «السيوكى» الهندية، بعد أن وقع فى أزمة روحية عميقة إثر جرح كاد أن يفضى إلى قطع ساقه.

وهناك مع القبائل يبدأ حياة جديدة تماما حيث تنقلب الصورة التقليدية للرجل الأبيض الذى ينقل رسالة حضارة إلى الهنود فـ **«دونهار»** يتعلم لغتهم وتبهره حضارتهم بعد أن قضى فترة طويلة وحيدا وموضعاً للشك وهم يطلقون عليه إسما جديدا يكتسب معنى ودلالة كبيرة فى الفيلم... إن إسمه منَ الآن فصاعداً هو «يرقص مع الذئاب»، فتلك هى الحالة التى أمن له الهنود فيها، حين وجدوه وقد إستأنس ذئبا وأخذ يرقص معه، فتكاملت علاقته، تماما مثلما تكاملت علاقتهم هم مع الطبيعة والفيلم تصويرا وموسيقى ووقائع هو أنشودة حب طويلة لإنسجام الانسان مع الطبيعة وضد عدوانه عليها، وانصياعها له بالحب فقط وبالتناغم الكلى.

وتماما مثلما التقط موضوعه الذى يقلب رأسا على عقب صورة الهنود الحمر المتوحشين فى السينما الأمريكية التقليدية، التقط «كوستنر» ممثلة جديدة لتقوم أمامه بدور



كيفن كوستنر

البطولة هى **«مارى ماك دونيل»**، مدرسة لغة **«السيوكى»** التى جاء بها لتعلمه اللغة وتترجم له، ثم وهبها البطولة لتعلب بطبيعة غلابة دور الفتاة البيضاء التى إختطفها الهنود وهى صغيرة فى غارة من غارات البيض عليهم، فعاشت بينهم وبقيت لغتها الانجليزية ذكريات غافية وتزوجت ومات زوجها ووجدها **«دونهار»** فى حالة حداد ليتحابا فيما بعد.

كل شيئ جديد إذن... لكن هل كان بوسع **«كوستنر»** أن يغامر بنهاية سعيدة تجعل هذا الانسجام يبقى إلى الأبد، وتعقد لواء النصر لحضارة ولغة وبشر مسالمين يدافعون عن أنفسهم بالرماح، ويعقدون صداقة دائمة مع كل مفردات الطبيعة، وهم يطورون أدواتهم البدائية بالطبع كلا... لم يكن بوسع **«كوستنر»**. أن يفعل ذلك.. إذ يأتى الجنود المدججون بالأسلحة الحديثة ويطاردون القبيلة إلى حتفها وتعجز عن الدفاع عن نفسها ولانعرف مصير قصة الحب.

ويبقى الدمار على الشاشة شاهدا على حقيقة الرجل الأبيض «المتحضر» ولايسع أى مشاهد إلا أن يسأل نفسه سؤالا واضحا..

- أى الفريقين يمثل حضارة الإنسان حقا؟

يجيب كوستنر فى حديث صحفى له عن دوافعه لصنع هذا الفيلم المغامرة وذلك قبل أن يحصل على الأوسكار:

«لقد أردت النظر بطريقة رومانسية إلى مرحلة مرعبة فى تاريخ بلادى، لأننا دمرنا ثقافة وشعبا كى نصل إلى أهدافنا ونروى عطشا لايرتوى للتوسع هذا الفيلم رسالة حب أوجهها إلى الماضى...»

بعد **«يرقص مع الذئاب»** لن يستطيع أى مخرج أمريكى أن ينظر إلى الهنود الحمر الذين دمرتهم أمريكا بنفس الطريقة التقليدية... أى باعتبارهم همجا ومتوحشين... لأن **«كوستنر»** قدم شيئا جديدا يستحيل على الآخرين تجاهل الرسالة الجمالية والفكرية التى يحملها والتى تنطوى على إدانة أخلاقية شاملة لكل إستعمار.

مسلسل الوسية
وقصة التحدى المكتوب ع الجبين

* إذا كان القدر هو التحدى المجهول (فى رواية أخرى، المعلوم) الذى يواجهه الكثيرين كالعقبة التى تحدد مصائرهم، فإن هذا الرجل صنع قدره بنفسه متحدياً كل نوعيات التعسف والإضطهاد والعنف منذ الطفولة، وليصنع من حياته مسيرة كفاح رائعة، ليست فريدة أو أسطورية لأن من المؤكد أن لها مثيلاً، بلا مثائل عديدة، ولكنها مضيئة بما يكفى لتضيىء للآخرين، وخالدة لأنه خلد من خلالها كل الشرفاء والضعفاء فى الأرض بتخليده لنفسه لأننا فى بلادنا العربية نسينا الشرفاء المكافحين فى غمرة انشغالنا بصنع التماثيل لقوادنا وحكامنا وكبرائنا.

ومن ناحية أخرى، فإن قصة حياة الشاب خليل بطل المسلسل التليفزيونى (الوسية) تقدم للمرة الأولى فى تاريخ الدراما التليفزونية العربية دراما (الترجمة أو السيرة الذاتية) من خلال النص الأدبى لصاحبها ثم حضوره تحويلها إلى نص مرئى وإشرافه اللصيق بالعمل حتى خرج للملايين وهو مافعله د. **خليل حسن خليل**، مؤلف الرواية التى تحولت إلى عمل درامى اوسع انتشاراً على يد كاتبة سيناريو جديدة هى **يسر السيوى** فى عام ١٩٨٤، وهو عام صدور الرواية ذاتها، ولكنها عجزت عن الخروج بعملها إلى دائرة التنفيذ، هى والمؤلف، إلى أن تحمس لها المخرج اسماعيل عبد الحافظ بعد ثلاثة اعوام، وبعد ثلاثة أخرى بدأ تنفيذها لتعرض فى أبريل من العام السابع لصدورها على شاشة التليفزيون المصرى، وبرغم هذا التعطيل فإنها بالقياس إلى غيرها قد تعد رواية محظوظة، حيث لايتاح لمثلها بسهولة النفاذ إلى الشاشة الصغيرة لأسباب عديدة أولها أن مؤلفها مجهول لدى المسئولين عن الجهاز الحريصين على شراء قصص اعمالهم من دائرة مغلقة لبعض الأسماء (احسان عبد القدوس- نجيب محفوظ- ثروت أباظة) وماعدا هؤلاء استثناءات بلا رؤية محددة

ماجدة موريس

لواقع الأدب المصرى وأجياله، وثانيها أنها- أى رواية الوسية- تدور فى اجواء حزن وكآبة وهو ماتصدر (التوجيهات الإعلامية) بتجنبه من وقت لآخر، وبين توجيه وآخر تتواجد فترة من الزمن تستطيع الأعمال غير المتفائلة المرور منها وهو ماحدث مع هذا العمل الذى أعقب عرضه تعليمات محددة للمسؤولين عن السياسات الإعلامية (الوزير ورئيس اتحاد الأذاعة والتليفزيون بأشاعة روح المرح والتفاؤل فيما يقدم من أعمال درامية على الشاشة الصغيرة، وبشكل قاطع جعل المسؤولين التنفيذيين يضعون مسلسلا استعراضيا بطولة نيللى اسمه (حبيبى الذى لاعرفه) فى اليوم التالى مباشرة لأنتهاء (فوازير رمضان) التى قدمتها نفس النجمة على مدى ٣٠ يوماً كاملة...

* وربما تكون ضرائب الأسعار الجديدة، قد صادفت نفس وقت صدور تعليمات (إشاعة المرح والتفاؤل عند المشاهد)، لكنها على ما يبدو أن لم تكن مقصودة بعد نهاية أحداث الوسية فإنها ساهمت فى امتداد الحزن من الشاشة لخارجها وهو ما دعا لتغيير (السياسات الإعلامية) سريعاً حتى يتغلب الناس على (أحزان الأسعار الجديدة) بمرطبات درامية، ولكن هيهات، فهذه أيضاً مشكلة فكتابتها وتنفيذها واخراجها، أصعب ألف مرة فى ظروف المناخة العامة.

* تعيد (الوسية) المشاهد إلى عالم لم تعد الشاشة الصغيرة ترتادة كثيرا هو عالم الإقطاع والقهر الذى وقع على الفلاح المصرى من- الحكام والطبقات العليا فى العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، ولكن مصدر الظلم هنا لم يكن الباشوات الاتراك والمصريون وإنما الأجانب اليونانيون والأروام وغيرهم أصحاب الوسايا. وقد كان هذا الجانب شبه مجهول لدى المشاهد المصرى المعتمد على ثقافة التليفزيون إلى أن رأى حياة الفتى خليل فى وسية الخواجا تاكى فمن هو خليل هذا؟

* فى عام ١٩٢٤ ولد الطفل خليل حسن خليل بقرية الرباعى مركز كفر صقر بمحافظة الشرقية لأب من عائلة كريمة، كان عمدة محبوبا لصلاحه وكرمه ثم فقد أرضه على يد خواجا يونانى تاجر قطن توصل بالتحايل إلى نزع ملكية الأب وبالتالى عاد معدماً ثم قضى سنوات فى السجن لتبديده بعض الحبوب «المرهونه» بمنزله فى نفس الوقت الذى تم فيه



فصل إبنه النابغة التلميذ خليل من آخر سنوات التعليم الإبتدائى بسبب المصاريف المدرسية، رغم أن المجانية كانت من حقة لأنه الأول دائماً لكن الناظر طرده من موقع طبقى بغيض. بعدها اضطر الفتى إلى العمل أجيراً فى وسية الخواجا التى ضمت أرض أبيه وأراضى الآخرين من الصباح للمساء مقابل قرش واحد يحول به امه واخواته الأربعة حتى خرج الأب من السجن لينضم إلى الاجراء هو الآخر.. وظل الفتى سنوات يعمل بيده حتى اكتشف الخواجة ذكاءه وثقافته فأوكل إليه الأعمال الإدارية والحسابية للوسية، وبنفس الاجر، غير أن رياح الثورة والتمرد كانت قد تمكنت منه، ليس بسبب هذه العبودية، وإنما من أجل استكانة مواطنيه لها وخضوعهم للخواجة وتفريغهم هومهم، فى بعضهم البعض، ولكن نفوسهم المعذبة تستجيب لتحريضه لهم على المطالبة بباقى أجورهم التى ينهبها الخواجا فتكون المأساه مضاعفة حيث تأتى قوات الداخلية لتناصر الخواجا ضدهم وتعذب بعضهم مما جعل الفتى يفر للقاهرة من هذا الظلم، وهناك تطوع فى الجيش ليجد مكاناً ولقمة وليبرز أيضاً وليصبح عقله اليقظ وكرامته سبباً فى تجديد متاعبة فينقل من مدرب للجنود الجدد بعد تفوقه فى مدرسة الجيش إلى مراسلة «للقائد وهى مهمة كان يبغضها لإهدارها لكرامة الجندى (مازالت مستمرة)، ويتقلب خليل بين شطئان التفوق والمتاعب والفقر والحلم وأزمات الوطن على يد الإنجليز المحتلين والملك وحاشيته وقد وضع أمامه التعليم كبوصلة تهديه عند الشدائد، وظل هكذا حتى تخرج وهو صف ضابط فى كلية الحقوق بأعلى تقدير عام ١٩٢٩ واعتقد ان متاعبه قد انتهت بعد المؤتمر الصحفى لوزير الحربية يومها والذى أعلن فيه إعجابه به كجندى نموذج ومساعدته له مستقبلا، لكن الرعد كان قد ذاب مع صباح اليوم التالى عندما ذهب يطلب تعينه فى وظائف النيابة والقضاء الخالية فإذا بحائط مغلق أسمه الطبقية أمامه، فهذه «وظائف أولاد الأصـول.. وذوى المكانة الإجتماعية» ووسط ظلام الإحباط، جاءه شعاع ممثلا فى د. طه حسين، وزير المعارف وقتئذ الذى وعده بالحصول على البعثة إلى انجلترا، مادام يستحقها، ووفى بوعده وسافر الفتى ليحصل على الدكتوراه وليصبح بعدها أحد خبراء التنمية والتخطيط للأمم المتحدة ثم مديرا لإدارة الشئون الإقتصادية بالجامعة العربية حتى ١٩٨٣ والآن استاذا غير متفرغ للإقتصاد بجامعات مصر. وقد كتب د. خليل قصته أثناء عمله بداكار عام ١٩٨٢ كخبير دولى ونشرها عام ١٩٨٤ وأختيرت لتكون أفضل رواية عربية لهذا العام، وبعد هذا التاريخ كتب الجزء الثانى بعنوان (الوارثون) عن الحياة فى مصر بعد ثورة ١٩٥٢ وحتى وفاة عبد الناصر، فى محاولة للإجابة على سؤال هو (هل تغير المجتمع المصرى بعد الثورة تغيرا حقيقياً انتهت معه عصور الوسايا؟، أما الجزء الثالث وعنوانه (السلطة) فلم يصدر بعد يتناول فترة حكم السادات والتحول الإجتماعى بعد الانفتاح الذى أثر على قدرات ملايين المصريين.

الأحزان.. وحيوية شعب

*لأن هذا الحديث عن صاحب الرواية هو حديث عن صلب الحلقات التليفزيونية نفسها حتى وصل بطلها إلى بر الأمان «لأول مرة فى حياته على يد د. طه حسين فى نهاية الأربعينات وحيث تتوقف أحداث (الوسية) بمشهد مؤثر لأفراح القرية كلها وأشواقها المتدفقة بعد طول حرمان احتفالاً بأول نفر «منها يكسر حاجز القدر» و«المكتوب» ويقطف ثمرة جهده. وقد نجحت معدة الحلقات يسر السيوى فى الحفاظ على الملامح الأساسية للدراما التى تؤكد على مبدأ ثنائية الكفاح والقهر وتنويعاتها بين الفرد والمجموع) طوال مسيرة البطل منذ الطفولة، وجاء تفسير المخرج اسماعيل عبد الحافظ للنص الدرامى ليؤكد وعيه الكبير بقضايا الأرض والفلاح والصراع الطبقى، وهو الوعى الذى كشف عنه مبكراً منذ اعماله الأولى للتليفزيون، والذى يجيد تصويره وتقديمه بدون الإنزلاق فى حالات التزييف أو «غش الوعى»، وتلك منزلقات يقع فيها عادة مخرجون كبار لكن بعيدين عن الوعى بقضايا مصر الكبرى، ومن الغريب، أن تزييف الوعى هنا قد يصل إلى مدى آخر هو الاعتقاد بأن ما قدمه المسلسل فيه الكثير من المبالغة والميلودرامية وهو ماوقع فيه عدد- من الكتاب والمثقفين ولكن المشكلة هى أن هؤلاء أنفسهم أصبحوا لايريدون المزيد من «وجع القلب» حتى لو كان حزناً نبيلاً خلاقاً كحزن الفقراء من أهل (الوسية)، وهو حزن دافع للتقدم وليس للتأخر يضع يده بوضوح على مفاتيح التخلف، التى وإن تجددت أشكالها اليوم، إلا أنها مازالت تعمل على قهر الأغلبية من الشرفاء الباحثين عن الحق والعدل فى مجتمعنا، فإذا كان الخواجا «تاكى» هو الذى فرض علاقات القهر فى الماضى قد رحل، فمازالت علاقات القهر قائمة فى البنيان الإقتصادى حتى اليوم تدفع الفلاح إلى الخروج بحثاً عن عمل فى الخليج أو العراق أو أى أرض يطأها، ومهما قيل عن اختلاف «درجة» الشقاء بين الماضى والحاضر إلا أن المعنى يظل واضحاً حتى اليوم وهو أفتقاد أهل الوسية للأمان الإقتصادى، وكذلك الأمن السياسى والإجتماعى الذى افتقده الناس ومازال قائماً فى أشكال عديدة فى ممارسات أجهزة البوليس والحكومة، ومازالت التجاوزات ضد البسطاء تشكل العمود الفقرى لشكاوى المصريين المرة.

وعلى مستوى آخر، فإذا كانت مجانية التعليم قد أصبحت امرا واقعاً بعد ثورة يوليو فإن احفاد د. خليل يعانون اليوم من الباب الخلفى للمجانية أى الدروس الخصوصية الإجبارية التى تقلل ابواب التكافؤ، ومع هذه الجراح التى فتحها المسلسل يثبت أنها لم تلتئم تماما فى الحاضر، فإنه قد قدم لنا تأكيدا على حتمية.. الكفاح من خلال السلبيات، لندرك فى النهاية أن حركة الصراع السياسى والإجتماعى فى مصر تمتلىء بالصفحات التى لم يكشف عنها بعد كما أن سجلات الثوار والمتمردين مليئة بأبطال مغمورين مثل هؤلاء الذين سحلهم تحالف «تاكى» مع السلطة فى المسلسل، وأن تلك التغييرات التى اسفرت عنها هذه الحركة بل الحركات هنا وهناك لو لم تحدث تغييرات واسعة بمقياس مسيرة الأمم المتقدمة إلا أنها نذير حيوية شعب ورغبته فى التغيير وهو ما بدا فى الحلقات الأخيرة من المسلسل التى استعرضت تركيبة الجيش المصرى القديمة وكيف كان للضباط الأتراك فيه نفوذ حاسم اعتمادا على أصول العائلة المالكة، وكيف نقل أحد الضباط المصرين عقاباً له على اختلاقة مع أحد (الاومباشية) مما اعتبر تحدياً لطبقة الضباط (النبلاء) وهو تحد خاضه الفتى خليل أو فرض عليه فرضاً أثناء محاولته للتقدم، وفى كل مرة كان يهزم بسلاح الضبط والربط العسكرى أى النقل.. بلا كلمة احتجاج واحدة.

المؤسسة العسكرية لأول مرة

ومن الغريب أن العلاقات داخل القوات المسلحة وبين أفرادها، بالرغم من حدوثها فى الماضى إلا أنها تقدم على شاشة التليفزيون المصرى لأول مرة منذ أنشائه عام ١٩٦٠، وبعد تاريخ حافل من الأعمال الدرامية، وقد كانت هذه الاجزاء من أهم الاجزاء التى تعرض



لها المسلسل ضمن ما تعرض لأنها جددت أسئلة كثيرة فى الصدور حول دور القوات المسلحة وتنظيماته المحاطة بالسرية دائماً، وحول ممارساته وكشفت عن أزمة معرفية تخفى قطاعاً هاماً فى حياه بلد تعرض لحروب عديدة متقاربة فى تاريخه الحديث، ولقد جاء تعرض المسلسل لحدث هام مثل حرب فلسطين باهتا بالقياس لتعرضه للاوضاع داخل الجيش ومن خلال مشهد للاومباشى خليل يعانى من إحباط هائل بسبب الأسلحة الفاسدة.

ومن ناحية جديدة، فإن خليل، ربما يصبح هو البطل الدرامى الوحيد بين ابطال الدراما التليفزيونية والسينمائية العربية الذي ينحدر من أصول كادحة ويتحمل (عناء الأغلبية) بدون قفزات درامية ترفيهية تخفف من وطأة معاناته، وإذا كان الوسية هو مسلسل عن وجه من الكفاح الشعبى، فإن رحلة خليل من القاع إلى القمة هى نموذج للكفاح الفردى ضد عناصر الضياع والسحق العمومية عبرها من الوسية الأولى فى القرية إلى (وسايا) عديدة قابلها فى طريقه فى العاصمة وكلها تنويعات على وسية اكبر كان الملك صاحبها شخصيا فى ذلك الوقت، وهو مايضيف اطيافاً من المرارة على المشهد الكبير لمنى الفرح بحصول الشاب على حقة فى المشهد النهائى وفرحة قريته العارمة به، فهل، حقا، هناك معنى «للفرح» بخلاص «فرد» وسط بقاء الأغلبية فى القاع؟ ولعل الرد هو أن فرحة هؤلاء أنفسهم هى ابلغ تعبير عن نفاذ شعاع ما من خلال عتق أحدهم من الفقر والجهل والمرض.

بقيت كلمة حول اختيارات الممثلين المعبرين عن هذا العمل، فقد حقق الممثل الصاعد أحمد عبد العزيز نجاحاً نادراً فى التعبير عن روح ورؤية د. خليل وقبله الطفل أحمد عزت لمدة ثلاث حلقات، وطوال ١٩ حلقة قدم أحمد عبد العزيز أداءً رصينا من الداخل يعكس فهمه بل حبه للشخصية وتمكنها منه، كذلك جسد عبد الرحمن أبو زهرة دور الشيخ سالم شيخ خفراء الوسية بنفسيته المعقدة المداهنة للأسياد بوعى تام ومقدرة عالية وبنفس الوعى قدم حمدى أحمد دورة كفلاح ينتقم من الخواجا بتحليل الظلم والسرقة وخداع النفس، وبنفس هذا الوعى قدمت محسنة توفيق والمرسى أبو العباس وسناء يونس ادواراً هامة فى حياة البطل أما محمد الدفراوى فبرغم أدائه الطبيعى فى دور «حسن» والد خليل إلا أنه كان غير مقنع بتكوينه الجسمانى والشكلى لأن يكون معدما، وأجيرا وملطشة للزمان. أما مفاجأة الوسية فقد كانت الممثل محمود حميدة، الصاعد سريعاً إلى «النجومية» فى السينما وليس التليفزيون، وقد ادى دور الخواجا «تاكى» بأسلوب مختلف تماما عن خواجات السينما والمسرح المصرى وبشكل يعكس ثقافة واحساساً عميقاً بالقضية كلها بينما عجزت چالا فهمى عن الالتقاء مع دورها كراقصة يونانية معتزله. وتمسك اسماعيل عبد الحافظ بالمنهج الواقعى الصارم فى إخراجه للوسية حتى فى التصوير، والإضاءة اللذين ساهما مع ديكور سيد أنور فى تجسيد بعدا هام للدراما، ومع ذلك، ومع ابتعاد المخرج عن استخدام لقطات الزوم المكبرة بكثرة، وابتعاده عن عصبية انتقالاته سواء داخل اللقطة الواحدة أو بين اللقطات، بسبب حماسه لاستمرارية تدفق الإيقاع فلم يضر هذا المسلسل وإنما كان اكثر لياقة لموضوعه وأحداثه، وأكثر بساطة فى التعبير عن عالم البسطاء..



عصام الدين حفنى ناصف
رجل يتحدى الجميع

د. رفعت السعيد

... الحقيقة ان عصام الدين حفنى ناصف كان يتفجر تحدياً لكل ماهو حوله... تحدى الاحتلال والقصر والزعامات والسلطة.. وتحدى نفسه.. حتى استطاع أن يقتادها قسراً الى حيث مالم تكن تريد ، وأن يقف بها مواقف لم تكن تقبلها من قبل.

رجل خاض بثوريه دائمة معركة ضد كل رموز المجتمع.. وتحدى الجميع ، حتى نفسه.

عصام الدين حفنى ناصف.

إبن الشاعر الوطنى المعروف حفنى ناصف وأحد قادة الفكر المصرى الحديث. طه حسين يقدم ديوانه قائلا انه تلميذه ويقول انه «شهد نهوض الصفوة المصرية لمقاومة الاحتلال فأخذ معها فيما أخذت فيه، ثم شهد اليقظة العقلية لمصر فكان من دعاتها والجادين فى إذكاء نارها من أمثال محمد عبده، ومصطفى كامل، وقاسم أمين وسعد زغلول» (ديوان حفنى ناصف.. قدم له تلميذه د. طه حسين).

وهو شقيق باحثة الباديه ملك حفنى ناصف... واخوه مجد الدين كان واحدا من قادة الطلبه المصرين إبان ثوره ١٩١٩.

ورحلة التحدى طويله.. انها مدى الحياه كلها.

* منذ البداية إنضم الى الحزب الوطنى.
* وفى ١٤-١٢-١٩١٩ «حكم عليه حضوريا بالحبس ثمانية أشهر واعدام المضبوطات لاشتراكه فى طبع منشورات تحرض على كراهية الحكومة وبغضها والازدراء بها»
* وفى عام ١٩٢٤ قدم للمحاكمة بتهمتين الأولى العيب فى الذات الملكية فى مقال نشره فى مجلة «حريه الشرق» الصادره فى برلين

والثانية انه «حبذ أمراً من الأمور التى تعد جناية، بأن حبذ جنايه قتل المرحوم بطرس غالى باشا.. بأن شهر وحمل فى عروة سترته فى الطريق العام صورة ابراهيم الوردانى الذى إرتكب الجناية المذكوره»

(اللواء-٢١-١٢-١٩٢٤)

واذا كان تحدى الحكومة أمراً مألوفاً او ممكناً لشاب يتفجر ثورية، فهل يمكن ان يصل التحدى الى القصر الملكى.. والى الملك نفسه فعندما اختار الملك «فؤاد» حرف الفاء واتخذه بدايه لأسماء بناته وابنه.. واعتبر الكثير من الكتاب الفاء حرفا كريما كتب عصام مقالا جاء فيه «حرف الفاء ما أدراك ماحرف الفاء... هو ذلك الحرف الشريف الذى ماورد فى مقدمة كلمة من الكلمات الا وكانت الكلمه إسماً لشيئ مهاب محبوب.. ويمكننا ان نتبين أهمية حرف الفاء إذا وقع فى الابتداء... من أن الفيل ملك الحيوان، والفستق ملك الياميش والفل ملك الزهور... والفت ملك الطعام»

(الفجر-٢٠-٥-١٩٢٦)

... ويسجن عصام ناصف مرة آخرى..

لكننا نسرع الخطى هكذا متخطين مرحلة من أهم مراحل نضاله ونضجه.

سافر عصام الدين وأخيه مجد الدين لأستكمال دراستهما فى أوروبا وهناك خاضا معركة تنظيم الطلبه المصرين لحشدهم فى معركة الاستقلال.. وكان عصام سكرتيرا لجمعية الطلبه المصرين فى برلين وأخوه سكرتيرا لفرع باريس.. وبدأ الاحتكاك باليسار الاوروبى الجهة الوحيدة التى قدمت عطفها وتأييدها للقضية المصرية.

وتقف جمعية الطلبة فى موقع الوطنية المتطرفة.. وتصطدم بسعد زغلول، ويتواضع سعد زغلول- وكان لايعرف التواضع حتى مع آقرانه من الباشوات- ليلتقى مع ممثلى جمعية الطلبة ويصطدم الطلاب بالزعيم.. لكن أكثرهم تحديا كان عصام الدين الذى صاح فى وجه الزعيم المهيب «أننا نسحب منك الثقة» ويغضب سعد منتفضا «أنا وكيل الامة ولست وكيل جمعية من الطلبه»

ويأمر سعد بايقاف الدعم المالى للجمعيه ليضغط عليها ، فيسرع عصام الدين الى مصر ليجمع تبرعات من المواطنين وليسعى لتأسيس فرع للجمعية بمصر. ويبدو أن الأمر كان جديا ، بحيث اقلق سعداً وهو فى اوربا فأرسل رسالة بالحبر السرى الى عبد الرحمن فهمى يقول فيها: «يظهر ان مسألة الجمعية المصرية قد اتسمت أخيرا لعطف البلاد عليهم ومساعدتهم بالاموال وايجاد لجنه لهم فى مصر... وظاهر ان مثل هذه التصرفات لاتتفق مع وحدة العمل ووحدة الوجهة فانهم مهما كان شعورهم عظيما فإنهم يقعون فى الاغلاط ولايؤمن عليهم من غير إشراف الوفد» (د. محمد انيس- دراسات فى وثائق ثوره ١٩١٩-ص٢٥٢).

....الطالب يتحدى الزعيم.

لكنه يسرع فيتحدى نفسه...

كان عضوا فى الحزب الوطنى.. وتحدى سعدا بهذه الصفه. لكنه إذ يتلامس مع قوى اليسار فى اوربا يترك الحزب الوطنى... يسأله وكيل النيابه المحقق فى أحد القضايا «لماذا تركت الحزب الوطنى؟» ويجيب بإيجاز شامل وموجع «لأنهم لخبطوا»

ويمعن الفتى فى تحدى نفسه ففى عام ١٩٢١ كان يعارض فى تأسيس الحزب الاشتراكى المصرى، وكتب قائلا «ان بلدا كمصر تقف دائما موقف المصارعه لعدوها السياسى يجب أن تستجمع كل قواها لدفعه عنها، وبعد ذلك تتفرغ لبحث النظم الاجتماعية».

(الاهرام ١٦-٩-١٩٢١)

ثم لايلبث هو ان يخوض معركة العمل الاشتراكى عندما اكتشف تلاحم القضية الوطنية بالقضية الاجتماعية. لكن عصام ناصف يصل الى الاشتراكية عبر طريق طويل فبدأ باصدار كتاب «النشوء والارتقاء» مبشرا بنظرية داروين.. ولعله قلد فى ذلك شبلى شميل وسلامة موسى..

وزحف في محطة الادب ليترجم في ١٩٢٦ قصه «النور يضيء في الظلام» لتولستوى، وقصة «الزوج الابدى» لديستوفسكى... ثم لايلبث ان يهطل على المجتمع بوابل من الكتابات الاشتراكية..

٢٣ كتابا وعديدا من المجلات ومئات المقالات كرسها للدعوه الاشتراكيه.. سجن بسببها، وفتش بيته عشرات المرات وابعد عن وظيفته كمدرس.. لكنه لم يتوقف عن دفاعه عن الاشتراكيه... والماركسية أضطهد.

كي يسكت، لكن احداً لم يستطع إسكاته. سجنوه، طاردوه، صادروا كتبه، فصلوه من عمله، لكنه استمر... قادراً على تحدى قضاته.

امام المحقق يقف شامخاً بصوره تثير الفزع في قلب خصومه.

ولنقرأ معا أسطرا من ملف التحقيق معه في قضية إصداره كتاب «التجديد الاجتماعي» (١٩٣١)

«س: هل أنت ناشر كتاب التجديد الاجتماعي؟

ج - نعم وقد طبعت منه ١٥٠٠ نسخه بيع معظمها.

س: تشير في كتابك الى «اناس لاينظرون الى الفلاح الا باعتباره ثورا.. فمن هم هؤلاء؟

ج - هم طائفة كبيره من اصحاب الاطيان والمصانع.

س: تشير في كتابك الى «الاموال التي تصرف في إسراف سخيف، وتكفي لتحسين حال الفلاح الى حدما.. فماذا تقصد؟

ج - أقصد مثلا الاموال التي تنفق على الزينه في أعياد جلاله الملك، والتي لايستفيد منها غير أصحاب محلات الكهرباء الاجانب وغير ذلك حاجات كثيره... فالبرنس يوسف كمال مثلا عنده ٤٠ كلبا للصيد يذبح لها خرفان مخصوصه بينما الفلاحون في أرضه لا يأكلون غير المش، وهو وغيره يحجزون على أملاك الفلاحين إذا خسرت الزراعه

س: من هم الذين يأبون على الفلاح قسطه من القوت؟

ج - كل اللى شايفينه وسايبينه «يرن».

س: ماذا تقصد بعباره «سحقا لها وتعساً»؟

ج - أقصد مدينتنا الحاليه..

س: ماذا تقصد بعباره «كل من يعمل على قدر مايعمل»؟

ج - الفلاح يشتغل طوال السنه ومفيش معنى ان يأكل المش، وصاحب الارض يبعثر الفلوس، بل يجب ان توزع الايرادات على صاحب الارض والفلاح بنسبه عادله..»

س: قلت في كتابك «ان الفلاح يزرع فيجب ان يحصد، الفلاح هو المنتج فيجب ان يكون هو المتمتع» فماذا تقصد بهذه العباره..؟

ج - اقصد المعنى الحرفي

س: ماذا تقصد بالضبط؟

ج - أقصد ان الفلاح في حاله سيئه، وانهم مش عايزين يعطوا له حقوقه..

س: من هم؟

ج - الملوك والاغنياء والحكومه..»

(ملف القضية رقم ٣٤٤ كلى سنه ١٩٣١- محكمه جنايات الاسكندريه)

نحن أمام اشتراكي جاهز للقتال دفاعا عن فكرته...

وتنهال كتبه...

التجديد الاجتماعي (١٩٣١)- حركة العمال والاشتراكية الديمقراطية (١٩٣٣)- المسألة الاشتراكية (١٩٣٣)- مبادئ الاشتراكيه (١٩٣٣) موسكو -برلين-لندن- لماذا تمنى الرأسمالية الحرب (١٩٤٥)- الاتحاد السوفيتي- سيرة لينين..

ومجلات عديده روح العصر- شبرا- الشعاع- المصريه- الفجر الجديد صندوق الدنيا- مئات المقالات في عشرات المجلات...

فالقلم لم يتوقف دفاعا عن الاشتراكية...

لكنه كان اشتراكيا يعمل عقله.. ولهذا وبرغم حماسه الفائق للماركسية فقد انتقد ستالين كثيرا مؤكدا اهمية الديمقراطية ولكن ماان التهبت نيران الحرب العالمية الثانيه وخاض الاتحاد السوفيتي الحرب حتى كف عن اى إنتقاد... فالوطن الاشتراكي مهدد بجحافل النازيه.. وركز هجومه على الفاشيه وخطرها...

عصام الدين حفني ناصف

..ولم يكن عصام مجرد كاتب ثوري، بل خاض ايضا معركة بناء حزب اشتراكي. لكنه افرط في التفاؤل فتصور امكانيه التحايل وتأسيس حزب علني لايعلن ماركسيته صراحه في عام ١٩٢٧ اسس اللجنة التحضيرية للحزب الاشتراكي المصري»

(كواكب الشرق- ٨-١-١٩٢٧)

وفي ٤ يونيو ١٩٣٠ اصدر برنامجا بعنوان «برنامج حزب العمال والفلاحين» ويقبض عليه ويقدم للمحاكمه..

وفي ٣٠ ابريل ١٩٣٢ اصدر بيانا بمناسبه عيد اول مايو موقعا باسم «الكتلة الاشتراكية» وسجل في أعلى المنشور عباره «ياعمال العالم اتحدوا- كارل ماركس» ومن جديد يقبض عليه وتصدر الصحف بعناوين ضخمة «ضبط منشور اشتراكي» (الوادى -٣٠-٤-١٩٣٢)

واذ يطارد في كل خطوه، يقوم بحركه التفاف اخرى، فيخترق «حزب العمال» الذى ترأسه النبيل عباس حليم.. ويحاول ان يتحول به الى حزب عمال حقيقي، والنبيل يقاومه ويقول له صراحه «عصام لاتنس انني نبيل»

ويفزع النبيل ويفزع معه الجميع اذ يكتب عصام قائلا «ليس الغرض من تأسيس الحزب هو مجرد مساعده العمال والفلاحين في الحصول على بعض المزايا، بل ان غرضه الاساسى يتعدى ذلك كثيرا فهو يرمي الى اشتراك العمال في ادارة دفة سياسه الدوله كلها» (شبرا- ٩-٩-١٩٣٧)

ولايحتمله النبيل اكثر من ذلك. فيترك له الحزب بمن فيه ويبدأ رحله العمل السرى..

اخيرا وبعد عشرات المحاولات اقتنع ان الرأسمالية الحاكمه قد تسمح له ان يكتب.. ان يصدر جريده.. ان يتحدث عن الاشتراكية... ان يشتم الملك.. ولكنها لن تسمح له ابدا بتأسيس حزب للطبقة العاملة..

وأخيرا بدأ يتعلم فنون النضال السرى.

ويبدأ الفارس الشجاع رحله جديدة أخرى.. حاول فيها ان يسهم قدر طاقته في نهاية الثلاثينيات ومطلع الاربعينيات في تأسيس وتنشيط نضال شيوعى سرى.

... في آخر حديث اجريته معه قبل وفاته بأيام قال «يجب ان تعلم ان الرأسمالية المصريه طبقة جبانه وغير متحضره، لقد حاولت مواجهتها، في البداية - كفارس تقدمت صريحا واضحا شاهراً سيفى، لكنهم لم يسمحوا مطلقا بأى نزال علني شريف ومتحضر، فلم يكن ثمه طريق آخر امامى الا ان ادافع عن معتقداتي سراً»

يمين × شمال

يمين شمال...لامفر

أقدم أسفى لكل قراء اليسار المصرى والسبب: الفجيعة الكبرى التى كانت فى انتظارهم فى عدد مايو حيث حجب رأيهم وسلب منهم قلمهم. ولست أدرى لماذا قام اليسار المصرى بهذا العمل الديكتاتورى. فهذا بحق ديكتاتورية فردية وسرقة حق من حقوق القارئ. حيث ان القارئ هو مقياس كل مطبوعه وكل جريدة. فكيف تظهر مطبوعة فى هذا الوقت ليس بها زاوية القارئ. إن ماحدث فى عدد مايو جريمة كبرى فى حق القارئ الحر.

فأخيرا لا مفر من صفحة يمين فى شمال وإلا المقاطعة فنحن لانريد أسماء لانعرف عنها شيئاً ونريد أن نعرف الحقيقة ورأى القارئ.

سمير عبد الحميد سليمان

*** الظروف فنية حجب عن عدد مايو من اليسار باب «يمين شمال».. ولاشك أن رأى القارئ هو ضمير المجلة وليس فى وسعنا تجاهله أو حجبه.. وإن كان لنا عتاب على الكلمات الحادة التى وردت فى الرسالة**

كلمات حول «بطلان الإنتخابات.. كارثة جديدة لمجلس الشعب

- لاتظلموا دائرة «النزهة» وحدها.. فان الدوائر الانتخابية فى مصر كلها هى دوائر «النزهة».

- ولاتظلموا قضاة «الإنتخاب» فان ماجرى فى دائرة النزهة حالة فردية نادرة.. لايقاس عليها... وقد تكون مؤامرة ضد القضاء رداً على مطالبتهم بالاشراف الكامل على الإنتخابات.

- مازال الشعب يثق فى قضاة مصر جميعا.. ويطالب بتطبيق الدستور... باشراف القضاء الكامل على الاقتراع والتصويت.

- لهذا لايصح أن يكون مجلس الشعب هو سيد قراره، لأن الخصومة مع اعضائه.. فلا يجوز أن يكون خصما وحكما فى قضايا اعضائه..

- سيشهد التاريخ لمجلس الشعب.. او يشهد عليه فيما يتخذه من قرار بشأن اسقاط عضوية أعضائه لبطلان الفرز وإعلان النتيجة.. وهى فرصة لن تتكرر وستكون سابقة فى ترسيخ الديمقراطية.. واعلان كلمة الدستور.. والقانون.

- المسئولية الكبرى، تقع على اساتذة القانون وعلمائه بمجلس الشعب.. وهى مسئوليتهم التاريخية أمام الشعب والوطن..

- القضاء ندبوا للاشراف ليلة الانتخاب.. ولم يتأملوا القانون.. ولم يتداولوا فى نصوصه.. وتسلموا نماذج الداخلية... واقتصر دورهم على ملئ بياناتها، فكانت محاضر الفرز.. ونتيجة الانتخاب باطلة، ومخالفة للقانون.. لهذا كانت مخالفة الاجراءات والبطلان مسئولية الحكومة... وليست مسئولية القضاء.

دكتور شوقى السيد المحامى

نجع حمادى تبحث عن اليسار

ظللنا نتردد حتى نهاية أبريل على مكاتب الصحافة وباعة الصحف بحثاً عن عدد ابريل من اليسار لكن حتى الآن لم يصل هذا العدد للصعيد الجوانى

فهل نستطيع الحصول عليه ونحن ننتظر عدد مايو بعد ايام، وهل يمكن التنبيه على ادارة التوزيع لكى تصل الينا المجلة كل شهر كما كانت.

مصطفى الشطبى
عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمل الإشتراكى الجناح الإشتراكى.

* أفادت شركة التوزيع أنها أرسلت عدد أبريل إلى نجع حمادى فى موعده يوم ١٩٩١/٣/٣١ إلى المتعهد «صابر محمد محمود» الموجود بمدخل المدينة (المحطة العمومية للسيارات) رجاء مراجعة ومعرفة سبب عدم عرضه العدد للبيع.

«اقتراح إيجابى»

الأستاذ العزيز منذ حوالى ست سنوات وأنا اكتب التقارير والمقالات للصحافة المحلية والفلسطينية والعربية والأجنبية فى مجالى: عرب الـ ٤٨ والمجتمع الإسرائيلى. وبعد أن قرأت مجلتكم عدة مرات قررت الكتابة لكم لكى اقترح عليكم الكتابه عن كافة مجالات عرب الـ ٤٨ وديناميكا الإقتصاد الإسرائيلى.. ومجالات أخرى.

اذا كان لاقتراحى هذا صدى إيجابى ارجو الكتابه لى وموافاتى بكافة الشروط والمتطلبات

أحمد اشقر

*** لليسار مراسلها الدائمين فى فلسطين والأرض المحتلة .. لكن صفحاتها مفتوحه لكل كتابه مضيئة، ولكل رأى حر.**

المجزرة الأخلاقية

لقد دكوا مصر عبد الناصر، ليشيدوا مصر جديدة على الطريقة الأمريكية، مصر الهامبورجو، والچينز والسفن أب»، فراحت مصر التى فى خاطرى وحلت محلها «الأمريكان إيجيبت».

وإننى لأقرر عبر هذا المنبر الإعلامى الجليل أن العلاقات المصرية الأمريكية ماهى إلا مجزرة أخلاقية، ذبحت فيها الكرامة والعزة والسيادة قربانا للبيت الأبيض»، وقتلت فينا الوطنية، دون أن يسمح لنا الأخذ بالثأر، ولاعزاء للعرب!

فكان أن أصبح جراسيس الصهيونية والإمبريالية ملئ القاهرة،- قاهرة المعز وقاهرة جمال عبد الناصر، القاهرة التى شهدت قتل الطغيان والفساد والظلم والإقطاع، باتت مقرا هاما من مقار اليمين الرجعى والصهيونية العالمية.. من يصدق!!

..فليذهب إذن إلى الجحيم كل من يناضل ضد الغرب،

ولتفتح السماء أبوابها لتهطل الدولارات أمطارا، ويكون كل مافعله عبد الناصر من أجل الحرية والإنعتاق ماهو إلا هراء ولكنه محسوب التكاليف، فقد أضاع ثرواتنا وفلذات أكبادنا من خير جنود الأرض هباء منثورا، ولتلعنه السماء لأنه ضيع علينا غنيمة التطبيع، وفرصة التقرب إلى أمريكا زلفاً عن طريق تل أبيب!!

.. رحمك الله ياناصر وجعل مثواك الجنة، والله نسأل أن يعز مصر بجمال عبد الناصر آخر، يخلصها من براثن الإستعمار الحديث ومن الاستجداء من واشنطن ويميد إلى خريطة الوطن العربى فى مصر دولة يطلق عليها «فلسطين»

أسامة البارودى

الشعبية والدين

بالرغم من شعبية اليسار الكبيرة الا أنها يجب أن تحتوى كل الفئات التى نطالب لها بحقوقها والغريب أن بعض من هذه الفئات تبهرهم الشعارات البراقة التى يطلقونها ثم يكتروا بنفس الشعارات وأدل مثال على ذلك هى تلك الشركات الاسلامية فامتصوا دماء الكادحين بإسم شعارات إسلامية لانهم يعلمون بأنها الباب الرئيسى الذى يستطيعون الدخول من خلاله إلى قلوب وعقول العامه فينهبون اموالهم ويمتصون دماهم ويضعونها تحت لحاهم التى أطلقوها خصيصا لامعان اللعبه وغيرهم من ينادى بالتكافل الاجتماعى ويقولون أن السبيل إلى ذلك تخصيص القطاع العام اليس أجدر بهؤلاء وهم يمثلون نسبه كبيرة فى المجتمع أن يرفعوا لواء حزب التجمع وكذلك يجب على الحزب أن يغير من طريقة الإعلان عن أهدافة التى يعترف بها أعداؤها ولكن لايقدروا على الإجهار بها بانها فى صالح الفئات الدنيا من المجتمع لتتفق مع تشريعات الدين الاسلامي والذى يدقق قليلا يجدها لاتختلف أبدا عن مبادئ الدين الإسلامى فتعميم التأمينات الإجتماعية مثلاً هو نفسه نظام العطاءات الذى كان يطبقة سيدنا محمد وكذلك القطاع العام والزام القطاع الخاص بحدود أو سقف معين للملكية: اذاً لايوجد أى اختلاف فلماذا لاتعيدون المسميات فقط حتى نرى هذا الحزب يحوى أو يضم الشعبية التى هو جدير بها هذا هو هدفنا وهدف كل انسان يريد الخير لبلده ويوجد فى قلبه زرة من الإيمان

حامد محمد
الضرائب العقارية
باخميم

قرن السيادة الأمريكية

ما هى «كامب ديفيد الجديدة» انها الإستيطان اليهودى فى الأراضى المحتلة بل وسيطرة الصهيونية والإمبريالية على عالمنا العربى، وتحقيق حلمهم المزعوم فالعرض الوحيد والأمثل الذى يعرضه السيد/ جيمس بيكر للشعب الفلسطينى هو الاستسلام لا السلام. فانتبه جيداً أيها الشعب الفلسطينى بالأخص إن هذا القرن هو قرن السيادة الأمريكية والصهيونية على العالم فمنطق القوة وشريعة الغاب تبدأ من جديد بعد أن كاد عالمنا العربى يتخلص من براثن الاستعمار القديم ولكن للأسف الشديد هذا الشبح سيظل يخيفنا مادمنا كعرب متخلفين ولم نحاول السعى لمواكبة هذا العالم الجديد ولم نحاول الإطاحة بالأنظمة العربية العميلة المتخلفة والسيئة.

محاسب
نور الدين الشرقاوى
دمكنة- دسوق

يمين × شمال

زلزال الخليج العربى

من يتصور ان النيران المشتعلة بالخليج سوف تقتصر على القوى المشاركه فى المعركة يخطئ بلاشك. فأزمة الخليج ثم دمار العراق لن يقف أثرهما أبدا عند حدود معينة. فالأزمة بعمقها احتوت وأختزنت مشاكل المنطقة العربية الداخلية وعلاقاتها مع العالم الخارجى. فأولا :- أزمة الديمقراطية المستحكمة والمستفحلة جدا بكل بلاد العالم العربى وهى التى مكنت شخصا مثل صدام حسين من فعل مافعل.

ثانيا : قضية التبعية والتنمية المستقلة. فالشعوب العربية جمعيها تعانى من الفقر والتفاوت الطبقى الصارخ والأزمة الإقتصادية تأخذ بخناقها بسبب أسلوب التنمية الدائرة فى فلك التبعية الاقتصادية مما يحرم تلك الشعوب من السيطرة على مقدراتها ورفع مستواها المادى. فلا أمان فى الخليج ولاغيره سوى بأسلوب تنمية حقيقى يلبى حاجات الجماهير العربية ويعتمد على مواردها ويراعى حسن توزيع ثرواتها بغض النظر عن درجة تحقيق التبعية المطلوبة للرأسمالية الدولية. ثالثا: المشكلة الفلسطينية: رغم الأسلوب الصدامى الخاطئ فى طرح مشكلة فلسطين من خلال إحتلاله الكويت إلا ان امصادر غربية صديقة لإسرائيل كفرنسا وبريطانيا لم تستطع إغفال أهمية وضع مشاكل المنطقة على درجة واحدة من الأهمية بعد تحرير الكويت.

وإذ كانت تلك القضايا تتراص وتأخذ بخناق بعضها البعض إلا أنه حجر الزاوية والبداية لابد أن تبدأ من تصحيح العلاقة بين الشعوب وحكامها. فلم يعد العالم يتحمل أن تصبح المنطقة مصدرا للمتاعب. وإن إقرار الأوضاع السياسية والأقتصادية على أسس يتقبلها منطق العصر لايبتعد بعيداً عن ترتيبات الأمن التى تتحدث عنها القوى الغربية لحماية مصالحها فى المنطقة مستقبلا.

أحمد طاهر
المحامى

أمريكا باقية

ماذا بعد أن تدمر العراق وتحرر الكويت؟ الإجابة على هذا السؤال تتلخص فيمايلى: وهو أن المنقذ الأمريكى بعد مايدمر أقوى جيش فى الشرق الأوسط «الجيش العراقى» ويحرر الكويت من الغزو العراقى سيبقى على التواجد فى المنطقة لفترة ليست قصيرة بحجة التخوف من حدوث أى رد فعل مفاجئ من العراق.

وأعتقد أن هذا شيىء طبيعى بعد أن أستعان حكامنا العرب بالقوات الأجنبية وسمحنا لهم بالتواجد الشرعى فى الخليج... وأيضا بعد أن أثبتنا للعالم أجمع أننا لم ولن نتخلص من تبعيتنا ولم نستطع حل مشاكلنا بانفسنا. وبعد ما كان الأستعمار فكريا وثقافياً يعتمد على التأثير السيكولوجى على شعوب تتمتع بتفشى الأمية سيصبح أستعماراو بمعنى الكلمة وبعد ذلك سنردد سويا: «الاستقلال التام أو الموت الزؤام»

باسم عاطف
طالب ثانوى

انتصار الهزيمة

ببساطة تامة، واستهتار بالغ، واستهانة كاملة، من كل الأطراف، حصلت الحكومة على موافقة «مجلس شعبها» على تجديد حالة الطوارئ للمرة الثانية- لمدة ثلاث سنوات دفعة واحدة، ليصبح الحكم الحالى هو مؤلف وممثل ومخرج أكثر «أفلام المقاولات» انتشارا، وهو فيلم «الحكم بالطوارئ» الذى مايزال عرضه مستمرا منذ أحد عشر عاما، ويبدو أنه سيظل معروضا، إلى أن يحل أحد الأجلين: أجل الحكم، أو أجل الشعب!

ولم يعد هناك جديد يقال، بشأن استمرار حالة الطوارئ ذاتها، بعد الذى قيل طوال السنوات العشر الماضية، فقد زهقنا من تكرار القول بأن الطوارئ لم تمنع العنف بل ضاعفته، وزهقنا من التنبية إلى أن التاريخ السياسى المصرى، شاهد على أن العنف يختفى إذا ما اختفت الديكتاتورية، ويترعرع إذا ما أزدهر حكم الفرد، وزهقنا من الرد على إدعاءات الحكومة المتوالية بأنها لاتستخدم قانون الطوارئ إلا لمقاومة العنف، ومن التدليل على أنها استخدمته فى اعتقال صحفيين، وفى منع سياسيين من السفر، وفى القبض على فلاحين عجزوا عن توريد الأرز، بل وفى إعتقال راقصة تشاجرت مع ضابط مرور، وزهقنا من التذكير بأن حالة الطوارئ تعطى النيابة العامة سلطات استثنائية فى الحبس الإحتياطى للمتهمين تستخدمها عادة فى القضايا السياسية، ومللنا من تكرار القول بأن الحكومة تستخدم «الطوارئ»- فضلا عن قانون المرور-لمصادرة حق المواطنين فى الإجتماع والتظاهر، وتستغله للتدخل فى الأنتخابات العامة، بإعتقال مندوبى مرشحى المعارضة ليلة إجراء الأنتخابات، كما حدث فى إنتخابات ١٩٨٧، واستجار الجار من تذكيرنا المتوالى بأنه فى ظل قانون الطوارئ الرطيب ، تفشى التعذيب فى السجون، وكفت النيابة العامة يدها عن التفتيش على المعتقلات، ولم يعد أحد فى حاجة إلى أن نبرهن له- مجددا- على أن المستفيد الوحيد من استمرار الحكم بالطوارئ، هو حكومة مأزومة، وعاجزة عن حل مشاكل الشعب، وعن حكم الناس برضاهم... فلم يعد أمامها حل لمواصلة الجلوس على مقاعدها سوى أن تواصل حكمهم بتخويفهم بلسان اللواء «بدر»، وفكر اللواء «موسى»، وطوارئ أسيادنا الذين فى المباحث....

ولولا قانون الطوارئ، مامر قانون ضريبة المبيعات، وقرارات الرفع المتوالى فى الأسعار التى أحالت حياة الناس إلى جحيم، دون أن يرفع أحداً صوته، أو يحتج، ولولا الملامة، لأجبرت الحكومة الناس- بالطوارئ- على نشر اعلانات تهنئه وتأييد، لسياساتها، وحصلت منهم على رسم الدمغة، الذى يوفر لميزانيتها عدّة مليارات لاتقل عما تحصله من ضرائب مباشرة ولسيرت مظاهرات «من إياها»، تحمل لافتات تقول «تطعنى تقطيع، ياحكم يافظيع»!

الجديد فى الموضوع، هذه المرة، عدم الاعتناء الذى مارست به عرض الموضوع على مجلس الشعب، وكأن تمريره تحصيل حاصل، حتى أنها تكاسلت عن حشد نوابها من أجل الدفاع عنه، فلم يحضر التصويت إلا أقل من نصف النواب، وهو «قرف» النواب انفسهم، الذين لم يشعرهم أحد بأن تمديد حكم الشعب- الذى يدعون تمثيله- بالطوارئ لمدة ثلاث سنوات أخرى، معركة تتطلب حضورهم، أو ذلاقة لسانهم المشهود لها بالدفاع عن الباطل، وهو «قرف» صحف المعارضة من إثارة الموضوع، أو دعوة الناس للإحتجاج عليه، وهى كلها ظواهر تدل على أن الجميع، يتعاملون مع استمرار الحكم بالطوارئ، بإعتباره قدرا لا حيلة معه، وقضاء لافكاك منه، وأنه أصبح ظاهرة من ظواهر الطبيعة التى لايستطيع الإنسان لها صدا أو رداً..

وتخطئ الحكومة لو اعتبرت أن نجاحها فى دفع الجميع للتعايش مع حالة الطوارئ، هو انتصار لأن ذلك النوع من الإنتصارات هو الذى يدعى عاده بانتصار الهزيمة..

ويخطئ الجميع إذا تناسوا أن «حالة القرف» المنتشرة بين المصريين، من استمرار حكامهم لأسلوب سوق الهبالة على الشيطنه فى تمرير سياساتها العرجاء هى أسلوب معروف، من أساليب نضال المصريين، الذين تعودوا أن يمدوا فى حبال الصبر لحكامهم تطبيقا للمثل القائل، «أصبر على جار السوء؟. ليرحل، ياتجيله داهيه»، فإذا ماسدروا فى غيهم أداروا لهم ظهورهم، وتلك - عادة- هى الخطوة الأخيرة قبل القارعة..

فهل يتنبه الذين يحكمون قبل أن تدركهم القارعة، وهم بانتصار الهزيمة فرحون!

صلاح عيسى